

# العمل غير المهيكل

## المغرب

د. فوزي بوخريص  
أستاذ علم الاجتماع  
جامعة ابن طفيل، القنيطرة

## خصوصية الأنشطة غير المهيكلة في المغرب:

يساهم القطاع غير المهيكل حسب آخر بحث وطني (٢٠١٣-٢٠١٤)، بـ ٣٠,٣٪ من مناصب الشغل غير الفلاحية، بعد أن كان يساهم سنة ٢٠٠٧ بما يعادل ٣٧,٣٪. ويساهم هذا القطاع بنسبة ١١,٥٠٪ في الناتج الداخلي الخام للبلاد، مقابل ١١٪ فقط سنة ٢٠٠٧. أما بخصوص مساهمة القطاع غير المهيكل في الناتج الداخلي الخام، ففي غياب إحصائيات رسمية شمولية ودقيقة، هناك عدة أبحاث علمية فردية، حاولت أن تقيس هذه المساهمة باعتماد مقاربات علمية ومقارنة، خلصت إلى ان هذه النسبة قاربت خلال العقود الأخيرة الماضية ٤٠٪، بل إنها بلغت في نظر البعض ٤٣٪ سنة ٢٠١٥. ويتميز القطاع غير المهيكل في المغرب، كما تم رصده في الأبحاث الوطنية التي أشرفت عليها المنذوبية السامية للتخطيط، بـلاتجانسه على غرار العديد من البلدان السائرة في طريق النمو:

١. على مستوى الأنشطة (الصناعة التقليدية، الخدمات، أنشطة البناء والأشغال العمومية، الخ)، مع هيمنة للأنشطة التجارية، التي تشمل سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ حوالي ٥٠,٦٪.

٢. على مستوى أشكال الملكية (فردية، مشتركة، تشغيل ذاتي)، وتشمل هذه الفئة الأخيرة ثلاثة أرباع مجموع مناصب الشغل غير المهيكل (٧٤,٥ في المائة).

٣. على مستوى درجة حركية الوحدات (وحدات مستقرة ومتنقلة/متجولة AMBULANTES، وحدات تتوفر على مقر أو بدونها). الوحدات التي تتوفر على مقر كانت تمثل ٤٤,١٪ سنة ١٩٩٩، ثم صارت تمثل ٤٠,٩٪ سنة ٢٠٠٧. أما في سنة ٢٠١٣ فما يزال أكثر من نصف الوحدات الإنتاجية لا تتوفر على محل.

٤. على مستوى الفاعلين في الأنشطة، حيث يشغل أساساً الشباب والمهاجرين والنساء والأطفال، وكذا أصحاب الشهادات، وصغار الموظفين وأشخاصاً من كل الفئات.

٥. على مستوى أهمية اليد العاملة المشغلة، بعدد مناصب شغل يصل إلى ٣٧٥,٩٢٢ في سنة ٢٠١٣، بعد أن بلغ ٢,٢١٦ مليونين سنة ٢٠٠٧، مقابل ١,٩٠٢ مليون سنة ١٩٩٩. ويتركز ما يقرب من نصف العاملين في القطاع في التجارة بـ ٤٧٪ سنة ٢٠١٣. ويمثل المأجورون ١٧,٢٪ من مجموع العاملين في القطاع في العام ٢٠١٣.

٦. على مستوى اختلاف المؤهلات POTENTIALITÉS: ٣٣ في المائة من النشيطين في القطاع سنة ٢٠١٠، ليس لهم أي مستوى دراسي، و٤٠,٧ في المائة لهم مستوى ابتدائي، و٢٣ في المائة لهم مستوى ثانوي، ووحدهم ٣ في المائة تابعوا دراسات عليا. والملاحظ أن المستوى الدراسي للنشيطين يميل إلى الارتفاع، حيث انتقل عدد النشيطين المشتغلين في القطاع غير المهيكل الذين لهم مستوى ابتدائي أو ثانوي من ٥٧,٥ في المائة سنة ١٩٩٩ إلى ٦٣,٧ في المائة سنة ٢٠١٠. ويعني ذلك أن المقصيين من النظام التعليمي يأتون أكثر فأكثر للاشتغال في الأنشطة غير المهيكلة.

## خصائص وتطور القطاع والتشغيل غير

### المهيكلين

### حجم القطاع غير المهيكل:

يمثل القطاع غير المهيكل ٣٧,٣ في المائة من مناصب الشغل غير الفلاحية في سنة ٢٠٠٧ (مقابل ٣٩ في المائة سنة ١٩٩٩) و١٤,٣ في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو مهيمن في الوسط الحضري. وتشير معطيات هذا القطاع إلى تطور وحداته الإنتاجية منذ ١٩٩٩. فمن ١,٢٣ مليون وحدة، انتقلت إلى ١,٥٥ مليون سنة ٢٠٠٧، بخلق ٤٠ ألف وحدة سنوياً.

وبلغ رقم معاملات القطاع غير المهيكل سنة ٢٠٠٧ حوالي ٢٧٩٩١٦ مليون درهم مقابل ١٦٦٣٤٦ مليون درهم سنة ١٩٩٩، أي بنسبة زيادة إجمالية تقدر بـ ٦٨,٣٪ ومتوسط نسبة زيادة سنوية تعادل ٦,٧٢٪. بخصوص مساهمة القطاع غير المهيكل في الناتج الوطني الإجمالي فقد بلغت ١١,٥٠٪ سنة ٢٠١٣ بعد ان كانت تمثل ١٤,٣٪ سنة ٢٠٠٧.

### حصّة فرص العمل غير المهيكل

بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع غير المهيكل في الشغل غير الفلاحي، سنة ٢٠١٣، ما مجموعه ٢,٣٧٥,٩٢٢ منصب شغل. ويستحوذ قطاع التجارة وحده على ٤٦,٩٪ من مناصب الشغل سنة ٢٠١٣. وشهدت مساهمة القطاع غير المهيكل في الشغل غير الفلاحي الإجمالي، في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٣ انخفاضاً بـ نقطة حيث انتقلت من ٣٧,٣٪ إلى ٣٦,٣٪. ويبلغ حجم الشغل في القطاع غير المهيكل، في مجال التجارة مثلاً ما يقرب من ٧ مناصب شغل من أصل عشرة يوفرها القطاع غير المهيكل سنة ٢٠١٣، مقابل ٨ مناصب من ١٠ تحسب على القطاع غير المهيكل سنة ٢٠٠٧.

ويقصد على الخصوص التجارة الجائلة، التي تمثل ١٨,١٪ من عرض الشغل غير المهيكل، متبوعة بـ«تجارة التقسيط في الدكاكين» (١٦,٨٪) و«تجارة تقسيط البضائع الشخصية والمنزلية» (٨,٨٪).

### توزيع المشتغلين غير المهيكلين

يشكل المأجورون ١٧,٢٪ من مجموع العاملين في القطاع غير المنظم في سنة ٢٠١٣ مسجلين زيادة مقارنة بسنة ٢٠١٧ (١٥,٨٪). وتبلغ نسبة المأجورين في الشغل غير الفلاحي ٦٤,٤٪. وتمثل نسبة الإناث ١٠,٥٪ سنة ٢٠١٣ من مجموع الشغل في القطاع غير المنظم، مقابل ١٧,٤٪ من مجموع الشغل غير الفلاحي. وتشغل النساء واحداً من أصل ٥ مناصب شغل في الصناعة، بينما هي غائبة تقريباً في مجال البناء. وتظل نسبة حضور العمل المأجور في القطاع غير المهيكل ضعيفة، بل وغير واضحة بسبب التداخل بين العمل المأجور وغير المأجور. كما يتميز القطاع غير المهيكل بشيوع ممارسة تعدد الأنشطة. وعلى العموم تأخذ وضعيات العمل في الأنشطة غير المهيكلة أشكالاً متميزة، تبعاً للفروع ووفقاً لموقع الأفراد في تراتبية العمل: متعلم، شغل - ذاتي أو للحساب الخاص، وعمل مستقل، ومساعد عائلي... الخ.

للاشتغال في الأنشطة غير المهيكلة، وقد أشارت دراسة حول القطاع غير المهيكل في منطقة MENA نشرت حديثاً من طرف البنك الدولي، إلى الترابط بين اللاهيكلة والمستوى المنخفض للتعليم والتكوين. والواقع أن هذا المستوى الدراسي والتكويني الضعيف له تأثيرات سلبية على تدبير وتنمية الوحدات غير المهيكلة. أما بخصوص توزيع العمل والأنشطة غير المهيكلة حسب وسط الإقامة وحسب الجهات، فيمكن القول إن غالبية الأنشطة غير المهيكلة في مجال الشغل غير الفلاحي تتواجد في الوسط الحضري، حيث إن ٧ وحدات إنتاجية غير مهيكلة من أصل ١٠ تتواجد في الوسط الحضري.

## الأسباب الكامنة وراء انتشار العمل غير المهيكل

الأنشطة غير المهيكلة هي نتيجة لعدة عوامل تتفاعل في ما بينها، فهي تنتج عن ضعف حيوية القطاع الفلاحي والهجرة القروية - الحضرية والتحولت المتسارعة للتمدين وأزمة الشغل النظامي ووضعية سوق الشغل والصعوبات التي تواجه الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وضبطه والسياسات الاقتصادية المطبقة وتزايد مساحة الفقر، والتقلبات الخارجية وبالسياسات الاقتصادية الداخلية المعتمدة لمواجهةها... الخ.

### واقع العاملين غير المهيكلين ومشاكلهم.

هناك اليوم وعي أكثر بتنوع الاقتصاد غير المهيكل واختلاف فئات العمل المكونة له وتعدد الدوافع المؤدية إلى نموه وإلى استمراره. كما أن هناك إقراراً بتباين العاملين على مستوى الأنشطة المكونة لهذا الاقتصاد، تبايناً كبيراً من حيث الدخل (المستوى، الانتظام، الموسمية) والوضع في العمل (موظفون، أصحاب عمل، عاملون مستقلون، عمال عرضيون، عمال منزليون) والقطاع (تجارة، زراعة، صناعة) ونوع المنشأة وحجمها وموقع النشاط (قروي أو حضري) والحماية الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي) وشروط العمل (نوع العقد ومدته، والعطلة..).

وأمام استحالة الإلمام بواقع حال كل العاملين غير المهيكلين، يمكن على سبيل المثال التركيز على حالة العاملين في مجال التجارة المتجولة: بلغ عدد الباعة المتجولين سنة ٢٠١١ حوالي ٢٧٦ ألف شخص، ويمكن أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، إذ عرفت السنوات الأخيرة انتشاراً لهذه الظاهرة، وبروزاً قوياً في الفضاءات العامة. ويتراوح معدل النمو السنوي لهذه الأنشطة بين ٣ و٤ في المائة.

ويقدر رقم معاملات هذا النشاط بحوالي ٤٥ مليار درهم سنوياً، ويؤمن الباعة المتجولون حاجيات ما لا يقل عن مليون و٣٨٠ ألف شخص. وتفقد الدولة بسبب هذه الأنشطة غير المنظمة مداخيل جبائية وشبه جبائية قدرها المشرفون على الدراسة بحوالي ٤٧٨ مليون درهم. والملاحظ أنه، بعد أن عملت السلطات لزمناً طويلاً على القضاء على التجارة الجائلة، فهي تأمل اليوم اعتماد سياسة تقوم على إعادة هيكلة الباعة المتجولين في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد القرب. ويتضمن

وفي الواقع تخفي الإحصاءات الرسمية السنوية أعداد ونسب العمل غير المهيكل، ولا تلتزم بمعايير منظمة العمل الدولية للنشر. وإذا استثنينا التشغيل - الذاتي الذي يعد مكوناً أساسياً ضمن العمل غير المهيكل، بحوالي ثلاثة أرباع (٧٤,٥ في المائة) من مجموع الشغل غير المهيكل ويعرف تزايداً منذ سنوات الثمانينيات، فإن البحوث الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط لا تقدم عموماً سوى معطيات محدودة عن الشغل المأجور في القطاع غير المهيكل، أما الأنماط الأخرى من الشغل غير المهيكل (الشغل للحساب الخاص وغيره) فلا تقدم حولها أي معطيات. وبخصوص العمل المأجور عموماً، فقد تطورت نسبته في المناطق الحضرية بحوالي ٦ نقاط ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٢، منتقلة على التوالي من ٣٧,٧٪ إلى ٤٣,٧٪. بينما يبلغ العمل المستقل (٢٥٪) والمساعدة العائلية (٣,٣٪). بينما في الوسط القروي، تنعكس الأمور. أكثر من ٤٠٪ من النشيطين العاملين هم في حكم المساعدين العائليين. ويمثل العمال المستقلون ٣٣,٤٪ والأجراء لا يمثلون سوى ٣,١٪. ومثلما أن اللامهيكل لا يوجد فقط على هامش الدولة ومؤسساتها المهيكلة وهامش المؤسسات الخاصة المهيكلة، وإنما كذلك في قلبها، وبالنظر إلى غياب معطيات دقيقة حول توزيع المشتغلين غير المهيكلين وتطوره في القطاعات الحكومية والخاصة المهيكلة. فالمؤكد أنه بفعل عوامل عدة (ضعف النمو والاستثمارات العمومية والخارجية وعدم قدرة المقاولات المغربية على دخول غمار المنافسة والتحديث... الخ)، ظهرت أشكال هشة من التشغيل في قلب المهيكل نفسه في المقاولات الخاصة العصرية، كما الوزارات والمصالح الحكومية، بل وفي المقاولات الخاصة الأجنبية المستقرة في المغرب. ومثلما أن اللامهيكل يوجد في قلب المهيكل، كذلك يتواجد المهيكل في صلب اللامهيكل، حيث يؤدي عدد مهم من الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة الضريبية المهنية حتى وإن انتقلت النسبة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧، من ٣,٣٪ إلى ١٨,٦٪.

### خصائص العمل غير المهيكل

غالبية الذين يتجهون إلى العمل والاستثمار في القطاع غير المهيكل، ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين ٣٥ و٥٩ سنة، وغالبيتهم من الذكور، حيث إن نسبة تواجد النساء لا تزال متدنية، ذلك أن نشاط واحد من عشرة فقط تسيّره امرأة. صحيح أن هذه النسبة قد تصل إلى نشاط واحد من نشاطين في قطاع الصناعة، لكنها منعدمة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

وتؤكد غالبية الدراسات والأبحاث المنجزة حول القطاع غير المهيكل ضعف مستوى التكوين المدرسي والمهني لأرباب العمل ولليد العاملة في الأنشطة غير المهيكلة. فحسب إحصاءات للمندوبية السامية للتخطيط (٢٠١٠) ٣٣ في المائة من النشيطين ليس لهم أي مستوى دراسي، و٤٠,٧ في المائة لهم مستوى ابتدائي، و٢٣ في المائة لهم مستوى ثانوي، ووحدهم ٣ في المائة تابعوا دراسات عليا. لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن المقصيين من النظام التعليمي يأتون أكثر فأكثر



مجموعة من التدابير منها، تنظيم التجار المتجولين حسب عدة فئات، وتهيئة أسواق قرب في مختلف أحياء البلاد، وبلورة نظام داخلي للفئة ينظم أوقات العمل ويحرص على الحفاظ على الفضاء العام الذي يشتغلون فيه، كما يرصد موارد مالية ولوجيستية لدعم أنشطتهم.

## مشاكل العاملين غير المهيكليين

أظهرت أبحاث ميدانية أشرنا عليها، انصبت على جوانب مختلفة من القطاع غير المهيكلي في مدن مغربية عدة (القنيطرة وسلا ومراكش، تمارة...) أن العاملين في الأنشطة غير المهيكلة، مثل التجارة المتجولة، يكونون أكثر عرضة للفقر مقارنة بالعاملين في الاقتصاد المنظم. كما أنهم يواجهون ظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة ويعانون مستويات عالية من الأمية ومن مستويات متدنية من المهارات ومن فرص التدريب غير الكافية، ولديهم مداخيل أقل ثباتاً وأقل انتظاماً وأدنى مستوى مقارنة مع المداخيل في الاقتصاد المنظم، وهم يعانون ساعات عمل أطول وغياباً للمفاوضة الجماعية وحقوق التمثيل وغالباً ما يكون وضعهم في الاستخدام غامضاً أو مستتراً، وهم أكثر استضعافاً جسدياً ومالياً لأن العمل في الاقتصاد غير المنظم، إما مستبعد من أنظمة الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة والأمانة وغيرها من التشريعات حماية اليد العاملة، وإما يعيد المنال فعلياً عنها.

وتمثل الحماية الاجتماعية عموماً، الحاجة الأكثر استعجالاً بالنسبة لغالبية عمال القطاع غير المهيكلي. غير أن النظام المغربي للضمان الاجتماعي، الموجه أساساً إلى العمال الأجراء في القطاع المهيكلي، يمثل عائقاً في وجه إدماج عمال القطاع غير المهيكلي، مثل الباعة المتجولين وغيرهم، في منظومة التغطية الاجتماعية. وعلى العموم، ليس هناك أي نص صريح يخص إدماج عمال القطاع غير المهيكلي، مثل الباعة المتجولين، ضمن مجال تطبيق ظهير ١٩٧٢ (الظهير رقم ١٨٤-٧٢-١ الصادر في ١٥ جمادى الثانية ١٣٩٢ الموافق لـ ٢٧ يوليو ١٩٧٢ الخاص بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تعديله وإتمامه).

ولهذا ظلت التغطية الاجتماعية ضعيفة جداً في المغرب ولا تستفيد منها إلا نسبة قليلة جداً من الساكنة النشيطة تقل عن ٢٠ في المائة. وبخصوص التعاقد في علاقات الشغل، فعلى المستوى الوطني لا تزال نسبة التعاقد في علاقات الشغل دون المستوى المطلوب، خصوصاً بالنسبة للعمال غير الحاصلين على شهادات: وحدها ٣٢,٧% من مناصب الشغل تعاقدية.

وتظل الفوارق والتفاوتات على مستوى الأجور وهزالتها بين القطاعين العام والخاص وداخلهما وبين القطاعات الصناعية والتجارية والفلاحية والخدماتية وبين الاقتصاد المهيكلي ونظيره غير المهيكلي، وبين الجهات والمدن وهوامشها والبوادي وحتى بين الكفاءات والمهنيين والنساء والرجال واسعة جداً وتشكل معضلة الشغل والعلاقات المهنية في المغرب.

أما وضعيات الشغل غير المقنع NON SATISFAISANTS، فيمكن أن تقاس بنسبة البطالة المقنعة SOUS-EMPLOI، وبنسبة العمل

المؤقت أو الموسمي، وممارسة نشاط ثانوي أو الرغبة في تغيير الشغل. فالبطالة المقنعة انتقلت، بين الفصل الأول من سنة ٢٠١٣ ونفس الفترة من سنة ٢٠١٤، من ٨,٦% إلى ٩,٥% من الساكنة النشيطة المشتغلة، بتركز شديد لدى الرجال. والشغل المؤقت أو الموسمي يهم ٦,٦% من الساكنة النشيطة المشتغلة على المستوى الوطني سنة ٢٠١١. أما ممارسة نشاط ثان، فيمكن أن تؤول أيضاً كمؤشر على عدم الاقتناع بالنشاط الرئيسي. فحسب البحث الوطني حول الشغل لسنة ٢٠١١ مثلاً، صرحت ٢,٥% من الساكنة النشيطة المشتغلة بممارسة نشاط ثان (حوالي ٢٦٢,٠٠٠ شخص)، أنهم أساساً الأشخاص الذين ليست لهم شواهد والراشدون البالغون بين ٣٥ و٥٩ هم المعنيون أكثر بهذه الوضعية. والأمر نفسه بالنسبة للرغبة في تغيير الشغل، فهي تعبر عن وضعية عدم اقتناع بالشغل الممارس. فعلى المستوى الوطني، يعبر عن هذه الرغبة حوالي ١٦,٦% من النشيطين المشتغلين.

## السياسات العمومية تجاه العمل غير المهيكلي

عموماً، تهمش السياسات الاقتصادية المنتهجة في المغرب، منذ عقود، القطاع غير المهيكلي. وصحيح أن الأبحاث الرسمية المنجزة حول هذا القطاع، وإنشاء وزارة مكلفة بالمقاولات الصغرى، وإدماج القطاع غير المهيكلي، تكشف عن إرادة للاعتراف الرسمي، تترجم في الغالب على شكل مبادرات النهوض بالقطاع، وإن كانت على العموم غير ملائمة ولا تتوجه دائماً إلى المتدخلين الفعليين في القطاع. فمبادرات السلطات العمومية، اتخذت حسب الظروف، إما شكل تشجيع للصناعة التقليدية، وإما النهوض بالمقاولات الصغرى PME، أو التمويل بالقروض الصغرى أو بالأنشطة المدرة للدخل أو أيضاً تتجسد بشكل ملموس في تدابير مالية معتمدة تجاه الشباب حاملي الشهادات الذين هم من دون شغل وفي خلق مقاولات صغرى. وكل هذه المبادرات لا تمس إلا قليلاً الفاعلين الأساسيين في القطاع غير المهيكلي، أرباب الشغل المتواجدين فيه من قبل، والجماعات الهشة والشرائح الدنيا المتعاطية تلك الأنشطة التي تضمن لها البقاء. فالمبادرات المعتمدة، ليس لها سوى تأثير محدود وهي موجهة أكثر لمحاربة الفقر.

والواقع أن لاتجانس القطاع غير المهيكلي يتطلب لاتجانس الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من خلال التحرك على عدة محاور وتبعاً لفئات ومستويات القطاع اللامهيكلي: باعتماد صيغة جبائية خاصة بهذا النوع من المقاولات والأنشطة وتبسيط الإجراءات من أجل إدماجها في القطاع المهيكلي، والعمل على تسهيل الولوج إلى الخدمات المحاسبية عبر اعتماد نظام للمحاسبة جد مبسط بل والتفكير في إنشاء مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة في غرف التجارة والصناعة والخدمات من أجل مساعدة التجار على مسك محاسبتهم، وإعداد إقراراتهم الضريبية، والإشهاد على صحة وثائقهم الضريبية والمحاسبية، والعمل على تبسيط المساطر الإدارية من أجل تسهيل عملية الاستثمار وتفاذي عراقيل الإجراءات الإدارية التي يمكن أن تكون من بين أسباب لجوء بعض الممارسين للقطاع غير المهيكلي، كما يتعين تقديم دعم لهذا

لأن الحركة النقابية نشأت من خلال تنظيم عمال يواجهون صعوبات ومشاكل مماثلة لتلك التي يواجهها اليوم القطاع غير المهيكّل. والمغرب في هذا الشأن ليس استثناءً. وقد بدأت النقابات في المغرب - النقابات التاريخية (UMT و CDT)، لكن المنظمة الديمقراطية للشغل بشكل خاص - في السنوات الأخيرة تهتم بتأطير فئات مختلفة من العمال غير المهيكّلين، مثل خادّات البيوت الأجنبيات، والعمال المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، والعمال غير المهيكّلين في القطاع الفلاحي.. الخ.

القطاع من أجل مساعدته على الإدماج في دائرة الاقتصاد المهيكّل، يشمل جانب التكوين المهني والتقني، وجانب التنظيم والدعم المالي والمؤسّساتي.. الخ. وقبل ذلك، يتطلب الأمر الكثير من التواصل والقدرة على الإقناع. هذا مع الوعي بأن التعاطي مع القطاع يجب أن يبدأ من المستويات المحلية في الدائرة الترابية التي يظهر فيها.

## تفاعل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية مع العاملين غير المهيكّلين

والملاحظ بخصوص واقع تأطير وتنظيم العاملين غير المهيكّلين في الواقع المغربي، أنه إلى حدود بداية الألفية الثالثة، كانت غالبية وحدات القطاع غير المهيكّل، أي حوالي 1, ٨٥٪، غير منتسبة لجمعية ولا لغرفة مهنية. وما يزال توجه العاملين في القطاع غير المهيكّل إلى التنظيم في إطار جمعيات وتعاونيات ضعيفاً، لأسباب ذاتية طبعاً (المستوى الثقافي، الوضعية الاجتماعية.. الخ) لكن لاعتبارات موضوعية كذلك، تتعلق أساساً بالموقف المتناقض للسلطات العمومية، التي تبدي اعترافاً متزايداً بالجمعيات وتشجعها، بل وتدعمها، لكن بالمقابل تسعى أحياناً إلى التحكم فيها. لهذا يلاحظ من حين إلى آخر، رفض السلطات المحلية التوصل بملف تأسيس جمعيات أو تجديد مكاتبها، ومنها بعض جمعيات الباعة المتجولين. وعلى العموم، تقوم الجمعيات والتنسيقيات الخاصة بالباعة المتجولين بدور مهم في الدفاع عن مصالح منخرطيها، من العاملين غير المهيكّلين، سواء على مستوى المشاركة والمرافعة من أجل فرض وجهة نظر ومصالح الباعة المتجولين في كل المبادرات والمشاريع الرسمية الهادفة إلى إعادة هيكلة أنشطتهم (بناء أسواق نموذجية مثلاً)، أو على مستوى احتضان الباعة المتجولين، ضحايا الاعتداءات والانتهاكات من قبل السلطات المحلية، والدفاع عنهم عبر تنظيم وقفات احتجاجية ومسيرات تضامنية معهم. أما بخصوص اهتمام باقي فئات الجمعيات الأخرى بقضايا العمال غير المهيكّلين، فيمكن القول عموماً إن الجمعيات الحقوقية في المغرب تولى أهمية قصوى لحقوق الشغيلة، كجزء لا يتجزأ من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و باعتبارها منطلقاً ومعيّاراً لاحترام باقي حقوق الإنسان في المجتمع. وإضافة إلى الجمعيات الحقوقية، تهتم باقي الجمعيات الأخرى بواقع العمال غير المهيكّلين، في سياق اهتمامها بمظاهر الفقر والإقصاء والتهميش والهشاشة السائدة داخل المجتمع. أما في ما يتعلق بانخراط العمال غير المهيكّلين في المنظمات النقابية، فبالمثل غالبية هؤلاء العمال غير منخرطين في العمل النقابي. وبالفعل، تجد النقابات صعوبة في تنظيم عمال القطاع غير المهيكّل. لأنه من الصعوبة الوصول إليهم، وحاجاتهم الاجتماعية تختلف عموماً عن حاجات عمال القطاع المهيكّل. لهذا السبب، فإن الجهود المبذولة في الماضي لتنظيم هؤلاء العمال كانت غير مجدية. غير أن التنظيم النقابي للعمال في القطاع غير المهيكّل ليس مستحيلًا:

## مقدمة عامة

القطاع غير المهيكّل موضوع يكتنّفه الكثير من الغموض، وي طرح تحدياً حقيقياً بالنسبة للمختصين في العلوم الاجتماعيّة (اقتصاديّين، علماء اجتماع...)، بالنظر إلى أنه لا ينضبط في الغالب تحت المعايير الإحصائيّة أو معايير العقلنة الاقتصاديّة<sup>1</sup>. ويكتنّف الغموض أصل هذا القطاع وديناميته وحدوده والتعريف المقترحة له والوظائف التي يقوم بها، وطبعاً واقع العمل في أنشطة هذا القطاع. ويشمل العمل غير المهيكّل، الذي يهمنّا في هذا التقرير، في دلالاته الواسعة جداً كل الأنشطة المنجزة في القطاع غير المهيكّل وغير المنظم. غالبية التعاريف، تتفق على أن هذا النمط من العمل عابر للأوطان وكوني، لكنه يأخذ أشكالاً مختلفة حسب الأمكنة والثقافات وحسب المستوى «التنموي» للبلد المعني<sup>2</sup>. ويستهدف البحث في العمل غير المهيكّل، تجاوز شبكات القراءة السائدة، والاختزالية في الغالب، سواء كانت قائمة على رؤية ثنائيّة/مناوية<sup>3</sup> MANICHÉENNES، مثل تلك التي هيمنت في سنوات الستينيات والسبعينيات (مع كل من لويس LEWIS 1954 وهاريس HARRIS وتودارو TODARO 1970) والتي تعتبر القطاع غير المهيكّل جزءاً دوتياً في سوق العمل الثنائي، ليس له علاقة مباشرة بالاقتصاد المهيكّل. أو على رؤية ثلاثية ثنائيّة، تفترض وجود قطاع ثالث، يسمى غير مهيكّل، يوجد بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي، قطاع تعتبره مؤقتاً، يتجه الى الاختفاء عن طريق احتوائه من طرف الاقتصاد الحديث وفق سيرورة تطويرية<sup>4</sup>....

ومعلوم أنه مع أزمة سنوات الثمانينيات، وسياسات التقويم الهيكلية المعتمدة لمواجهتها، وأمام تراجع الشغل ومستوى المعيشة وسيرورة انسحاب الدولة، بدأ نوع من الرهان على الضبط الاجتماعي بواسطة الأنشطة اللامهيكلة. ومنذئذ، بدأ يلاحظ نوع من التغيير على مستوى الخطاب، حيث بدأت تفرق مزايا معينة بالأنشطة غير المهيكلة، التي اتضح أنها تتيح إمكانيات غير قابلة للاستنفاد لخلق مناصب شغل، ولتوفير دخل للفئات الهشة في فترات الأزمة، وأنها تلعب دوراً وظيفياً تجاه المقاولات الكبرى في القطاع المهيكّل، حيث تشكل احتياطياً لليد العاملة بالنسبة للمقاولات والإدارات، وتلعب وظيفة محضن أو بنية استقبال لليد العاملة المطرودة من القطاع الحديث.

1. Mohamed Salahdine, Les petits métiers clandestins, éd Eddif, 1988. P18

2. Brahim Labari, Le travail informel, retour sur une notion floue, remarques à partir du cas des entreprises françaises délocalisées au Maroc, in Revue Adlis, N 3, 2011.p1.

3. Dossier, Voyage u cœur de l'informel, in Economia ( revue sociale, économique et managériale) N 10-11, 2010-2012, pp 33-80.

4. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006.p14

## التعريف الوطني للقطاع غير المهيكل في ضوء تعاريف منظمة العمل الدولية

تحدد بحوث المندوبية السامية للتخطيط «القطاع غير المهيكل» أو ما تسميه «القطاع غير المنظم»، بالقياس إلى معيار التوفر على المحاسبة. حيث يدخل ضمن هذا القطاع، «جميع الوحدات التي لا تتوفر على نظام المحاسبة، بالمعنى المعتمد لدى الشركات والذي يتوافق مع النظام المحاسباتي الجاري به العمل في المغرب» منذ ١٩٩٤. ويساير هذا التعريف الوطني توصيات منظمة العمل الدولية والمؤتمر الدولي الخامس عشر المختصين بإحصاءات الشغل.

وهكذا يقتصر بحث المندوبية على الوحدات الإنتاجية غير الفلاحية، بما في ذلك ما يدخل ضمن إطار الأنشطة التجارية وأنشطة الصناعة التقليدية التي يمارسها الفلاحون كأنشطة ثانوية. والحال أن المغرب من البلدان التي تحتل فيها الأنشطة الإنتاجية الفلاحية مكانة مهمة. حيث يعتبر القطاع الفلاحي، أول قطاع مشغل في المغرب، بحجم شغل يبلغ ٣٩,٨٪ سنة ٢٠١١، فيما كان يمثل هذا القطاع ٤٣,٤٪ من الشغل سنة ٢٠٠٦. لكنه في غالبيته شغل ضعيف التأهيل، وضعيف الإنتاج وقليل الحماية. حيث إن الشغل فيه يتميز غالباً بهشاشته، وبقلة أجره أو انعدامه، ومدبراً في إطار أسري أو في إطار غير مهيكل.

ومعلوم أن مثل هذا التعريف الإحصائي يتحدث عن القطاع غير المهيكل كقطاع غير مسجل أو خارج القانون (OUT-LAW) (غياب المحاسبة COMPTABILITÉ، عدم أداء الضريبة الخ)، في مقابل التعريف الوظيفي يستند إلى معايير تنظيمية: «أنشطة صغرى حيث العمل المأجور LE SALARIAT محدود وحيث رأس المال الموظف ضعيف، لكن مع تداول نقدي وإنتاج للخيارات وخدمات غير المكلفة الخ». والمعايير التي غالباً ما يشار إليها، منذ تقرير كينيا ١٩٧٢ هي: سهولة الولوج إلى الوحدات الإنتاجية، واللجوء إلى الموارد المحلية، والملكية العائلية للمقاولات/المشاريع، والمستوى المحدود للعمليات، والتقنيات ذات شدة يد عاملة قوية ومناسبة، والمؤهلات التي تكتسب خارج المنظومة التعليمية الرسمية، وأسواق تنفلت من كل تقنين ومفتوحة على المنافسة الخ.

### الواقع أن إدراك معنى القطاع غير المهيكل ومعنى العمل غير

#### المهيكل، يستلزم:

أولاً التمييز بين وحدات إنتاج القطاع غير المهيكل والأنشطة السرية AU NOIR والتحتية وغير القانونية، فوحدات إنتاج القطاع غير المهيكل لا تشتغل بنية معلنة لخرق القوانين، فهي لا تعبر دائماً عن إرادة مصرح بها للاختباء ولخرق القواعد القانونية، على عكس الأنشطة غير القانونية أو أنشطة الاقتصاد التحتي SOUTERRAINE.

وبالنسبة إلى المكتب الدولي للشغل، الأنشطة المربحة التي تخرق بشكل صريح القواعد (الضريبية، الاجتماعية أو غيرها) لا تشكل جزءاً من القطاع غير المهيكل، لأنها لا ترتبط عموماً باستراتيجيات ضمان لقمة العيش من أجل البقاء بالنسبة للسكان الفقيرة (التي ليس لها مادياً

الوسائل لاحترام مختلف القواعد القانونية). ولهذا السبب أيضاً ينبغي تجنب استعمال تعبير «قطاع غير مهيكل» بخصوص الأنشطة الإجرامية وغير المقبولة اجتماعياً مثل تجارة المخدرات أو الدعارة (المكتب الدولي للشغل، ١٩٩٣).

وقد عرّفت المناظرة الدولية ١٥ للخبراء المختصين في إحصاءات الشغل القطاع غير المهيكل كـ «مجموع الوحدات المنتجة للخيرات والخدمات بهدف خلق مناصب شغل وتحقيق مداخيل بالنسبة للأشخاص المعنيين. هذه الوحدات لها مستوى تنظيم ضعيف، وتشتغل على مستوى ضيق (حجمها محدود) وبكيفية خاصة، بالفصل بين العمل ورأس المال كعاملين للإنتاج أو بدونه. فعلاقات الشغل عندما توجد، هي قائمة بشكل خاص على الشغل الموسمي أو علاقات القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلاً من الاتفاقات التعاقدية المضمونة».

ويستلزم ثانياً تمييز العمل غير المهيكل عن القطاع غير المهيكل. ففي سنة ٢٠٠٢، في إطار المناظرة الدولية ١٧ لخبراء إحصاءات الشغل، سيستكمل هؤلاء الخبراء الإحصائيات حول الشغل في القطاع غير المهيكل بإحصائيات حول العمل غير المهيكل، الذي يشير إلى الشغل الذي يكون من دون حماية، ومن ثمة، فهو يتشكل من مكونين أساسيين متميزين: العمل في القطاع غير المهيكل والعمل غير المحمي L'EMPLOI NON PROTÉGÉ في القطاع المهيكل. وعموماً يعتبر الأجير ممارساً لعمل غير مهيكل في وحدات الإنتاج المهيكلة أو غير المهيكلة، وعند الأسر حينما لا تخضع علاقة العمل التي يقيمها إلى تشريع العمل، والضريبة على الأجر، والحماية الاجتماعية والحق في بعض الامتيازات المرتبطة بعمله مثل التسريح مع سابق إشعار، أو منحة التسريح أو الإجازات السنوية أو العطل المرضية... الخ. ومن ثمة، فمفهوم «الالاقتصاد غير المهيكل ÉCONOMIE INFORMEL» الموظف من طرف المكتب الدولي للشغل اليوم، يشمل القطاع غير المهيكل كما الشغل غير المهيكل.

إن مفهوم القطاع غير المهيكل يحيل على مجال تتداخل فيه الحدود بين القطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل. بدلاً من القطيعة هناك استمرارية. إذا تحدثنا مثلاً عن عدم احترام القوانين (عدم تسديد الاشتراكات الاجتماعية أو الضرائب، الخ) من أجل تحديد اللامهيكل، يمكن أن نجد هذا المعيار أيضاً في القطاع المهيكل. فاللاهيكلة L'INFORMALITÉ توجد بدرجات متفاوتة في كل مقالة وفي كل مجال.

والواقع أن المعايير المعتمدة لتحديد القطاع غير الهيكل على الرغم من أهميتها، تظل محدودة. فعلى المستوى الإمبريقي، لا يمكن لهذه المعايير أو التعريفات المقترحة من طرف المكتب الدولي للشغل، أن تأخذ بالاعتبار كلية ما يسمى بهذا «القطاع».

**فعلى سبيل المثال: بعض المعايير لا يمكن أن تنطبق سوى على بعض**

#### الأنشطة وليس على أخرى مثل:

أولاً: معيار غياب العراقل التي تحول دون الدخول إلى أنشطة القطاع. فعلى سبيل المثال، توجد بعض العراقل الإثنية للولوج إلى بعض الأنشطة غير المهيكلة مثل صنع بعض المنتجات التقليدية أو دباغة الجلود.

ثانياً: معيار حجم وحدات الإنتاج، المعتمد من طرف غالبية مؤسسات الإحصاء الوطنية، يظل توافقياً، فهو يعتبر كـ«غير مهيكلة» الوحدات التي تضم أقل من 10 أشخاص، لكن يثير صعوبات لأنه توجد في بعض القطاعات، خصوصاً الخدمات، فهي أنشطة منظمة تماماً ومصريح بها، لكنها تمارس على نطاق محدود (أطباء خواص، محامون..). فهذا المعيار لا يأخذ بالاعتبار كون الحجم يتغير حسب الفرع ومستوى النشاط. ثالثاً: معيار احترام القانون، يطرح في مختلف التشريعات الوطنية الرسمية صعوبات. أولاً لأنه لا يوجد خرق كلي للقانون في القطاع غير المهيكل، وثانياً عدم احترام القانون يمكن أن نجده أيضاً لدى مقاولات منظمة. وأخيراً، هذا المعيار يمكن أن يحيل على نمطين من الأنشطة: أنشطة غير قانونية ACTIVITÉS ILLÉGALES تماماً مثل تجارة التهريب الممنوعة وأنشطة قانونية (تجارة قانونية COMMERCE LÉGAL مثل)، لكن غير مسجلة، مسموح بها وتعمل في واضحة النهار<sup>9</sup>.

## 2. خصوصية الأنشطة غير المهيكلة في المغرب: التعدد واللاتجانس

يساهم القطاع غير المهيكل (الذي ينحصر في وحدات الإنتاج غير الفلاحية)، حسب آخر بحث وطني<sup>10</sup> (2013-2014)، بـ 36,3% من مناصب الشغل غير الفلاحية، بعد أن كان يساهم سنة 2007 بما يعادل 37,3%. ويساهم هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للبلاد، بنسبة 11,0%، مقابل 11% فقط سنة 2007. أما بخصوص مساهمة القطاع غير المهيكل عموماً (وحدات الإنتاج الفلاحية وغير الفلاحية) في الناتج الداخلي الخام، ففي غياب إحصائيات رسمية شمولية ودقيقة، هناك عدة أبحاث علمية فردية، حاولت أن تقيس هذه المساهمة باعتماد مقاربات علمية ومقارنة، خلصت إلى أن هذه النسبة قاربت خلال العقود الأخيرة الماضية 40%، بل إنها بلغت في نظر البعض 43% سنة 2010<sup>11</sup>.

ويتميز القطاع غير المهيكل، كما تم رصده في الأبحاث الوطنية التي أشرفت عليها المندوبية السامية للتخطيط، بـلاتجانسه على غرار العديد من البلدان السائرة في طريق النمو:

- على مستوى الأنشطة، يتم التمييز بين الأنشطة الإنتاجية الصغرى مثل الصناعة التقليدية والصناعية عموماً والخدمات (الإصلاح، والميكانيك، الترميم، الحراسة.. الخ) والتجارية (الألبسة، والتغذية، الخ) وأنشطة البناء والأشغال العمومية. والأنشطة التجارية مهيمنة جداً، تشمل 50,6%، بانخفاض 4,3 نقاط مقارنة مع سنة 2007، حيث كانت تمثل حوالي 57,4 في المائة من مجمل وحدات القطاع.
- على مستوى أشكال الملكية، يتم التمييز بين تلك التي تكون فيها الملكية فردية، والأخرى ملكية مشتركة، وبين أنشطة مشغلين ذاتيين. هذه الفئة الأخيرة تشمل ثلاثة أرباع مجموع مناصب الشغل غير

المهيكل. (74,0 في المائة) من مجموع الشغل غير المهيكل ويعرف تزايداً منذ سنوات الثمانينيات.

- على مستوى درجة حركية الوحدات، حيث يتم التمييز بين الوحدات المستقرة والمتنقلة/المتجولة AMBULANTES والتي تمارس في مقر أو بدون مقر. أكثر من وحدة إنتاجية من اثنين لا تتوفر على مقر/محل. 44,1% سنة 1999، ثم صارت تمثل 40,9% سنة 2007. أما في سنة 2013 كان لا يزال أكثر من نصف الوحدات الإنتاجية لا تتوفر على محل.
- على مستوى الفاعلين في الأنشطة، يشغل القطاع غير المهيكل أساساً الشباب والمهاجرين والنساء والأطفال، وكذا أصحاب الشهادات، وصغار الموظفين وأشخاصاً من كل الفئات.

- وأخيراً، يظهر هذا اللاتجانس على مستوى أهمية اليد العاملة المشغلة. وصل عدد مناصب الشغل في القطاع غير المهيكل إلى 2,370,922 في سنة 2013، بعد أن بلغ سنة 2007 2,216 مليونين، مقابل 1,902 مليون سنة 1999. أي تم خلق 24,6 ألف منصب شغل سنوياً بين عامي 2007 و 2013، مقابل 42 ألف منصب بين عامي 1999 و 2007. ويتركز ما يقرب من نصف العاملين في القطاع غير المهيكل في القطاع التجاري بـ 47% سنة 2013، بعد أن كانت 53,2% سنة 2007. ويمثل المأجورون 17,2% من مجموع العاملين في القطاع غير المهيكل في عام 2013 مسجلين زيادة مقارنة بعام 2007 (10,8%).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مسوحات قوّة العمل في المغرب لا تلتزم بنشر توزيع العاملين حسب مختلف القطاعات الاقتصادية (مهيكل، غير مهيكل، أسريّ) وحسب طبيعة العمل (بأجر، لحسابه الخاص، إلخ)، وذلك خلافاً للالتزامات مع منظمة العمل الدولية. ما يصعب تحليل خصائص العمل غير المهيكل، خاصة ما يتعلق بتوزيع العمل غير المهيكل وفقاً لأنماطه الأساسية.

- وعلى مستوى اختلاف القدرات/المؤهلات POTENTIALITÉS. فحسب إحصاءات للمندوبية السامية للتخطيط (2010) في المائة من النشيطين ليس لهم أي مستوى دراسي، و 40,7 في المائة لهم مستوى ابتدائي، و 23 في المائة لهم مستوى ثانوي ووحدهم 3 في المائة تابعوا دراسات عليا. والملاحظ أن المستوى الدراسي للنشيطين يميل إلى الارتفاع، حيث انتقل عدد النشيطين المشتغلين في القطاع غير المهيكل الذين لهم مستوى ابتدائي أو ثانوي من 57,0 في المائة سنة 1999 إلى 63,7 في المائة سنة 2010 (إحصاءات المندوبية السامية 2010). ويعني ذلك أن المقصيين من النظام التعليمي يأتون أكثر فأكثر للاشتغال في الأنشطة غير المهيكلة.

### وعموماً، تشمل أنشطة القطاع غير المهيكل في المغرب فئتين من الوحدات:

المنظمة، امتد البحث لمدة سنة كاملة من يونيو 2013 إلى ماي 2014. أما في ما يخص العينة المستجوبة، فهي تشمل 100 وحدة إنتاج غير منظمة تمثل مختلف أصناف المنتجين غير المنظمين.

7. Bourhaba Othmane & Hamimida Mama, An Estimation of the Informal Economy in Morocco, in International Journal of Economics and Finance, Vol. 8, No. 9, 2016

5. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du MAROC, 2011, P10

11. بخصوص منهجية البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2013-2014، الذي هو رابع بحث وطني حول القطاع غير المنظم بالمغرب، تشرف عليه المندوبية السامية للتخطيط بعد البحوث الوطنية لسنوات 2007، 1999، 1978، فعلى مستوى الفترة المرجعية، ومن أجل الأخذ بالاعتبار التغيرات الموسمية للأنشطة غير



الفئة الأولى تهتم أنشطة ضمان لقمة العيش، والعاجزة عن تحقيق فائض والتي تزدهر في فترات الأزمات الاقتصادية. وهي غالبيتها تمارس من طرف الفئات الهشة، في إطار التشغيل الذاتي و/أو من طرف النساء والأطفال (الفراشة، الباعة المتجولون الخ). وهذه الأنشطة، المهمة عددياً، لا تتوفر على رأسمال أو تتوفر على جزء محدود منه، يعاد إنتاجه ذاتياً، أخذاً بالاعتبار قوة المنافسة والولوج الحر الى السوق، والمداخل التي توزعها تظل ضعيفة، ولا تتجاوز بتاتاً مستوى لقمة العيش.

الفئة الثانية تضم الوحدات التي تتوفر على مؤهلات في مجال الشغل، وفي الدخل وفي التراكم والتي هي على مستوى بعض مميزاتها، قريبة من المقاولات المهيكلة. ويمكن لهذه الأنشطة أن تعرف تطوراً في اتجاه التكيف مع الاقتصاد الحديث. وتشمل هذه الوحدات عموماً تلك التي لها أكثر من أربعة ناشطين، وعدد منها مسجل لدى المصالح الضريبة المهنية PATENTES ويمكنها أن تتوفر على مقر مهني. لكن هذا التمييز لا ينفى وجود تداخل بين الفئتين..

**الجزء الأول:**  
الوضع الراهن للعمل غير  
المهيكل وتطوره والأسباب  
الكامنة وراء تطوره

## إحصاءات الديموغرافيا والتشغيل وسوق العمل

### التوجهات الديموغرافية:

بلغ عدد سكان المغرب، حسب آخر إحصاء عام للسكان والسكنى<sup>٨</sup> (٢٠١٤)، ٣٣,٨٤٨,٢٤٢ نسمة، منهم ٣٣,٧٦٢,٠٣٦ مغربياً و٨٢,٢٠٦ أجنبياً. ومقارنة مع الإحصاء العام لسنة ٢٠٠٤ فإن عدد سكان البلاد قد عرف زيادة إجمالية بلغت ٣ ملايين و٩٥٧ ألف نسمة، وهو ما يعادل ١٣,٢٪ ويؤشر على معدل نمو ديمغرافي سنوي بلغ، خلال هذه الحقبة، ١,٢٥٪ مقابل ١,٣٨٪ ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٤. وعلى العموم، يصعب فهم هذا الانخفاض في الزيادة الديموغرافية في المغرب، بدون ربطه بالانتقال الديموغرافي الذي يميز البلاد عموماً، منذ ثلاثة عقود، والذي يعود صحيحاً لتراجع نسبة الخصوبة والوفيات، لكنه يرتبط بالأساس، كما يؤكد ذلك الباحثان إمانويل طود ويوسف كورباچ، بتضافر عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية وسيكولوجية وأخلاقية، دفعت المغاربة كمجتمع، إلى إدراك مزايا الأسرة المحدودة العدد وتجسيدها فعلياً على مستوى سلوكهم الإنجابي. حتى إن الحكومات المتعاقبة، لم تقم في الواقع، من خلال برامجها في التخطيط العائلي، سوى باتباع رغبة الساكنة في تحديد النسل<sup>٩</sup>.

ويتبين من توزيع السكان حسب وسطي الإقامة، وفقاً لمعطيات الإحصاء العام لسنة ٢٠١٤ دائماً، أن ساكنة المغرب تتوزع بين ٢٠,٤٣٢,٤٣٩ في الوسط الحضري و١٣,٤١٥,٨٠٣ في الوسط القروي. وأصبحت بذلك نسبة التمدن في المغرب ٦٠,٣٪ مقابل ٣٩,٧٪ سنة ٢٠٠٤.

وعليه، فقد انتقل عدد السكان في الوسط الحضري من ١٦ مليون و٤٦٤ ألفاً إلى ٢٠ مليون و٤٣٢ ألف نسمة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٤، مسجلاً بذلك معدل نمو ديمغرافي سنوي قدره ٢,٢٪ مقابل ٢,١٪ خلال العشرية السابقة.

ويرجع هذا الارتفاع في ساكنة الوسط الحضري إلى النمو الديمغرافي الطبيعي من جهة وإلى الهجرة من المجال القروي من جهة أخرى، بالإضافة إلى خلق مراكز حضرية جديدة وكذلك توسع المدارات الحضرية للمدن. وقد انعكس ذلك على ساكنة الوسط القروي التي عرف عددها الإجمالي تراجعاً طفيفاً مقارنة مع إحصاء ٢٠٠٤ حيث بلغت ١٣ مليون و٤١٥ نسمة في حين بلغت سنة ٢٠٠٤ ما عدده ١٣ مليوناً و٤٢٧ ألف نسمة مسجلة بذلك معدل نمو سنوي سالب قدره ٠,١٪.

وأخذاً بالاعتبار التقسيم الجهوي الجديد (تقسيم التراب الوطني إلى ١٢ جهة)، فإن ٧٠,٢٪ من ساكنة المغرب تتمركز في خمس جهات تتجاوز ساكنة كل واحدة منها ثلاثة ملايين نسمة، هي: جهة الدار البيضاء – سطات بـ٦ ملايين و٨٦٢ ألف نسمة، وجهة الرباط – سلا – القنيطرة بـ٤ ملايين و٥٨١ ألف نسمة، وجهة مراكش – آسفي بـ٤ ملايين و٥٢١ ألف نسمة، وجهة فاس – مكناس بـ٤ ملايين و٢٣٧ ألف نسمة، وجهة طنجة

– تطوان – الحسيمة بـ٣ ملايين و٥٥٧ ألف نسمة. ويسجل معدل النمو الديمغرافي تبايناً حسب الجهات، حيث يتراوح ما بين ١,٦١٪ في جهة كلميم – واد نون، و٣,٧٪ في جهة الداخلة – وادي الذهب. ومن خلال توزيع السكان حسب المدن يتجلى أن ٧ مدن كبرى تستقطب زهاء ربع سكان المملكة (٢٤,٩٪) أي ما يعادل ٤١,٣٪ من السكان الحضريين وهي على التوالي، حسب حجمها الديمغرافي، الدار البيضاء بـ٣ ملايين و٣٥٩ ألف نسمة، ثم تليها فاس بمليون و١١٢ ألف نسمة، ثم طنجة بـ٩٤٧ ألف نسمة، ثم مراكش بـ٩٢٨ ألف نسمة، فمدينة سلا بـ٨٩٠ ألف نسمة، ثم مكناس بـ٦٣٢ ألف نسمة وأخيراً الرباط بـ٥٧٧ ألف نسمة. ويتراوح معدل النمو أو الانكماش الديمغرافي المسجل في هذه المدن خلال العشر سنوات الأخيرة ما بين ٠,٧٩٪- بمدينة الرباط و٣,٢٦٪ بمدينة طنجة. في المغرب، وعلى غرار العديد من البلدان السائرة في طريق النمو، من الظواهر اللافتة في العقدين الأخيرين التزايد الديمغرافي الكبير وغير المسبوق وخاصة للساكنة الحضرية. فالساكنة المغربية انتقلت من ١١,٦ مليوناً سنة ١٩٦٠ إلى ٢٦,٠٧ مليوناً سنة ١٩٩٤ وإلى ٢٩,٨٩ مليوناً سنة ٢٠٠٤ وإلى ٣٣,٨٤ مليوناً سنة ٢٠١٤. وفي الاتجاه نفسه، عرفت الهجرة من القرية إلى المدينة تزايداً غير مسبوق، بدءاً من منتصف السبعينيات، حيث انتقلت من حوالي ٦٧ ألفاً في عقد الستينيات، إلى ١٠٠ ألف في الفترة ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٤ وصولاً إلى ١٢٧ ألف سنة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. وانتقلت نسبة التمدن من ٢٩,٣٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٥٥,١٪ سنة ٢٠٠٤، وإلى ٦٠,٣٪ سنة ٢٠١٤.<sup>١١</sup>

### جدول ١: نسبة التزايد السنوي للساكنة

الفترة	1960-1971	1971-1982	1982-1994	1994-2005	2005-2014
الساكنة الإجمالية	2.51	2.57	2.04	1.66	1.25
الساكنة الحضرية	4.13	4.24	3.61	2.91	2.2
الساكنة القروية	1.72	1.44	0.67	0.17	0.01

المصدر: إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط

غير أنه من المفيد استحضار أثر هجرة المغاربة إلى الخارج لأخذ فكرة أكثر واقعية عن الزيادة الديموغرافية في المغرب، خصوصاً في العقدين الأخيرين، ذلك أن أكثر من ستة مهاجرين من أصل عشرة (٦٣ في المائة) قد غادروا المغرب ابتداءً من سنة ٢٠٠٠. فأعداد المغاربة المقيمين في الخارج انتقلت على سبيل المثال من ١ ٦٦٣ ٨٧٠ سنة ١٩٩٨ إلى ٣ ٣٠٠ ٠٠٠ سنة ٢٠٠٦، لتبلغ حالياً حوالي ٤,٥ ملايين شخص. فالدور الظاهر أو الخفي للجالية المغربية في الخارج على التحولات في المغرب، خصوصاً

٩. من أجل المزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الدراسة التالية للباحثين، اللذين كلفا من قبل الحكومة سنة ٢٠٠٦ بإنجاز دراسة حول تطور المجتمع المغربي، خصوصاً على المستوى الديموغرافي: Youssef Courbage et Emmanuel Todd, Révolution culturelle au Maroc: le sens d'une transition démographique, in Notes et Etudes de la Fondation Res Publica. voir: www.fondation-res-publica.org

٨. تاريخ مرجع الإحصاء العام للسكان والسكنى هو ١ شتنبر ٢٠١٤. ويشمل الإحصاء جميع الأشخاص، كبقية كانت جنسيتهم، والأسر المتواجدين على تراب المغرب في تاريخ مرجع الإحصاء، سواء كانوا مقيمين أو عابرين. و تجدر الإشارة إلى أنه إلى حد الآن، لا تزال لم تقدم كل نتائج هذا الإحصاء العام، التي تهم في جانب كبير منها العمل سواء كان مهيكلاً، أو غير مهيكلاً، أو أسري. الخ.

الديموغرافية، تزايد مع تزايد هذه الجالية. وديموغرافيا المناطق التي تعرف هجرة الى الخارج تغيرت أسرع من المناطق الأخرى<sup>13</sup>.

## ٢. السكان في سن العمل:

بلغ عدد السكان النشيطين وفق آخر إحصاء عام للسكان والسكنى (٢٠١٤) ١١ ٥٤٨ ٥٦٤ نسمة، مقابل ٢٢ ٠٦١ ٦٢٠ من غير النشيطين. وتبعاً لذلك تصل نسبة النشاط إلى ٤٧,٦٪، غالبيتهم من الذكور بنسبة ٧٠,٥٪، مقابل ٢٠,٤٪ في صفوف الإناث. ويتوزع النشيطون إلى ٧٣٣ ٠٣٠ ٩ من الذكور و ٦٩١ ٥١٧ ٢ من الإناث.

وعرفت الساكنة النشيطة، دائماً حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، تزايداً مستمراً بمعدل ١١٥ ألف نشيط جديد سنوياً، منذ سنة ٢٠٠٠ وإلى حدود ٢٠١٤، منتقلة من ١٠ ملايين و ٢١٣ ألف نشيط إلى ١١ مليون و ٨١٣ ألف نشيط. ويظل هذا التزايد أقل من تزايد الساكنة في سن النشاط، والتي تزايدت بـ ٣٨٣ ألف نسمة طوال الفترة نفسها، وهو ما ترجم بانخفاض لنسب النشاط من ٥٣,١٪ سن ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٨٪ سنة ٢٠١٤ (٤٧,٦٪). هذا الانخفاض في نسب النشاط على المستوى الوطني، تخفي تفاوتات كبيرة حسب الفئات العمرية. فبالنسبة للشباب البالغين ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، تراجع من ١٣,٦ نقطة، بينما لدى الأشخاص البالغين ما بين ٢٥ و ٣٩ سنة، انخفضت بـ ٢,٥ نقطتين وبالنسبة للبالغين ما بين ٤٠ و ٥٩ سنة ١,٧ نقطة.

وفي ظل هذه الشروط، تراجع وزن الشباب البالغين ما بين ١٥ و ٢٤ من الساكنة النشيطة بـ ١٠,١ نقاط، منتقلاً من ٢٧,٢٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧,١٪ سنة ٢٠١٤. ويفسر هذا التطور ذاته، إلى حد كبير، بالجهود المهمة المبذولة خلال السنوات الأخيرة في مجال التعليم. وعلى الرغم من الجهود الملاحظة في مجال التعليم، إلا أن النساء الشابات يعانين دائماً من تأخر مهم في العلاقة مع أقرانهن الذكور في هذا المجال. وبالفعل، فقد انتقلت نسبة تدرسهن، فيما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، من ٢٢,٩٪ إلى ٣٩,٤٪، مسجلة تطوراً بـ ١٦,٥ نقطة، في حين أن نسبة تدرس الرجال انتقلت، خلال الفترة نفسها، من ٣١,٦٪ إلى ٥٣,١٪، مسجلة تطوراً بـ ٢١,٥ نقطة.

فمجهود التمدرس، كان وراء الولوج المتأخر أكثر فأكثر للنساء إلى الحياة النشيطة. فحجم النساء الشابات البالغات ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، في الساكنة النشيطة النسائية انخفض من ٢٧,٥٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧٪ سنة ٢٠١٤ (١٠,٥ نقاط كفارق) وحجم حصتهن في العرض الإجمالي للعمل استقر تقريباً خلال هذه الفترة، بنسبة تصل إلى حوالي ٢٧٪.

أما بخصوص الأطفال، فحسب تقديرات اليونسيف يبلغ عدد الأطفال أقل من ١٨ حوالي ١١,٨ مليوناً سنة ٢٠١٣ (أي ما يمثل ٣٥٪ من الساكنة الإجمالية للبلاد)<sup>14</sup>. ومن جهته أشار البنك الدولي إلى أن الأطفال البالغين أقل من ١٥ سنة يمثلون حوالي ٢٨٪ من الساكنة الإجمالية

للمغرب سنة ٢٠١٢. وبالنسبة لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط، فيبلغ عدد الأطفال أقل من ١٩ سنة، إلى حدود سنة ٢٠١٤ حوالي ١١,٦١٦ مليوناً.

أما بخصوص عمل الأطفال، فحسب ما كشفت عنه إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، انخفض خلال الخمس عشرة سنة الماضية. حيث إن ١,٥٪ من الأطفال البالغين ما بين ٧ وأقل من ١٥ سنة يشتغلون سنة ٢٠١٤ مقابل ٩,٧٪ سنة ١٩٩٩. وحسب البحث الوطني حول التشغيل المنجز من قبل المندوبية دائماً، لا يزال هناك ٦٩,٠٠٠ طفل معني بهذه الظاهرة، لكن يظل المشكل قروباً بشكل خاص، حيث يشتغل ٦٢,٠٠٠ من الأطفال في الوسط القروي، مقابل ٧,٠٠٠ في الوسط الحضري. وتهم الظاهرة الذكور (١٠,١٪) أكثر من الإناث (٣٩,٩٪). ويتركز عمل الأطفال في بعض القطاعات الاقتصادية. ففي الوسط القروي، يعمل ٩٠,٢٪ من الأطفال المعنيين بالظاهرة في الفلاحة، كمساعدين عائليين أساساً، ومن دون أي مقابل مادي وأحياناً كأجراء في شروط مجحفة وخطرة في الغالب. ولو أن شغلهم عموماً يشكل خطراً وتهديداً لتمدسهم ونموهم الجسماني والنفسي والأخلاقي. وفي الوسط الحضري، يتركز شغل الأطفال بشكل أساسي في مجال الخدمات (٥٨,١٪)، ومجال الصناعة (٢٦,٨٪).

وعلى مستوى ساعات العمل، يشتغل هؤلاء الأطفال كمتوسط ٣٢ ساعة في الأسبوع، حوالي ١٤ ساعة أقل من الأشخاص البالغين ١٥ سنة فأكثر. ويبلغ هذا الفارق حوالي ١١ ساعة في الوسط القروي (بـ ٣٠ ساعة مقابل ٤١ ساعة)، بينما يتقلص إلى ٥ ساعات في الوسط الحضري (٤٥ ساعة مقابل ٥٠ ساعة).

وعموماً، ثقل التقاليد وكذا الاكراهات الاقتصادية والظروف العامة المميزة للعالم القروي، تفرض على الأسر الزراعية اللجوء إلى الاحتياطي من اليد العاملة المكون من هؤلاء الأطفال غير النشيطين، وكذا الأطفال البالغين ما بين ١٥ و ١٨ من أجل الاضطلاع بعدد من المهام والأشغال اليومية. وتمثل هذه الأنشطة على العموم مخاطر بالنسبة لصحة وأمن أولئك الأطفال، كما تعيق مساهمهم الدراسي<sup>15</sup>.

في غالبية البلدان السائرة في طريق النمو، تستوعب الفلاحة يداً عاملة مهمة من الأطفال. فعدد كبير من الأطفال ينخرط في كل أنواع الاستغلاليات الفلاحية، من الملكيات العائلية الصغيرة إلى الضيعات الفلاحية الكبرى.

والحال أن الفلاحة من قطاعات الأنشطة الأكثر خطورة حيث تتسبب الاشغال بمخاطر مهمة على شكل حوادث شغل وأمراض مهنية، خصوصاً لدى الأطفال العمال الذين يقومون بمهام صعبة وخطيرة من دون أي تدبير للأمن والنظافة.

وبصفة عامة تحتل الأنشطة الفلاحية مكانة مهمة في اقتصاديات

13. Daniela Ciliberti et Concepcion Badillo, Analyse de Situation des Enfants au Maroc 2015, Publications de L'UNICEF.

14. Banque Mondiale Expanding Opportunities for the Next Generation. Early Childhood Development in the Middle East and North Africa (2015) p. 207.

15. Publication de l'organisation internationale du travail, Etude sur les travaux dangereux dans le secteur de l'agriculture au Maroc, Avril 2008.

10. Publication du Haut Commissariat au Plan, L'Agriculture 2030, Quels avensirs pour le Maroc ?

11. Rajaa Mejzati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006.

12. Youssef Courbage et Emmanuel Todd, Révolution culturelle au Maroc: le sens d'une transition démographique, in Notes et Etudes de la Fondation Res Publica. voir: www.fondation-res-publica.org

خصوصية الأنشطة القروية. حيث لا تمس البطالة سوى حوالى ٤٪ من النشيطين القرويين الذين يحرصون على ألا يظلوا من دون عمل، ولو بمزاولة أنشطة بسيطة. وتظل البطالة على الخصوص ظاهرة حضرية بـ١٤٪ من النشيطين الحضريين سنة ٢٠١٣، وتفسر بفعل تدفقات النشيطين القرويين للبحث عن شغل في المدن وبالمشاركة المتزايدة للنساء الحضرية في سوق الشغل.

وبالمقابل تبدو المشاركة في سوق الشغل جد مهمة في الوسط القروي، حيث تبلغ نسبة نشاط النساء ٣٧٪ في الوسط القروي (مقابل ١٨٪ في المدن) ونسبة نشاط الشباب البالغ من العمر ما بين ١٥ و٢٤ سنة تبلغ ٤٣٪ في الوسط القروي (٢٣٪ في الوسط الحضري). كما أن الشغل غير المؤدى عنه يهم ٤٠٪ من الشغل في الوسط القروي سنة ٢٠١٣ (مقابل ٤,١٪ في الوسط الحضري)، كما أنه في الوسط القروي حوالى ٧٤٪ من النساء نشيطات (٢٠١٣) وحوالى ٦٨٪ من الشباب أقل من ٢٥ سنة يمارسون أنشطة غير مؤدى عنها وغير مغطاة بتشريع الشغل. وثالثاً ما يتعلق برغبة الأفراد في الانفلات من السياق التقليدي أو الرغبة في محاكاة المهاجرين القدامى الذين استطاعوا، بفضل اللادخار، تغيير الوضع الاجتماعي داخل أسرهم أو جماعاتهم، إما بتكوين قطاع من الماشية أو بشراء قطعة أرض. وتلعب الشبكات العائلية والعلاقات الاجتماعية عموماً دوراً مهماً في الهجرة، وخصوصاً بالنسبة للشباب. فأنماط الاندماج في النشاط، تخضع غالباً، بالنسبة لليد العاملة كما بالنسبة للرباب العمل، لاستراتيجيات الجماعة وليس لقرارات فردية. ومن هذا المنظور، فالارتباط بالعالم القروي يستمر بالنسبة للعاملين في الأنشطة غير المهيكلة، والقطيعة مع الوسط الأصلي تبقى نادرة. والمشاركة في حياة الجماعة في المجال القروي تتجسد في الزيارات المتكررة وفي تحويل الأموال أو العمل أو لحضور مناسبات. هذا، وقد ترتب عن الهجرة القروية، التي انطلقت على الخصوص مع بداية القرن العشرين، والتي بلغت أوجها في الأربعينيات وبشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها تكديس عدد كبير من الوافدين على المدينة في أحياء المدن القديمة بالمدن الكبرى في المغرب (الدار البيضاء، الرباط، فاس، مراكش، مكناس،... الخ)، التي لم تتحمل هذه الأفواج الكبيرة المتزايدة، الشيء الذي أدى إلى ظهور مراكز حضرية جديدة، وكذا أحياء عفوية عشوائية وهامشية، بل وأحياء صفيحية<sup>١٩</sup>، ستستقبل أفواجاً متجددة من المهاجرين القرويين، كما من الوسط الحضري نفسه، أفواجاً بشرية ستجد نفسها في مواجهة مشاكل السكن والعمل ومشاكل أخرى ترتبط بإمكانية اندماجهم في الوسط الجديد من دون أي مؤهل سوى الرغبة الملحة في الهروب من البؤس والفق.

البلدان السائرة في طريق النمو، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى اليد العاملة المشتغلة، خصوصاً من الأطفال. وفي المغرب، لا يشكل القطاع الفلاحي حالة خاصة، فهو يشغل نسبة لا يستهان بها من الأطفال البالغين أقل من ١٥ سنة.

### ٣. هجرة الريف إلى المدينة وتطورها في السنوات الأخيرة:

تلعب الأنشطة غير المهيكلة دور الملجأ، حيث تستوعب يداً عاملة مهمة من العالم القروي. في بعض الأنشطة، يبدو وزن المهاجرين مهماً. حيث يخلق المهاجرون المنحدرون من العالم القروي والمستقرون في المدن، وفي ضواحيها بشكل خاص، أنشطة في عين المكان أو بالقرب من الضواحي أو في المدن القديمة<sup>١٦</sup>. بعض المهن هي أحياناً حكر على بعض المجموعات القروية المحددة، بحيث يتحدث البعض عن حواجز إثنية تتحكم في عملية الولوج إلى بعض الأنشطة. غير المهيكلة في الغالب.

وقد أبرز رصد المندوبية السامية للتخطيط لظاهرة الهجرة الداخلية من القرية إلى المدينة، طوال ما يزيد على قرن من الزمن، التطور الكبير الذي عرفه تدفق الساكنة القروية في اتجاه المدن، وكيف انتقل من حوالى ٧٨٠٠ ما بين ١٩٠٠ و١٩٢٠، أي قبيل استعمار المغرب، إلى ٦٧ ألفاً في عقد الستينيات، إلى ١٠٠ ألف في الفترة ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٤ وصولاً إلى ١٢٧ ألف سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠، قبل أن يتراجع في العقد الحالي بحوالى ١٠٢ ألفين كمتعدل<sup>١٧</sup>.

ترتبط دينامية حركة الهجرة القروية - الحضرية بعوامل متعددة، أهمها: أولاً ما خلفته السياسات الاستعمارية من قطائع في الأنظمة الفلاحية وأنماط الضبط أو التقنين الجماعية. فالمغرب، مثله مثل البلدان التي عاشت التجربة الاستعمارية، لم ترتبط فيه الهجرة من القرى إلى المدن بثورة فلاحية متمخضة عن دينامية داخلية ذاتية، كما حدث في الغرب، وإنما «ثورة» ناجمة عن الممارسات الاستعمارية.

وثانياً ما يرتبط بسياسات التدخل في الوسط القروي خلال مرحلة ما بعد الاستعمار. فسياسات التدخل في الوسط القروي وما نجم عنها من اختلالات، وعدم توازن بين الساكنة والموارد والخصائص في موارد العيش، منحت شكلاً خاصاً للإيقاعات التي اتخذتها الهجرة، بل أدت إلى تحول عميق في الشغل القروي نفسه. حيث صار الوسط القروي أقل فأقل خلقاً للشغل ومولداً أكثر، للأنشطة غير المهيكلة، وللشغل الهش: فالشغل الهش يمس ١٠ في المائة من العمال القرويين سنة ٢٠١٣ (مقابل ٨,٤ في الوسط الحضري)، ويتراوح ما بين ٢,٥٪ في صفوف النساء القرويات و١٣,٩٪ في صفوف الرجال القرويين<sup>١٨</sup>.

والبطالة في الوسط القروي مقنعة في صورة شغل هش، بالنظر إلى

١٩. بوشنغاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، ١٩٨٨، ص ٣٨.

20. Mohamed Khachani et Mohamed Bensaïd, Les nouveaux défis de la question migratoire au Maroc, Cahiers des migrations internationales no. 103, publication de l'Organisation internationale du Travail 2010.

16. Rajaa Mejzati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006, p30

17. Publication du Haut Commissariat au Plan, L'Agriculture 2030, Quels avenir pour le Maroc ?

18. Publication du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Note synthétique de politique L'emploi rural et l'emploi informel:Précarité et vulnérabilité au travail, 2014



## ٤. الهجرة إلى الخارج والهجرات الموسميّة أو

### الدائريّة:

عرفت الهجرة المغربية إلى الخارج أشكالاً مختلفة: الهجرة الفردية الذكورية، الهجرة في إطار التجمع العائلي، الهجرة الموسمية، الهجرة الأثوية المستقلة، وهجرة الكفاءات، بل والهجرة غير القانونية أو السرية.<sup>21</sup> إن التدابير المتخذة عقب تطبيق معاهدة شينغن خلال سنوات التسعينيات، قلصت بشكل كبير تدفقات الهجرة، وأفضت إلى تنامي الهجرة غير القانونية أو السرية التي بدأت تأخذ مع بداية الألفية الثالثة حجماً متزايداً، خصوصاً في حوض البحر المتوسط. فالمغرب، بفعل قربه من أوروبا، يتميز بتدفقات الهجرة السرية المنطلقة من ترابه الوطني أو مناطق أخرى (الجزائر، إفريقيا جنوب الصحراء، موريتانيا..). وبغض النظر عن التدابير الصارمة المعتمدة من طرف البلدان الأوروبية، وخصوصاً الجارة إسبانيا، لا يزال هذا الشكل من الهجرة يأخذ أبعاداً كبيرة، ولو بأخذ مسارات أخرى من أجل الدخول إلى الاتحاد الأوروبي (عبر تونس، وليبيا، بل وتركيا كممرات عبور نحو إيطاليا أو اليونان).

يصعب قياس ظاهرة «الهجرة غير الشرعية»، بسبب طبيعتها نفسها، التي تحيل على ما ينفلت من القانون، أي على ما هو سري وغير مرئي أو غير شرعي. لكن المكتب العالمي للشغل يتحدث، في نوع من التقدير، عن كونها تمثل حوالى ١٥ في المائة من حجم الهجرة الشرعية.

وحسب تقديرات وزارة الداخلية، شهدت سنة ٢٠١٣ تفكيك ٦٣ شبكة للهجرة غير الشرعية وإفشال ١٩,٥٠٠ محاولة تسلل إلى أوروبا، غالبيةهم المغربية بترحيل حوالى ٦٢٠ مهاجراً نحو بلدانهم الأصلية.<sup>22</sup>

لكن هذه الأرقام، تظل جزئية وغير دقيقة، وبعيدة عن حقيقة الواقع. وعلى العموم تجمع المصادر الرسمية وغير الرسمية على حقيقة «الهجرة غير الشرعية» في المغرب كظاهرة جماهيرية DE MASSE، حيث يقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين، خصوصاً المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، بحوالى ما بين ١٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ مهاجر.

وعموماً عرفت أعداد الهجرة المهاجرين إلى الخارج تطوراً مهماً خلال العقود الأخيرة، حيث أبرزت المنودية السامية للتخطيط أن أعداد المهاجرين المقيمين في الخارج انتقلت على سبيل المثال من ٦٦٢ ٨٧٠ سنة ١٩٩٨ إلى ٣٠٠ ٣٠٠ سنة ٢٠٠٦، لتبلغ حالياً ٤,٥ ملايين شخص. تتسم هذه الفئة بغلبة عنصر الشباب حيث يقل عمر ٧٠ من المائة منها عن ٤٥ سنة، من بينهم ٢٠ في المائة ازدادوا بالخارج، وهي موزعة تقريباً بالتساوي بين الجنسين.

وتتواجد الجالية المغربية بالخارج في أكثر من ١٠٠ دولة في القارات الخمس، على الرغم من تمركزها القوي في أوروبا، موضحاً أن ٨٠ في المائة من أفرادها يتوزعون ما بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا

وهولندا وألمانيا. تتوفر ٤٤ في المائة منها على الأقل على جنسية ثانية. وعرفت البنية السوسيو- مهنية للجالية المغربية المقيمة في الخارج تحولاً نوعياً خلال السنوات الماضية، إذ أصبحت ظاهرة الهجرة تشمل أيضاً المغاربة من ذوي الكفاءات في ميادين مختلفة. حيث إن ١٧ في المائة منهم حاصلون على مستوى (بكالوريا + 0)، ما يجعل المغرب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بالنسبة إلى هجرة الأدمغة حسب تصنيف البنك الدولي. ولم تتوفر لدينا معطيات دقيقة حول هذه الظاهرة، لكن المؤكد أن الجالية المتعلمة بدأت تأخذ أبعاداً مهمة، كما يظهر من خلال إنشاء جمعيات للمتخصصين المغاربة المهاجرين في الخارج، في مختلف مجالات المعرفة والعلم والتقنية مثل جمعية المعلوماتيين المغاربة في فرنسا، وجمعية مغرب المقاولين، والجمعية المغربية للبيولوجيين في فرنسا، والجمعية المغربية للبيولوجيين في الولايات المتحدة، وجمعية «المعرفة والتنمية» التي تضم كفاءات من مختلف مجالات المعرفة..

الخ، وتضم هذه الجمعيات المدنية أحياناً مئات المنخرطين<sup>23</sup>.

غير أن ذلك لا ينبغي أن يحجب بروز فئات من المهاجرين المغاربة في الخارج، تعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية هشّة خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وانتقل حجم تحويلات مغاربة الخارج المالية من ٢٠ مليار درهم سنة ١٩٩٠ إلى ٥٦ مليار درهم سنة ٢٠١٥، وهو ما يمثل ٧ في المائة من الناتج الداخلي الخام، كما يساهمون في الودائع البنكية بـ ١٣٠ مليار درهم، وهذا يساهم في تخفيض نسبة الفقر بـ ٣,٤ نقاط.

وإذا أخذنا على سبيل سنة ٢٠٠٥ كمثال، التي بلغت فيها أعداد المغاربة المقيمين في الخارج

٣١٨٥٣٨٢، فالملاحظ أن هذا الجزء الكبير من المغاربة يتواجد في أوروبا بـ ٢٧٣٩٠٥١١، وبشكل خاص في فرنسا ١٠٣٦٩٠٩ وفي إسبانيا ٥٠٣١٧١ وبلجيكا ٣٥٤١٦١ وغيرها من دول أوروبا الغربية، بينما لا تحتضن الدول العربية مجتمعة سوى ٢١٣٠٣٤ من المغاربة المهاجرين، يتواجد غالبيتهم في دول المغرب العربي، ثم ٢٢٦١٩٦ متواجدون في أمريكا الشمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من المغاربة المقيمين في الخارج قد غادر حديثاً، حيث إن أكثر من ستة مهاجرين من أصل عشرة (٦٢ في المائة) قد غادروا المغرب ابتداءً من سنة ٢٠٠٠، وأن الموجة الحديثة من هجرة المغاربة، وخصوصاً تلك التي بدأت بعد بداية للاقتصاد العالمية في سنة ٢٠٠٨، قد توجهت أساساً نحو دول أمريكا الشمالية والدول العربية.

وبفعل عولمة تدفقات الهجرة، أصبح المغرب خلال العقود الأخيرة أرض هجرة بامتياز، وأرض استقبال وتوافد. حيث تحول المغرب تدريجياً إلى بلد لجوء واستقرار (مؤقت ودائم) للمهاجرين الذين يقصدونه كمعبر للهجرة نحو أوروبا أو للعمل وللدراسة. ويتواجد فيه اليوم عدد مهم من المهاجرين في وضعية غير نظامية، خصوصاً المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء<sup>24</sup>. وتقدر الجهات الرسمية عدد الأجانب المتواجدين في

٢٣. خلاصات وتوصيات تقرير «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة»، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٤.

24. Tsoukala Anastassia, « Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe », Déviance et Société, 2002/1 Vol. 26, p. 61-82.

21. Hassan Bentaleb , les statistiques de l'immigration clandestine font polémique , in Libération 9/11/2013.

22. Mohamed Khachani et Mohamed Bensaïd, Les nouveaux défis de la question migratoire au Maroc, Cahiers des migrations internationales no. 103, publication de l'Organisation internationale du Travail 2010.

العملية سنة ٢٠١٤ معالجة ٢٥,٠٠٠ طلب لبطاقة الإقامة: ٢٧,٤٪ منهم سينغاليون و١٨,٤٪ نيجيريون و٨٪ من الإيفواريين. وتمت الاستجابة لحوالي ١٥,٠٠٠ طلب فقط.

وبدأت الحكومة المغربية في مستهل سنة ٢٠١٥ تلقي طلبات المرحلة الثانية من عملية تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في البلاد.

## ٥. تطوّر قوّة العمل:

ارتفع عدد النشيطين المحتملين بـ٨٪ كمتوسط سنوي خلال العشرة الأخيرة. ومن المحتمل أن تسجل نسبتهم، حسب تقديرات وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية<sup>٢٥</sup>، أعلى مستوى لها في السنوات المقبلة بـ٦٥٪، كما يسجل ارتفاع ملحوظ لعدد الأشخاص المسنين (٦٠ سنة فما فوق كساكنة خارج سن النشاط)، حيث ستبلغ نسبتهم ١١,٥٪ في سنة ٢٠٢٠ و١٥,٣٪ سنة ٢٠٣٠.

والمؤكد أن هناك ضغطاً ديموغرافياً كبيراً على سوق الشغل، يمارسه الشباب البالغون من العمر ما بين ١٥ و٣٤ سنة: حيث وصلت نسبتهم ٣٦٪ سنة ٢٠١٤، مقابل ٢٨,٥٪ بالنسبة للأشخاص البالغين من العمر ما بين ٣٥ و٥٩ سنة و٩,٤٪ بالنسبة للبالغين ٦٠ سنة وما فوق. أما في ما يتعلق بعرض الشغل، فقد بلغ عرض الشغل المعبر عنه بالسكنة النشيطة البالغة من العمر ١٥ سنة فما فوق ١١,٨ مليون شخص سنة ٢٠١٤: ٢٧,٢٪ نساء و٥٣,٣٪ يتمركزون في المدن. ويتميز عرض الشغل على العموم بوجود نسبة مهمة من الشباب البالغ ما بين ١٥ و٣٤ سنة، تصل إلى ٤٧,٣٪ سنة ٢٠١٣ (٣٠٪ منهم تبلغ ما بين ٢٥ و٣٤ سنة و١٧,٣٪ تبلغ ما بين ١٥ و٢٤ سنة) هذا على الرغم من التراجع الملحوظ لنسبة الشباب النشيطين البالغين ما بين ١٥ و٣٤ خلال العشرة الأخيرة، والذي بلغ ٦٪.

أما في ما يتعلق بتأهيل عرض الشغل، فقد ارتفع عدد خريجي الجامعات العمومية بحوالي ١٦٪ ما بين السنتين ٢٠١٠ و٢٠١٢، منتقلاً من ٥٠,١١٦ إلى ٥٨,٠٦١، ويبلغ عدد النساء منهم ٤١٪. هذا مع العلم أن عدد الطلبة في الجامعات العمومية المغربية خلال السنة الجامعية ٢٠١٣-٢٠١٤ مثلاً هو حوالي ٦٠,٠٠٠ طالب (من بينهم ٤٨٪ إناث و٢٪ من الأجانب) بزيادة قدرها ١٪ بالمقارنة مع السنة التي قبلها ٢٠١٢-٢٠١٣. هذا في حين يمثل طلبة التعليم العالي الخاص حوالي ٦٪ (بحوالي ٣٥,٠٠٠ طالبا وطالبة) من إجمالي طلبة مستوى التعليم العالي.

بينما بلغ عدد حاملي الشهادات خريجي مؤسسات تكوين الأطر ٨٩١ سنة ٢٠١١-٢٠١٢.

و١٢,٧٢١ في سنة ٢٠١٢-٢٠١٣، أكثر من نصفهم من النساء (٥٣٪ مقابل ٤٨٪ خلال سنة ٢٠١٠-٢٠١١).

أما بخصوص خريجي مؤسسات التكوين المهني، فقد تضاعف عددهم

المغرب في وضعية غير نظامية ما بين ٣٥,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ شخص. ولا يمكن فهم تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة جنوب الصحراء في المغرب من دون ربطها بسياسات الهجرة الأوروبية خلال العقد الأخيرين، والتي يغلب عليها الهاجس الأمني، والمتمثلة على الخصوص في تعزيز إجراءات مراقبة الحدود، وتقنين شروط الولوج إلى الاتحاد الأوروبي ومنح التأشيرات، والذي يصل إلى حد التضييق، وتكثيف دوريات مراقبة الهوية داخل مجتمعات الاستقبال وما وراء حدودها، وتشديد العقاب على المتواطئين الذين يسهلون دخول الأجانب بطرق غير شرعية للتراب الأوروبي، وتدابير ترحيل الأجانب..الخ.

ولا شك أن المغرب، وبضغط من شركائه الأوروبيين، اختار بدوره المقاربة الأمنية في معالجته ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال مجموعة من الإجراءات، أبرزها وضع سياج على طول الشريط الحدودي مع الجزائر الذي يعتبر المنفذ الرئيسي للأفارقة جنوب الصحراء، إضافة إلى السياج الذي وضعت السلطات الإسبانية حول مدينتي سبتة ومليلية، والتعاون الأمني مع الدول المجاورة، خصوصاً إسبانيا، من خلال دوريات أمنية مشتركة، لتوقيف المهاجرين غير الشرعيين وتفكيك شبكات تهجير الأشخاص وترحيل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية..الخ. وتضاف كل هذه التدابير الأمنية إلى إجراءات أخرى معتمدة ذات طبيعة قانونية (المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم سنة ١٩٩٣) ومؤسساتية (خلق مديرية الهجرة ومراقبة الحدود وإنشاء مرصد الهجرة).

إلا أنه في خطوة مفاجئة، أطلقت السلطات العمومية في المغرب عملية تسوية قانونية للأجانب الموجودين فوق التراب الوطني لتسوية وضعياتهم الإدارية تمتد طوال سنة ٢٠١٤. وإذا كانت هذه العملية بمثابة مؤشر على تجاوز المسؤولين المغاربة للمقاربة الأمنية الصرفة، في اتجاه اعتماد مقاربة إنسانية، تروم تحقيق اندماج اجتماعي للمهاجرين غير الشرعيين، أو على الأقل لجزء منهم، في المجتمع المغربي، فإن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو حول مدى احترام هذه العملية روح الاندماج الاجتماعي (بما يعنيه من تمتع بالحقوق الأساسية:

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..الخ). لا سيما وأن الملاحظة اليومية لأوضاع المهاجرين المنحدرين من إفريقيا - جنوب الصحراء، تبين أن غالبيتهم يتعاطون أنشطة غير مهيكلة (في قطاعات البناء والحرف التقليدية والتجارة الجائلة...الخ) أو للتسول والتشرد في أسوأ الحالات. لهذا لم تكف أهم الجمعيات والمنظمات المغربية المدافعة عن حقوق المهاجرين (الجمعيات التنموية عموماً، وجمعيات حقوق الإنسان وبعض النقابات، خصوصاً المنظمة الديمقراطية للشغل)، بالترحيب بهذه العملية، بل انتقدت مداها الزمني القصير نسبياً، ومعابيرها التي تظل «صعبة التحقيق» ومبرر إقصاء عدد كبير من الأجانب. وقد همت هذه

27. Publication du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Etude de diagnostic sur la situation de l'emploi au Maroc, 2014

28. Publication du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Etude de diagnostic sur la situation de l'emploi au Maroc, 2014, p19.

٢٥. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، «الحصيلة الاجتماعية ٢٠١٤: وضعية سوق الشغل» أنظر: [www.emploi.gov.ma](http://www.emploi.gov.ma)

٢٦. أرقام نسبية لأنها تظل دون المستوى بكثير مقارنة مع ما يتحقق في البلدان المماثلة للمغرب اقتصادياً وديموغرافياً.

المطلقات، خصوصاً في المدن. لدى النساء القرويات، نسبة النشاط هي أربع مرات أكثر منها لدى النساء المتزوجات الحضريات<sup>٢٧</sup>.

## ١. واقع التشغيل وخصائصه:

بلغ حجم الشغل - أي حجم الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة ١٥ سنة فأكثر- في المغرب سنة ٢٠١٣، حوالي ١٠,٦٢٥,٠٠٠ شخص، حيث تطور بايقاع متوسط منذ ٢٠٠٠، بمعدل سنوي وصل إلى ١,٤٪. فحسب تقرير صادر عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية المغربية بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ومنظمة العمل الدولية سنة ٢٠١٤، أحدث للاقتصاد المغربي ١,٦٦٨ مليون فرصة عمل في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٣، بمعدل ١٣٩ ألف فرصة عمل سنوياً مع استثناءات مثلاً سنة ٢٠٠٦ (٣٠٠٠٠٠ منصب محدث) أو سنة ٢٠١٢ (١٠٠٠ منصب محدث). ويبدو أن هذه السنة الأخيرة كانت مفصلية، فمن جهة أحدث خلالها ١٢٧,٠٠٠ منصب شغل، لكن بالموازاة مع ذلك، تم اللجوء على ١٢٦,٠٠٠ منصب شغل، أغلبها في مناطق قروية.

وعلى العموم لم تتمكن نسبة النمو الاقتصادي المهمة نسبياً المسجلة خلال السنوات الأخيرة، والتي بلغت في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ حوالي ٤,٦٪، من خلق فرص شغل كافية ومستدامة ومنتجة. ويعتبر قطاع الخدمات مصدر غالبية فرص الشغل المحدثة بـ ٩٢,٠٠٠ فرصة شغل صافية في المتوسط السنوي، وبنسبة أقل في قطاع الفلاحة، الغابة والصيد بـ ٢,٠٠٠ فرص شغل صافية في المتوسط السنوي. أما قطاع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير كالنسيج والألبسة، فقد سجل فقدان عدد كبير من فرص الشغل خلال هذه الفترة. ومن جانبه عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تراجعاً مستمراً في حجم التشغيل منذ سنة ٢٠١٠ نتيجة تراجع دينامية الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

وهكذا فحوالي ٨٠٪ من النشيطين المشتغلين سنة ٢٠١٤ يشتغلون في قطاعي الخدمات بـ ٤٠٪ وفي الفلاحة والغابة والصيد بـ ٣٩,٤٪. وتميز تطور فرص الشغل خلال السنوات الأخيرة، بشبه استقرار لحجم الشغل الأثوي في نسبة ٨٢٪، كما أن حاملي الشهادات المتوسطة أو العليا استأثروا بـ ٩٠٪ من فرص العمل المتوفرة سنوياً في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠١٣، فيما ذهبت الـ ١٠٪ المتبقية لغير ذوي الشهادات.. وهناك على العموم فجوة كبيرة في فرص العمل المتوفرة بين الواسطين الحضري والقروي، وكذلك الأمر نفسه على مستوى النوع الاجتماعي (الفوارق بين الرجل والمرأة)، وعلى مستوى السن وعلى المدى الطويل، يترافق النمو الاقتصادي بتغير في بنية الشغل والإنتاج، ناتج عن التغيرات التي تمس الطلب، والتطور التكنولوجي والتخصص الدولي. وتظل الفلاحة مع ذلك أول مشغل، بحجم شغل يبلغ ٣٩,٨٪ سنة ٢٠١١، فيما كان يمثل هذا القطاع ٤٣,٤٪ من الشغل سنة ٢٠٠٦. لكنه في غالبية شغل ضعيف التأهيل، وضعيف الإنتاج وقليل الحماية. حيث إن الشغل فيه يتميز غالباً بهشاشته، وبقلة أجره أو انعدامه، ومدبراً في إطار أسري أو في إطار غير مهيكلي.

خلال العقد الماضي، حيث انتقل من ٦٥,٨٦٢ سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣٣,٤١١ سنة ٢٠١٣ (عمومي وخصوصي). وتجدد الإشارة إلى أن مجال التكوين المهني يعرف تعدداً في الفاعلين أو المؤسسات المكونة، العمومية منها (السياحة، الفلاحة، الصناعة التقليدية... الخ) والخصوصية، إلا أن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل يبقى هو المكون العمومي الرئيسي بنسبة تصل إلى تكوين أكثر من ٦٥٪ من أعداد الخريجين.

ويتمركز أكثر من نصف خريجي التكوين المهني في ثلاثة قطاعات للتكوين: الإدارة والتسيير والتجارة، والصناعات المعدنية والكهروميكانيكية، والبناء والأشغال العمومية، وأكثر من ٣٣٪ من العدد الإجمالي من الخريجين في جهتي الدار البيضاء وجهة الرباط.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية<sup>٢٨</sup> للأرقام المقدمة أعلاه بخصوص أعداد خريجي الجامعات ومؤسسات تكوين الأطر ومؤسسات التكوين المهني، فالملاحظ أن ٦٠٪ من النشيطين هم بدون شهادة سنة ٢٠١٣، مقابل ٦٨,٦٪ سنة ٢٠٠٠، و ٢٧,٤٪ يتوفرون على شهادة من المستوى المتوسط وأقل من ١٣٪ فقط لديهم شهادة مستوى عال. وباستحضار متغيرات أخرى، نجد أن أقل من ٢٠٪ من النشيطين في الوسط القروي يتوفرون على شهادة، مقابل ٥٨٪ لدى النشيطين في الوسط الحضري. كما يسجل أن امرأة نشيطة واحدة من بين ثلاث حاصلة على شهادة مقابل ٤٢٪ لدى الرجال سنة ٢٠١٢.

أما في ما يخص معدل النشاط والتشغيل، فيسجل تراجع مستمر في معدل النشاط الذي بلغ ٤٨٪ سنة ٢٠١٤ (٤٢,١٪ في المدن و ٥٧,٢٪ في الوسط القروي) مقابل ٤٨,٣٪ سنة ٢٠١٣ و ٤٩,٦٪ سنة ٢٠١٠. وعرف معدل التشغيل بدوره منحنياً تنازلياً منتقلاً من ٤٥,١٪ سنة ٢٠١٠ إلى ٤٣,٣٪ سنة ٢٠١٤، تتوزع إلى ٣٥,٩٪ في الوسط الحضري، و ٥٤,٧٪ في الوسط القروي.

أما بخصوص المشاركة في النشاط الاقتصادي، فيسجل على العموم ضعف مشاركة النساء والشباب:

حيث يعتبر معدل نشاط النساء من بين المعدلات الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ ٢٥,٢٪ على الصعيد الوطني خلال سنة ٢٠١٤، مقابل ٧٢,٤٪ لدى الرجال.

وبخصوص الأسباب المفسرة لظاهرة انخفاض مشاركة النساء والشباب في النشاط الاقتصادي، نجد تضافر عدة عوامل، أهمها: امتداد فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة المتمدرسين المتراوحة أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ سنة ارتفاعاً مهماً، منتقلة من ٢٦,٧٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٢,١٪ سنة ٢٠١٢. هذا إضافة طبعاً إلى ارتفاع عدد المحبطين من الشباب (ذكوراً وإناثاً) وانتقالهم إلى وضعية عدم النشاط. تُضاف إلى ذلك الزيادة الحاصلة في نسبة الشابات ربوات البيوت في مجموع السكان الشباب، فأكثر من ثلاثة أرباع الشباب (١٥-٣٤ سنة) الذين لا يتوفرون على عمل وخارج نظام التعليم ومنظومة التكوين المهني سنة ٢٠١٢ هم ربوات بيوت. فمن العوامل نجد أيضاً التوزيع التقليدي للأدوار، والممارسات التمييزية في سوق الشغل. وتعد الحالة العائلية عاملاً آخر محدداً لهذه الوضعية، فالنساء المتزوجات يشاركن أقل من النساء العازبات أو

١٣,٤٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٩,١٪ سنة ٢٠٠٩.

ولا يعود للانخفاض النسبي المسجل في نسب البطالة خلال السنوات الأخيرة، لتحسن العرض في سوق الشغل بقدر ما يرتبط بالأس من البحث عن الشغل. فلا يبدو أن البطالة في المغرب ترتبط بلا توازن مؤقت، إنها بالأحرى، تكشف بشكل عميق عن اللاتوازن الهيكلي الذي يظهر على مستوى سوق الشغل. والفئات الأكثر استهدافاً بالبطالة وهي الشباب والنساء، وأصحاب الشهادات<sup>٣١</sup>. فبالإضافة الى عامل تزايد عدد الأشخاص في سن النشاط، هناك عوامل أخرى، أهمها: ضعف مستوى النمو الاقتصادي الذي بلغ ٢,٢٪ سنة ٢٠١٤ مثلاً، مقابل ٤,٥٪ كمعدل سنوي خلال العشر سنوات الماضية، ثم هناك عامل فقدان مناصب الشغل بقطاع الصناعة لمواجهة عدة إكراهات مرتبطة بتنافسية المقاولات المغربية، ثم نجد تراجع مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في خلق مناصب الشغل بفعل ضعف دينامية الأنشطة المرتبطة به.

المؤشرات	2000	2001	2010	2011	2012
نسبة البطالة الحضريّة (%)	21.5	13.4	13.4	13.4	13.6
النساء	26.7	24.7	19.8	21.2	20.6
الرجال	19.9	18.0	12.1	11.3	11.5
نسبة البطالة حسب السن					
15-24 سنة	37.6	35.0	31.3	32.2	33.5
25-34 سنة	30.0	28.0	19.1	19.1	19.6
35-44 سنة	10.4	9.2	7.9	7.4	7.0
45 سنة	4.3	3.5	3.2	2.7	2.7
نسبة البطالة حسب الشهادات					
دون شهادات	13.1	11.8	8.1	7.0	6.9
شهادات	30.3	27.1	18.5	17.8	17.9
متوسط	27.2	26.3	17.5	19.0	18.6
نسبة البطالة حسب المستوى الدراسي (%)					
دون مستوى	7.3	6.1	5.4	4.1	3.8
أساسي	23.8	21.1	10	9.2	9.3
ثانوي	28.8	26.7	37.8	37.5	37.7
عالي	30.7	28.7	16.8	17.7	17.4
مستويات أخرى	4.8	4.9	4.8	4.0	3.3

### جدول: تطور البطالة الحضرية ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٢

مصدر: «المؤشرات الاجتماعية: النشاط، الشغل والبطالة» المندوبية السامية للتخطيط.

بينما يمثل قطاع الخدمات (الذي يضم التجارة والنقل، والاتصالات والإدارة العامة وخدمات أخرى) ثاني قطاع مشغل، بشكل مكافئ تقريباً للقطاع الأول، بـ ٣٨,٣٪ من مناصب الشغل في سنة ٢٠١١، في مقابل ٣٦,٢٪ سنة ٢٠٠٦. بينما يأتي القطاع الصناعي (بما في ذلك مجال البناء والأشغال العمومية) في المرتبة الثالثة، بـ ٢١,٩٪ من الشغل الإجمالي (للبالغين ١٥ سنة فأكثر) سنة ٢٠١١، بزيادة طفيفة مقارنة مع ٢٠,٣٪ (٢٠٠٦). ويعد القطاع الخاص المشغل الرئيسي لليد العاملة، كما أن مساهمته في التشغيل في تزايد مستمر، حيث إنتقلت من ٨٩,٦٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٩١,١٪ سنة ٢٠١٣ (مقابل ٨٪ في الجماعات المحلية و١٪ فقط في المؤسسات العمومية وشبه العمومية)، غير أن قدرات استيعاب القطاع تبقى غير كافية لامتصاص مخزون البطالة. ويلاحظ بالمقابل، تراجع نسبة التشغيل في القطاع العام في الحجم الإجمالي للتشغيل، منتقلة من ١٠,٤٪ سنة ٢٠٠٠ إلى أقل من ١٠٪ سنة ٢٠١٤، ويرجع ذلك أساساً إلى التدابير التي اعتمدت خلال العقد الماضي والتي أدت إلى تقليص التعيينات الجديدة بالقطاع<sup>٣٢</sup>.

والواقع أن سوق العمل في المغرب يحتاج إلى وضع استراتيجية وطنية من أجل توفير العدد الكافي من فرص العمل، تأخذ بالاعتبار التحديات الداخلية التي تواجه البلاد، والتي تتمثل في العدد الكبير للوافدين الجدد من الشباب على سوق العمل والبطالة المرتفعة للشباب في الوسط الحضري، وغياب العوامل المحفزة للعمال، وضعف الدخل والعمل في القطاع غير المنظم، وكذلك عدم ملاءمة النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى التحديات المطروحة على مستوى التنافسية العالمية والانفتاح على الاقتصادات الأخرى.

### ٦. البطالة وخصائصها (البطالة الجزئية):

المؤشر الأكثر دلالة على صعوبات الإدماج في سوق الشغل الرسمي هو تزايد نسبة البطالة، خصوصاً منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات. ففي سنة ٢٠١٤ بلغ عدد العاطلين على الصعيد الوطني حوالي ١,١٦٧,٠٠٠، ٢٨,٦٪ منهم نساء. وبذلك وصل معدل البطالة ٩,٩٪ على المستوى الوطني، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بـ ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة مع سنة ٢٠١٣ وخصوصاً في الوسط الحضري ولدى الشباب (١٥-٢٤ سنة)، وكذا لدى النساء وحاملي الشهادات. وفي ما يخص خصائص العاطلين، نشير إلى أن ٤٥,٤٪ من العاطلين سنة ٢٠١٤ هم من طالبي العمل لأول مرة، بينما ٥٩,٢٪ يعانون البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة)، و ٦٢,٦٪ من العاطلين هم شباب تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٩ سنة، و ٢٧,٦٪ منهم حاصلون على شهادة عليا<sup>٣٣</sup>. وعرف معدل البطالة شبه استقرار خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ في حدود ٩٪، بعد أن شهد تراجعاً ملموساً خلال العقد الأخير، منتقلاً من

٣٩. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، «الخصيلة الاجتماعية ٢٠١٤: وضعية سوق الشغل» أنظر: [www.emploi.gov.ma](http://www.emploi.gov.ma)

٣٠. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، «الخصيلة الاجتماعية ٢٠١٤: وضعية سوق الشغل» أنظر: [www.emploi.gov.ma](http://www.emploi.gov.ma)

31. Rajaa Mejzati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006, p49

نسبة بطالة الشباب (ما بين ٢٠ و٢٤ سنة) بلغت مستوى قياسياً. هذه النسبة أعلى بكثير من نسبة الفئات العمرية الأخرى، ومن المتوسط الوطني.

يثبت ذلك الأطروحة التي يعتبر، تبعاً لها، الشباب هم أكثر هشاشة لأسباب منها نقص تجربتهم المهنية. ولو أن ملاحظة الواقع عن قرب تكشف أن الملتحقين الجدد بسوق الشغل، يواجهون صعوبات كثيرة. والملاحظ أيضاً أن البطالة طويلة الأمد ما تفتأ تتزايد إلى أن تصير مهيمنة جداً. ففي سنة ٢٠١٤ على سبيل المثال، ٥٩,٢ في المئة من الشباب البطالين، مقابل ٦٤ في المئة سنة ٢٠١٣، هم كذلك منذ أكثر من سنة، مع كثافة أكثر في الوسط الحضري ٦٨,٩ في المئة، مقارنة مع الوسط القروي ٤٣,٧ في المئة.... كما يلاحظ أيضاً أن البطالين أصحاب الشهادات العليا هم أكثر استهدافاً بالبطالة طويلة الأمد بنسبة ٧٨,٢ في المئة سنة ٢٠١٣، بينما ٦٧,٥ في المئة لهم مستوى متوسط، هذا في حين فقط ٤٥,٨ في المئة من البطالين لمدة طويلة ليس لهم شهادات<sup>32</sup>.

وعلى عكس ما يلاحظ في البلدان المصنعة حيث أصحاب الشهادات هم الأقل هشاشة، غالبية البطالين في المغرب لهم مستوى دراسي عال أو ثانوي. كما أن تراجع العلاقة الأجرية SALARISATION تمس أكثر فأكثر أصحاب الشهادات العليا الذين، بعدما كانوا في سنوات الثمانينيات يدمجون في سوق الشغل بشكل آلي. كل هذه المعطيات تبرز حدوث تغير في طبيعة البطالة في المغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث، ترتفع بسرعة نسبة البطالة بمقدار ما يصعد المرء في سلم الشهادات وفي مستويات التعليم.

ففي سياق مطبوع بضغط ديموغرافي على سوق الشغل، وطلب اجتماعي مهم على التعليم، وإكراهات مالية وضعف آفاق تحسين الشغل، يبدو أن الطلب على مناصب الشغل التي تتطلب تأهيلاً، خصوصاً في القطاع العام، بدأ يفوق بكثير العرض المتوفر. وانطلاقاً من ذلك، يمكن التساؤل حول ما إذا كانت الأنشطة غير المهيكلة، خصوصاً الشغل المستقل، قد تشكل بديلاً لأصحاب الشهادات.

وعلى الرغم من تصاعد نسبة نشاط النساء طوال سنوات الثمانينيات والتسعينيات وولوجهن المهم أكثر فأكثر إلى سوق الشغل الحضري، فإن هذا الأخير يظل محصوراً نسبياً في الرجال. ففي ١٩٩٠، كانت نسبة بطالة النساء تبلغ ٢٠,٤ في المائة في الوسط الحضري، مقابل ١٤,٢ في المائة بالنسبة للرجال. وفي سنة ٢٠٠٢، ارتفعت إلى ٢٦,٩ بالنسبة للنساء، مقابل ١١,٣ بالنسبة للرجال وإلى اليوم تستمر في استهداف النساء الشابات ما بين ٢٥ و٣٤ سنة بشكل خاص. وهكذا، فالفاوت بين الرجال والنساء لا ينحصر في الولوج إلى النشاط، بل نجده أيضاً على مستوى وضعية البطالة.

32. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006.p51.

33. Gilbert Achcar, le peuple veut, une exploration radicale du soulèvement Arabe, éd Sindbad, Paris, 2015.p45.

ويتعين ربط بطالة النساء بسلسلتين من العوامل، منها طبيعة نظام الإنتاج المغربي الذي يتميز أساساً بالحفاظ على هشاشة الشغل الأثوئي، على شكل يد عاملة موسمية تنتقل بين القطب المهيكل والقطب غير المهيكل، تبعاً لتقلبات الأسواق الخارجية وسيرورات انفتاح الاقتصاد، الجارية منذ سنوات الثمانينيات، والتي تفرض إكراهات جديدة بالنسبة للقطاعات التصديرية (نسيج، جلد، الخياطة..)، حيث تتركز يد عاملة أثنوية، وحيث يتم تبعاً لذلك تعبئتها كيد عاملة موسمية ومؤقتة، فأى تباطؤ في النمو وكل اضطراب للأسواق الخارجية له تأثيرات سلبية على مستوى الهشاشة والبطالة، وخصوصاً في صفوف النساء. وفي مثل هذا السياق، يلجأ البعض منهن إلى القطاع غير المهيكل، ويكتفين بمناصب شغل غير مستقرة وهشة.

وترتبط بطالة النساء أيضاً بمكانتهن في الدائرة المنزلية والمعايير الاجتماعية التي تحكم عملهن، وبمنطق النوع الاجتماعي الذي يجعل ليس فقط بطالة النساء مرتفعة أكثر من تلك الذي تمس الرجال، وإنما يتم التسامح معها اجتماعياً أكثر.

هذه الأرقام تعطي مع ذلك صورة جد ملطفة عن واقع البطالة والشغل الهش SOUS-EMPLOI في منطقة MENA. وبالفعل، وإحصائيات المنظمة الدولية للعمل OIT تعتبر «كأشخاص بدون شغل»، وفقاً للتعريفات المعتمدة، كل الأشخاص في سن العمل (١٥ فأكثر) والذين، خلال فترة قصيرة مرجعية، مثل أسبوع أو يوم، «زاولوا» عملاً ما»، حتى ولو كان لساعة واحدة، سواء مقابل أجر أو مقابل مالي أو عيني، أو بهدف تحقيق ربح ما أو مردود أسري نقداً أو عينياً. وتعبير آخر، «الأشخاص الذين بدون شغل» يشملون الأشخاص ذوي الشغل الهش SOUS-EMPLOI بمختلف درجاته أو الذين في حالة بطالة مقنعة CHÔMEURS DÉGUISÉS، والذين لعدم توفر شغل مأجور ومن أجل ضمان البقاء، يشتغلون لحسابهم الخاص في القطاع غير المهيكل<sup>33</sup>.

والشخص في وضعية بطالة من جهته، يفترض أنه في حالة «بحث عن شغل ما»، حسب تعريفات المنظمة الدولية للعمل. والحال أن هذا المعيار يصعب تصوره في بلدان مثل المغرب، حيث لا يوجد تسجيل منتظم في البطالة، يتيح حساب الطلب على الشغل. وكما في كل مكان، فهي لا تتضمن كتلة الأشخاص الذي تخلوا عن البحث عن الشغل بسبب فقدان الأمل في إيجاده، والذين يجدون أنفسهم إذن متضمنين ضمن «غير النشيطين». وفي النهاية، فالأرقام الرسمية للبطالة في المغرب، كما بالنسبة لمجموع بلدان منطقة MENA، هي أعلى مما هو {معلن عنه} في الواقع، كما يتوافق على ذلك الملاحظون.

الواقع أن التأثير السوسيو-اقتصادي للبطالة يتفاقم في البلدان العربية بفعل شبه غياب لنظام للتغطية الاجتماعية للبطالة، حيث تحتل هذه البلدان مراتب متأخرة في سلم الدول المتوفرة على نظام للتغطية الاجتماعية للبطالة، حيث أن ٩٧,٨٪ من البطالين في الدول العربية لا يستفيدون من أي تعويض عن البطالة. و تبدو هذه النسبة مرتفعة جداً، لدرجة أنها تكاد تصل إلى النسبة المسجلة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (٩٩,٣٪) التي تعرف عادة بمشاكلها المعقدة جدا (انعدام



وبالمقابل، البطالة في المناطق القروية هي مقنعة بواسطة البطالة المقنعة، بالنظر إلى خصوصيات وطبيعة الأنشطة القروية. تتداخل تفاوتات نسب البطالة، حسب وسط القيمة، SUPERPOSENT مع التفاوتات الترايية المدركة على المستوى الجوي. وحسب الجنس، تتفاقم تفاوتات نسب البطالة في المناطق الحضرية وهي في صالح النساء (٢٠,٦٪ بالنسبة للنساء و١١,٥٪ بالنسبة للرجال). وفي المناطق القروية بالمقابل، الاختلاف بين النسب هو أقل ولصالح الرجال (على التوالي ١,٩٪ و٤,٩٪). ويجد هذا التقابل تفسيره بين بطالة النساء والرجال حسب وسط القائمة، على الخصوص في كون النساء الحضرية هن أول من يخضع لمراجعة الأعداد في حالة الأزمة الاقتصادية. تفسر نسب البطالة الضعيفة في الوسط القروي على الخصوص بهيمنة الشغل الهش (بطالة مقنعة وشغل غير مؤدى عنه) الذي هم أساساً مميز للنساء.

وبغض النظر عن الفرصة الديموغرافية التي يمثلها الشباب في المغرب، فإن مؤهلاتهم الإنتاجية لم يتم الاستفادة منها بشكل مقنع. وبالفعل، فنسبة البطالة في صفوف الشباب، تبين أن هؤلاء معرضون أكثر من الراشدين للبطالة (١٨,٦٪ بالنسبة للبالغين ما بين ١٥ و٢٤، و١٣,٢٪ بالنسبة للبالغين ما بين ٢٥ و٣٤). والشباب الحضري هم معرضون بشكل خاص للبطالة (٣٣,٥٪ سنة ٢٠١٢).

الفارق الذي يتسع بين نسبة بطالة الشباب وبطالة الراشدين تشير إلى تفاقم وضعية الشباب نسبياً مقارنة مع وضعية الراشدين، وتبرز أن الاختلالات في سوق الشغل والاصلاحات التي توأكبها، يعانيها الشباب بالدرجة الأولى. كما أن الفوارق بين الشباب والراشدين تتعمق أكثر لدى الرجال منها لدى النساء في المناطق الحضرية والقروية. ولا تعني هذه الظاهرة أن النساء الشابات أحسن حالاً من الرجال الشباب، وإنما بالأحرى أن نسبة البطالة لدى النساء الشابات والراشديات تبلغ مستويات مرتفعة وتشكل بالتالي نسبة أقل ارتفاعاً.

تبين معطيات البحث الوطني حول الشغل المنجز سنة ٢٠١٣، أن النشيطين أصحاب الشهادات هم أكثر استهدافاً بالبطالة. فنسبة البطالة بالنسبة للشباب البالغ من العمر ما بين ١٥ و٢٤، بين الحاصلين على البكالوريا أو أكثر (مستوى عال)، تبلغ نسبة البطالة ٦٠,٥٪. وبالنسبة للحاصلين على دبلوم تقني أو مستوى ابتدائي (مستوى متوسط)، نسبة البطالة تبلغ ٢٤,٦٪. وبالنسبة للشباب دون شهادة، وحدها نسبة ٩,٢٪ في حالة بطالة.

تعتبر نسب البطالة هذه، وخصوصاً البطالين من ذوي الشهادات، عموماً عن عدم التلاؤم بين الكفايات المكتسبة من طرف الشباب المغربي خريج مؤسسات التربية والتكوين وبين حاجات المقاولات والاقتصاد على مستوى الكفايات. كما أن النسبة المرتفعة لبطالة حاملي الشهادات، تفسر أيضاً بالانخفاض الكبير لمناصب الشغل في القطاع العام، أهم مستقطب لخريجي الجامعات.

لكن غالبية الشباب البطالين لهم مستوى دراسي ضعيف، بل ليس لهم دبلوم بتاتاً.

الاستقرار السياسي و فشل المشاريع التنموية ونزاعات المسلحة إلخ). وهكذا، لا يستفيد البطالين، كل البطالين تقريباً، من أي تعويض في أغلب البلدان العربية، مع استثناءات قليلة: الجزائر (٩٦,١٪) وتونس (٩٧٪) والبحرين (٦٥,٨٪) ومصر (الرقم غير متوفر لكن يرجح أنه قريب من ١٠٠٪ في المائة)<sup>٣٤</sup>.

وقد شكلت الهجرة لزمن طويل صمام أمان يتيح استيعاب جزء مهم من البطالة. ومع ذلك، فأدائها على هذا المستوى تقلص بشكل واضح منذ سنوات الستينيات، فالانفجار الديمغرافي للعقود الأخيرة تزامن مع تقلص الهجرة إلى أوروبا منذ أزمة سنوات السبعينيات. ومع الأزمة الاقتصادية الحالية في البلدان الغربية والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية، انسد صمام الأمان هذا إلى حد كبير.

تهم البطالة بشكل خاص الشباب والنساء، في الوسط الحضري. نسبة البطالة في الوسط الحضري في صفوف الشباب ما بين ١٥ و٢٤ سنة ارتفعت بـ٣٣٪. البطالين هم بشكل خاص من طالبي الشغل لأول مرة، ضعيفي التكوين، وطويلي المدة: أكثر من نصف البطالين (٥٢,١٪) هم من طالبي الشغل لأول مرة والثلاثون هم بطالين لمدة طويلة (٨١٪ لدى البطالين ذوي شهادات عليا). ومن بين البطالين، ٨٠٪ لهم مستوى دراسي أدنى أو يساوي الثانوي و١٨,٥٪ لهم مستوى دراسي عال.

نسب البطالة تتباين حسب المناطق القروية (٤٪) والحضرية (١٣٪) وتختلف حسب الجهات. غير أن ضعف نسبة البطالة في القرى، تخفي ارتفاع نسبة الشغل الهش SOUS-EMPLOI، بالنظر إلى خصوصية وطبيعة الأنشطة القروية.

بعد الاتجاه نحو الانخفاض منذ ٢٠٠٦، استقرت نسبة البطالة على ٩٪ خلال العقود الثلاثة الأخيرة. هذا الاتجاه الإيجابي ينبغي أن يفهم في سياق تراجع نسبة نشاط الساكنة وارتفاع نسبة البطالة المقنعة SOUS-EMPLOI، وهو ما يتطلب تحليلاً معمقاً لانخفاض البطالة. وبالفعل، إذا كانت البطالة قد انخفضت لأن عدد البطالين انخفض (بفضل خلق مناصب شغل أو عقود عمل مدعمة)، أو لأن هناك عدداً أكبر من الشباب مسجل في مسارات للتربية أو التكوين، فإن هذا التوجه إيجابي. وإذا كانت البطالة بالمقابل، تنخفض لأن عدد البطالين أصابهم اليأس في خضم البحث عن عمل وغادروا سوق الشغل، كما هو حال الشباب والنساء في الغرب، فإن الوضعية جد مقلقة. في المغرب، الظواهر الثلاثة موجودة.

وهناك تفاوتات كبيرة موجودة بين المدن والقرى على مستوى نسب البطالة التي تتحدد على التوالي سنة ٢٠١٢ مثلاً كما يأتي: ١٣,٤٪ و٤٪. البطالة المسجلة في المناطق الحضرية، تظهر على الخصوص تدفق النشيطين القرويين في البحث عن فرص شغل في المدن من جهة، وبالمشاركة المتزايدة للمرأة الحضرية في النشاط من جهة أخرى.

34. Gilbert Achcar, le peuple veut, une exploration radicale du soulèvement Arabe, éd Sindbad, Paris, 2015.p46.

٣٥. منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان خلال سنة ٢٠١٣، يونيو ٢٠١٤، (ص ٨٠).

36. Leïla Abouloula, La sécurité sociale et le secteur informel, thèse de doctorat en droit privé soutenue à la Faculté des sciences juridiques, Economiques et sociales, Université Med V – Agdal, Rabat, 2005, p 21.

أن يلغي العديد من المشاريع العمومية وبالتالي ضياع العديد من فرص الشغل التي توفرها المقاولات الصغرى التي تنجز عادة مثل هذه المشاريع.

## ٢. خصائص وتطور القطاع والتشغيل غير المهيكليين

### ١. حجم القطاع غير المهيكلي:

شهد الاقتصاد المغربي خلال العقود الأخيرة تطوراً مهماً لحقل الأنشطة غير المهيكلة. بحيث إن الأنشطة المسماة غير مهيكلة في المغرب، صارت مكوناً أساسياً للاقتصاد، والاقتصاد الحضري بشكل خاص.. وتحدد بحوث المندوبية السامية للتخطيط القطاع غير المهيكلي أو ما تسميه «القطاع غير المنظم»، بالقياس إلى معيار التوفر على المحاسبة. حيث يدخل ضمن هذا القطاع، «جميع الوحدات التي لا تتوفر على نظام المحاسبة، بالمعنى المعتمد لدى الشركات والذي يتوافق مع النظام المحاسباتي الجاري العمل فيه في المغرب» وتقتصر بحوث المندوبية على الوحدات الإنتاجية غير الفلاحية، بما في ذلك ما يدخل ضمن إطار الأنشطة التجارية وأنشطة الصناعة التقليدية التي يمارسها الفلاحون كأنشطة ثانوية. هذا الإقصاء للأنشطة الفلاحية الصرفة، يجد تبريره في كون منهجية المقاربة المنهجية المتبعة غير مبنية لإدراك الأنشطة الفلاحية، ومن جهة أخرى لأن النظام الوطني حول المعلومة الإحصائية يتوفر على أدوات إحصائية تتيح الأخذ بالاعتبار أنشطة القطاع الفلاحي<sup>٦</sup>.

والحال أن المغرب من البلدان التي تحتل فيها الأنشطة الإنتاجية الفلاحية مكانة مهمة. تظل الفلاحة مع ذلك أول مشغل، بحجم شغل يبلغ ٣٩,٨٪ سنة ٢٠١١، فيما كان يمثل هذا القطاع ٤٣,٤٪ من الشغل سنة ٢٠٠٦. لكنه في غالبيته شغل ضعيف التأهيل، وضعيف الإنتاج وقليل الحماية. حيث إن الشغل فيه يتميز غالباً بهشاشته، وبقلة أجره أو انعدامه، ومدبر في إطار أسري أو في إطار غير مهيكلي. حيث يمكن تمييز شكلين من الفلاحة:

الأول يوافق مجموع الاستغلايات الفلاحية، التي يمكن أن تدخل، بالمعنى الواسع، ضمن فئة «المقاولة الفلاحية». هذا المجموع يضم ٨٧٥٠٠٠ استغلالية ويمثل ٩٢٪ من المساحة الصالحة للزراعة وساكنة من ٨,١ ملايين شخص. غالبية هذه الاستغلايات هي متوسطة وصغيرة (مقاولات فلاحية صغرى ومتوسطة). ولا توجد في الواقع سوى ٥٩ ألف استغلالية تتجاوز أكثر من ٢٠ هكتاراً، منها ١١ ألف تتجاوز ٥٠ هكتاراً (استغلايات كبرى)، هذه تمثل وحدها ١٥ في المائة من المساحة الصالحة فلاحياً.

الثاني يوافق فلاحة يمكن أن نعتها بـ«اجتماعية». وهي تضم ٦٠١٠٠٠ استغلالية صغرى، لا تقدم سوى دخل جزئي للأسر المعنية ولا تمثل سوى ٨٪ فقط من المساحة الصالحة زراعياً و ٥٪ من المسقية، وحوالي ٣١٥٠٠٠ أسرة قروية بدون أرض، تتعلق بالعمل المأجور المؤقت. هاتان المجموعتان من الأسر، تشكلان الشريحة الأكثر حرماناً من العالم

إن أرقام نسب بطالة الشباب ذوي الشهادات مقلقة، لكن لا ينبغي أن تخفي كون غالبية البطالين، شباباً وراشدين، ليس لهم سوى مستوى دراسي ضعيف.. وتبرز معطيات البحث الوطني حول التشغيل ٢٠١٢ أنه من المهم أن تشمل أيضاً التدخلات في مجال النهوض بالشغل البطالين ذوي المستوى الدراسي الضعيف. حيث يمثل هؤلاء البطالون فئة نشيطة هشة، لا يتيح لها ولوجها المحدود إلى الموارد من الرأسمال البشري أو المالي المحدود، تمييز ذاتها SE METTRE EN VALEUR في سوق الشغل.

استمرت نسبة البطالة المعلنة مرتفعة، حيث سجلت ٩,٢٪ سنة ٢٠١٣ (٩,٦٪ في صفوف النساء). وبلغ العدد الإجمالي للعاطلين حسب المندوبية السامية للتخطيط مليون و ٨١ ألف عاطل، بزيادة ٤٣ ألف عاطل جديد بالمقارنة مع سنة ٢٠١٢. والحقيقة أن النسبة الرسمية للبطالة تخفي حقائق أخرى تتعلق بالبطالة المقنعة (الباعة المتجولون...) والهشاشة في العمل (عقد العمل القصير المدة، والعمل بضع ساعات في الأسبوع...) والأنشطة الهامشية غير المدرة للدخل. وقد بلغت نسبة العمل الناقص ٩,٢٪ كمعدل وطني. كما أن انخفاض نسبة النشاط إلى ٤٨,٣٪ (١١ مليون و ٧٠٦ آلاف) يقابله ارتفاع نسبة السكان النشيطين إلى ٥١,٧٪ (١٢ مليون و ٥٢٤ ألفاً)، وبالتالي يرتفع عدد المرشحين للوصول إلى سوق الشغل. ما يهدد بتفاقم البطالة في المستقبل إذا ما استمرت وتيرة التشغيل ضعيفة. حيث لم يتجاوز عدد مناصب الشغل المحدثة على الصعيد الوطني ١١٤ ألف منصب (٧٧,٢٪ منها في البداية). أما مناصب الشغل المحدثة في قانون المالية فقد بلغت ١٧ ألفاً و ٩٢٥ منصباً أي بانخفاض ٢٦,٢٪ بالمقارنة مع سنة ٢٠١٢.

وتتغذى صفوف العاطلين بالآلاف العاملات والعمال المطرودين من مؤسسات الإنتاج، إما بسبب نشاطهم النقابي أو نتيجة للإغلاقات غير القانونية لهذه المؤسسات وتحويل الرساميل إلى أنشطة أخرى أكثر ربحية (٢٦,٥٪ من أسباب البطالة)، وآلاف خريجي مؤسسات التعليم (٢٠,٧٪ من أسباب البطالة). وقد بلغت نسبة البطالة في صفوف حاملي الدبلومات ٢٢,١٪ من خريجي الجامعات و ٢٥,١٪ من التقنيين الممتازين خريجي معاهد التكوين المهني الخاصة والعمومية. وأخيراً، فإن نسبة البطالة في صفوف الشباب ما بين ٢٥ و ٢٤ سنة ارتفعت من ١٨,٦٪ سنة ٢٠١٢ إلى ١٩,٦٪ سنة ٢٠١٣<sup>٧</sup>.

وبخصوص المعطلين حاملي الدبلومات، فإن الدولة استمرت في تجاهل مطالبهم بالتوظيف في الوظيفة العمومية، بل إنها تراجعت عن اتفاق سابق بهذا الصدد، والذي أصدرت بشأنه المحكمة الإدارية بالرباط حكماً بتاريخ ٢٣/٠٥/٢٠١٣ ضد الحكومة في شخص رئيسها، يقضي بوجود اتخاذ إجراءات تسوية الوضعية الإدارية والمالية للمعطلين حاملي الشهادات العليا. وذلك بالإدماج في سلك الوظيفة، مع ما يستتبعه ذلك من آثار قانونية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات العمومية المنتهجة تنعكس سلباً على واقع التشغيل، وكمثال على ذلك، قرار الحكومة في شهر فبراير ٢٠١٣ بتخفيض ميزانية الاستثمار ١٥ مليار درهم. هذا الإجراء من شأنه

مناصب الشغل سنة ٢٠١٣، بعدما كان يمثل أكثر من نصف مناصب الشغل في القطاع بنسبة ٥٠,٩٪ سنة ٢٠٠٧.

وتتحدد مساهمة القطاع غير المهيكل في الشغل غير الفلاحي الإجمالي، كما يأتي:

**الخدمات:** في سنة ١٩٩٩: ١٨,٨٪ في سنة ٢٠٠٧: ١٨,٦٪ في سنة ٢٠١٣: ٢١,٣٪

**الصناعة:** في سنة ١٩٩٩: ٣٦,٨٪ في سنة ٢٠٠٧: ٣٤,٥٪ في سنة ٢٠١٣: ٣٧,٢٪

**التجارة:** في سنة ١٩٩٩: ٩١,٢٪ في سنة ٢٠٠٧: ٨١,١٪ في سنة ٢٠١٣: ٧٨,٤٪

**البناء والأشغال العمومية:** في سنة ١٩٩٩: ٢٣,٦٪ في سنة ٢٠٠٧: ١٧,٠٪ في سنة ٢٠١٣: ٢١,٧٪

**المجموع:** في سنة ١٩٩٩: ٣٩,٠٪ في سنة ٢٠٠٧: ٣٧,٣٪ في سنة ٢٠١٣: ٣٦,٣٪

وانخفضت مساهمة القطاع غير المهيكل في الشغل غير الفلاحي الإجمالي، في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ با نقطة حيث إنتقلت من ٣٧,٣٪ إلى ٣٦,٣٪ وفي الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٧، انخفضت با نقطة حيث إنتقلت من ٣٩٪ إلى ٣٧,٣٪.

ومن أجل إدراك حجم الشغل في القطاع غير المهيكل، ينبغي أن نعلم مثلاً أنه في مجال التجارة ما يقرب من ٧ مناصب شغل من أصل عشرة يوفرها القطاع غير المهيكل سنة ٢٠١٣، مقابل ٨ مناصب من ١٠ تحسب على القطاع غير المهيكل سنة ٢٠٠٧.

وقد تطور الشغل في القطاع غير المهيكل خلال العقود الأخيرة في مجال البناء، كما في مجال التجارة الذي يظل القطب الأساسي المولد لفرص الشغل ويضم وحده، أكثر من نصف النشيطين المتواجدين في القطاع غير المهيكل، فهو يضم سنة ٢٠٠٧ بالضبط ٥٣٪ من النشيطين، كما يتضح من خلال الجدول التالي، الخاص بتوزيع فرص الشغل في

2007					1999				
المجموع	الخدمات	الصناعة	التجارة	البناء والأشغال العمومية	المجموع	الخدمات	الصناعة	التجارة	البناء والأشغال العمومية
221611	42303	47545	117469	14293	19019	37570	47641	91701	13281
6	4	1	5	6	47	3	7	0	7
100	19.0	21.4	53.2	8.3	100	19.8	25	48.2	7.0

القطاع غير المهيكل، كما تحدد في بحوث المندوبية السامية للتخطيط<sup>37</sup>: ومع ذلك، ينبغي الانتباه، في ما يتعلق بالتجارة كنشاط غالب، إلى أن ما تعزز خلال الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٧ مثلاً هو التجارة الجائلة، التي تمثل ١٨,١٪ من عرض الشغل غير المهيكل، متبوعة بفرع «تجارة التقسيط في الدكاكين» (١٦,٨٪) وفرع «تجارة تقسيط البضائع الشخصية والمنزلية» (٨,٨٪).

### ٣. توزيع المشتغلين غير المهيكليين وتطورهم:

القروي. انهما يمثلان ساكنة بحوالي ٥,٥ ملايين شخص، حوالي ٤٠٪ من الساكنة القروية.

الوزن النسبي للفلاحة «الاجتماعية» يفسر إلى حد كبير ارتفاع «الكثافة السكانية» في العالم القروي التي تضمن لقمة عيشها من الأنشطة الفلاحية. فدور هذه الأنشطة أساسي، لأنها تلعب دور «مثبت اجتماعي» يقدم للأفراد والأسر أساساً فرصاً للعمل. إنه «FIXATEUR SOCIAL» يقدم للأفراد والأسر أساساً فرصاً للعمل. إنه يساهم هكذا في الحد من الهجرة القروية وفي الحد بالتالي من التوسع الحضري الفوضوي، وخاصة في الأحياء المحيطة بالمجال الحضري، الذي يعد مصدر مخاطر متعددة (انتفاضات، جرائم، عنف حضري... الخ) بالنسبة للبلاد.

وحسب بحث المندوبية السامية للتخطيط، يمثل القطاع غير المهيكل ٣٧,٣٪ في المائة من مناصب الشغل غير الفلاحية في سنة ٢٠٠٧ (مقابل ٣٩٪ في المائة سنة ١٩٩٩) و ١٤,٣٪ في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو مهيم في الوسط الحضري. وتشير معطيات هذا القطاع إلى تطور وحداته الإنتاجية منذ ١٩٩٩. فمن ١,٣٣ مليون وحدة، انتقلت إلى ١,٥٥ مليون سنة ٢٠٠٧، بخلق ٤٠ ألف وحدة سنوياً.

وبلغ رقم معاملات القطاع غير المهيكل سنة ٢٠٠٧ حوالي ٢٧٩١٦ مليون درهم مقابل ١٦٦٣٤٦ مليون درهم سنة ١٩٩٩، أي بنسبة زيادة إجمالية تقدر بـ ٦٨,٣٪ ومتوسط نسبة زيادة سنوية تعادل ٦,٧٢٪.

بخصوص مساهمة القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني، فهي

السنة	النسبة في الشغل غير الفلاحي الإجمالي	النسبة في الناتج الوطني الإجمالي
1999	39.0%	16.3%
2007	37.3%	14.3%
2013	36.30%	11.50%

كما يأتي:

ويظل القطاع «غير مهيكلي» على أهميته بالنسبة للساكنة النشيطة والشغل الشامل في المغرب- كما في باقي البلدان العربية - أقل ارتفاعاً، في المتوسط، مما هو عليه الحال في مناطق أخرى سائرة في طريق النمو في آسيا وإفريقيا<sup>38</sup>.

### ٢. حصة فرص العمل غير المهيكلة مقارنة مع فرص العمل الإجمالية وتطورها:

بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع غير المهيكل في الشغل غير الفلاحي، وفق معطيات البحث المنجز حول هذا القطاع سنة ٢٠١٣، ما مجموعه ٣,٣٧٥,٩٢٢ منصب شغل، مقابل ٢,٢١٦ مليونين في ٢٠٠٧ و ١,٩٠٢ مليون سنة ١٩٩٩. ويستحوذ قطاع التجارة وحده على ٤٦,٩٪ من

37. Gilbert Achcar, le peuple veut, une exploration radicale du soulèvement Arabe, éd Sindbad, Paris, 2015.p43

38. نشير إلى أن المندوبية السامية للتخطيط، لم تنشر حتى اليوم، كل معطيات البحث الوطني حول القطاع غير المهيكلي. وأن المعطيات الجزئية التي تخص سنة ٢٠١٣ حصلنا عليها من خلال اتصالاتنا الشخصية.

39. Publication du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Etude de diagnostic sur la situation de l'emploi au Maroc, 2014

40. Dossier, Voyage u cœur de l'informel, in Economica ( revue sociale, économique et managériale) N 10-11, 2010-2012, pp 33-80.

يشكل المأجورون ١٧,٢٪ من مجموع العاملين في القطاع غير المنظم في سنة ٢٠١٣ مسجلين زيادة مقارنة بسنة ٢٠١٧ (١٥,٨٪). وتبلغ نسبة المأجورين في الشغل غير الفلاحي ٦٤,٤٪.

أشار آخر بحث وطني للمندوبية السامية للتخطيط حول القطاع غير المهيكل (٢٠١٣) إلى أن نسبة الإناث تبلغ ١٠,٥٪ من مجموع الشغل في القطاع غير المنظم، مقابل ١٧,٤٪ من مجموع الشغل غير الفلاحي. وتشغل النساء واحداً من أصل ٥ مناصب شغل في الصناعة، بينما هي غائبة تقريباً في البناء.

حيث تتوزع نسبة مناصب الشغل التي تشغلها النساء في القطاع غير المنظم كما يأتي:

**الخدمات:** ١٣,٤٪ في سنة ١٩٩٩ و ١١,٨٪ في سنة ٢٠٠٧.

**الصناعة:** ٣٠,١٪ في سنة ١٩٩٩ و ٢٤,٣٪ في سنة ٢٠٠٧.

**التجارة:** ٥,٢٪ في سنة ١٩٩٩ و ٦,٣٪ في سنة ٢٠٠٧.

**البناء والأشغال العمومية:** ٠,٤٪ في سنة ١٩٩٩ و ١,١٪ في سنة ٢٠٠٧.

**المجموع:** ١٢,٧٪ في سنة ١٩٩٩ و ١٠,٨٪ في سنة ٢٠٠٧.

وحسب إحصائيات مندوبية التخطيط دائماً، فإن نسبة حضور العمل المأجور في القطاع غير المهيكل تظل ضعيفة، بل وغير واضحة بسبب التداخل بين العمل المأجور وغير المأجور كما يتميز القطاع غير المهيكل بشيوع ممارسة تعدد الأنشطة، من خلال الجمع بين نشاط أساسي في الوظيفة العمومية أو في القطاع الصناعي الخاص وبين أشكال من الأنشطة التكميلية في القطاع غير المهيكل، ويمكن لتعدد الأنشطة أن يجري خلال الفترة نفسها، والأسبوع نفسه، بل واليوم نفسه. وعلى العموم تأخذ وضعيات العمل في الأنشطة غير المهيكلة أشكالاً متميزة، تبعاً للفروع ووفقاً لموقع الأفراد في تراتبية العمل: متعلم، شغل - ذاتي أو للحساب الخاص، وعمل مستقل، ومساعد عائلي... الخ. وفي الواقع تخفي الإحصاءات الرسمية السنوية أعداد ونسب العمل غير المهيكل، ولا تلتزم بمعايير منظمة العمل الدولية للنشر. كما أن البحوث الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط لا تقدم سوى معطيات محدودة عن الشغل المأجور في القطاع غير المهيكل. أما الأنماط الأخرى من الشغل غير المهيكل (الشغل للحساب الخاص وغيره) فلا تقدم حولها أي معطيات.

وهكذا، يشكل التشغيل - الذاتي مكوناً أساسياً ضمن العمل غير المهيكل، بحوالي ثلاثة أرباع (٧٤,٥) في المائة) من مجموع الشغل غير المهيكل ويعرف تزايداً منذ سنوات الثمانينيات. ويرتبط اللجوء إلى الشغل الذاتي وإلى العمل المستقل، غالباً بالحرص على الحفاظ على البقاء، وعلى ضمان لقمة العيش في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة. فالفراشة، التجار الجائلون، تجار الأزقة الصغار أو خدمات الحراسة... الخ، هم التجسيد العملي للتشغيل الذاتي بامتياز.

وفي المناطق الحضرية، تطورت نسبة العمل المأجور بحوالي ٦ نقاط ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، منتقلة على التوالي من ٣٧,٧٪ إلى ٤٣,٧٪. بينما يبلغ العمل المستقل (٢٥٪) والمساعدة العائلية (٣,٣٪). بينما في الوسط القروي، تنعكس الأمور. أكثر من ٤٠٪ من النشيطين العاملين هم في حكم المساعدين العائليين. ويمثل العمال المستقلون ٣٣,٤٪ والأجراء لا

يمثلون سوى ١٦,٣٪.

وتتوزع نسبة المأجورين المشتغلين في القطاع غير المهيكل، كما يأتي:

**الخدمات:** ٢١,٤٪ في سنة ١٩٩٩ و ١٦,٧٪ في سنة ٢٠٠٧.

**الصناعة:** ٢١,٥٪ في سنة ١٩٩٩ و ٢٥,٠٪ في سنة ٢٠٠٧.

**التجارة:** ١٠,٢٪ في سنة ١٩٩٩ و ٩,٦٪ في سنة ٢٠٠٧.

**البناء والأشغال العمومية:** ٣,٨٪ في سنة ١٩٩٩ و ٣,٣٪ في سنة ٢٠٠٧.

٢٠٠٧.

ويتميز الشغل داخل المقاولات الميكروسكوبية غير المهيكلة بمحدودية العاملين فيها (ما بين ٢ إلى ٥ عمال) وغلبة الوحدات المشغلة لشخص واحد (٧٤,٩ في المائة) بل وتزايد عددها. وإضافة إلى الطابع الشاب للعاملين فيها، تكشف المعطيات الخاصة بهذا القطاع عن أهمية التكافل والتضامن العائلي والجماعتي COMMUNAUTAIRES بالنسبة للعاملين فيه. حيث تشكل الأنشطة غير المهيكلة أداة للحماية الاجتماعية، خصوصاً في فترات الأزمة، ولو أن هذا الدور ذاته مرشح للتراجع، بفعل تدهور المستوى المعيشي للأشخاص وانخفاض المداخيل نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المغربي.

ومثلما أن اللامهيكل لا يوجد فقط على هامش الدولة ومؤسساتها المهيكلة وهامش المؤسسات الخاصة المهيكلة، وإنما كذلك في قلبها، وبالنظر إلى غياب معطيات دقيقة حول توزيع المشتغلين غير المهيكلين وتطوره في القطاعات الحكومية والخاصة المهيكلة. فالموكد أنه بفعل ارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية في المغرب وضعف النمو والاستثمارات العمومية والخارجية وعدم قدرة المقاولات المغربية على دخول غمار المنافسة والتحديث والتطور واستعمال التكنولوجيات الحديثة... الخ، ظهرت أشكال هشّة من التشغيل في قلب المهيكل خصوصاً منها عقود العمل المؤقتة ولمدة معينة وشركات اليد العاملة الثانوية المتخصصة في العمل بالمناولة والمكرسة لظاهرة العمل غير اللائق. تسعى الباترونا المغربية ومعها الحكومة، إلى التنكر لمقتضيات مدونة الشغل ولكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكريس سياسة المرونة في الشغل وإلى نزع الطابع القار عن العمل وتعويضه بالعمل المؤقت، وبالتالي تعويض طبيعة عقد العمل غير محدد المدّة بعقد محدد المدّة.

والوزارت والمصالح الحكومية نفسها بدأت في السنوات الأخيرة تتعاقد، مركزياً ومحلياً، مع شركات خاصة للاضطلاع بمهام الحراسة والنظافة، ومن أجل التملص من توظيف عمال قارين ومتمتعين بكافة الحقوق المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية ومدونة الشغل. والأكثر من ذلك، أن هذه المؤسسات الحكومية لا تستحضر، احترام قانون الشغل، في انتقائها للشركات التي ستتعاقد معها، حيث يكون الفيصل في الانتقاء هو العرض الأقل تكلفة، ولو على حساب حقوق الأجراء.

ومن خلال دراسة ميدانية حول المقاولات الخاصة الأجنبية المستقرة في المغرب، انتهى عدد من الباحثين إلى أنه ليس كل العمال والعاملات والمراقبين مصرحاً عنهم كأجراء. ففي مقابلة فرنسية مستقرة في الدار البيضاء ٧ في المائة من عاملات الورشات يستفدن من عقد عمل

ضعف مستوى التكوين المدرسي والمهني لأرباب العمل ولليد العاملة في الأنشطة غير المهيكلة. فحسب إحصاءات للمندوبية السامية للتخطيط (٢٠١٠) ٣٣ في المائة من النشيطين ليس لهم أي مستوى دراسي، و٤٠,٧ في المائة لهم مستوى ابتدائي، و٢٣ في المائة لهم مستوى ثانوي ووحدهم ٣ في المائة تابعوا دراسات عليا<sup>٤٤</sup>.

لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن المقصيين من النظام التعليمي يأتون أكثر فأكثر للاشتغال في الأنشطة غير المهيكلة، خصوصاً أن نظام التكوين المهني لا يتوفر على عرض للتكوين خاص أو أحياناً كافٍ، يتيح الاستجابة للشباب المنقطعين عن الدراسة في المستوى الابتدائي والإعدادي، وأن برنامج «التربية غير النظامية الموجه» لهذه الفئة، خصوصاً التي تتراوح أعمارها ما بين ٨ و١٦ سنة، أثبت محدودية فعاليته.

وقد أشارت دراسة حول القطاع غير المهيكل في منطقة MENA نشرت حديثاً من طرف البنك الدولي، إلى الترابط بين اللاهيكلة والمستوى المنخفض للتعليم والتكوين<sup>٤٥</sup>.

والواقع أن هذا المستوى الدراسي والتكويني الضعيف له تأثيرات سلبية على تدبير وتنمية الوحدات غير المهيكلة، بمعنى أن العاملين والمديرين لهذه الوحدات لا يتفكرون على المؤهلات الضرورية للولوج إلى معرفة مهمة بآليات الاندماج في السوق وفي نظام القروض الرسمي ومحرومين من القدرات التدييرية الكفيلة بتطوير مشاريعهم.

أما بخصوص توزيع العمل والأنشطة غير المهيكلة حسب وسط الإقامة وحسب الجهات، وفق التقسيم الجهوي السابق (١٦ جهة) التي اعتمد في البحوث السابقة للمندوبية السامية للتخطيط، فيمكن القول إن غالبية الأنشطة غير المهيكلة في مجال الشغل غير الفلاحي تتواجد في الوسط الحضري، حيث إن ٧ وحدات إنتاجية غير مهيكلة من أصل ١٠ تتواجد في الوسط الحضري. فعلى سبيل المثال تتوزع تريبياً نسب هذه الوحدات في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧ كما يأتي:

الدار البيضاء الكبرى ١٢,٨٪ سنة ١٩٩٩ إلى ١٤,١٪ سنة ٢٠٠٧.

الجهات الصحراوية ٢٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٣,٣٪ سنة ٢٠٠٧.

فاس بولمان ٥,٤٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٥,٤٪ سنة ٢٠٠٧.

طنجة تطوان ٩,٢٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٦٪ سنة ٢٠٠٧.

مراكش تانسيفت ٩,٥٪ سنة ١٩٩٩ إلى ١٣,٤٪ سنة ٢٠٠٧.

أما بخصوص التوزيع القطاعي للوحدات الإنتاجية حسب الجهات،

فيمكن على سبيل المثال تقديم المعطيات التالية المستقاة من بحوث المندوبية السامية للتخطيط حول القطاع غير المهيكل في مجال الشغل

ومن تغطية اجتماعية والباقي أي حوالى ٢٣٪ غير مصرح عنهن، وهن في الغالب نساء شابات من دون رأسمال مدرسي. فوضع مثل هؤلاء الأجيال غير المصرح عنهن يجعلهن يندرجن ضمن اللامهيكل، بالنظر إلى أنهن لا يشتغلن وفق الضوابط المنظمة للعمل المهيكل<sup>٤٦</sup>.

ومثلما أن اللامهيكل يوجد في قلب المهيكل، كذلك يتواجد المهيكل في صلب اللامهيكل. فكما كشف بحث المندوبية السامية للتخطيط، يتوفر عدد مهم من الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة على الضريبة المهنية، ويتوزع هذا العدد حسب قطاع النشاط كما يأتي:

قطاع الخدمات: سنة ١٩٩٩: ١٧,٧٪ سنة ٢٠٠٧: ١٧,٠٪.

قطاع الصناعة: سنة ١٩٩٩: ٢٠,١٪ سنة ٢٠٠٧: ١٧,٧٪.

قطاع التجارة: سنة ١٩٩٩: ٢٩,٠٪ سنة ٢٠٠٧: ٢٠,٦٪.

قطاع البناء والأشغال العمومية: سنة ١٩٩٩: ٣,٥٪ سنة ٢٠٠٧: ٦,٢٪.

ويتضح من خلال معطيات أبحاث المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة التي تتوفر على الضريبة المهنية، انتقلت ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧، من ٢٣,٣٪ إلى ١٨,٦٪. وأنه تم تسجيل أكبر انخفاض في قطاع التجارة، حيث إنتقلت نسبة الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة المتوفرة على الضريبة المهنية من ٢٩٪ إلى ٢٠,٦٪.

## ٤. خصائص العمل غير المهيكل:

أشارت بحوث المندوبية السامية للتخطيط حول القطاع غير المهيكل، إلى أن غالبية أرباب الوحدات، يلجون القطاع، بعدما يكونون قد استفادوا كل الفرص للولوج إلى القطاع المهيكل. فغالبية الذين يتجهون للعمل والاستثمار في القطاع غير المهيكل، خصوصاً في مجال الشغل غير الفلاحي، ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين ٣٥ و٥٩ سنة. وتتوزع عموماً الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة حسب متغير السن، كما يأتي:

أكثر من ٦٠ سنة: في سنة ١٩٩٩: ١١,٥٪ سنة ٢٠٠٧: ٩,٣٪.

بين ٣٥ و٥٩ سنة: في سنة ١٩٩٩: ٥٣,٢٪ سنة ٢٠٠٧: ٥٩,٢٪.

أقل من ٣٥ سنة: في سنة ١٩٩٩: ٣٥,٣٪ سنة ٢٠٠٧: ٣١,٥٪.

أما على مستوى النوع الاجتماعي، فنسبة تواجد النساء في القطاع غير المهيكل لا تزال متدنية، ذلك أن نشاط واحد من عشرة فقط تسيّره امرأة. صحيح أن هذه النسبة قد تصل إلى نشاط واحد من نشاطين في قطاع الصناعة، لكنها منعدمة في قطاع البناء والأشغال العمومية. وتتوزع على العموم نسب الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة التي تسيّرها نساء، ما بين سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٧ كما يأتي:

**في قطاع الخدمات:** ١٠,٢٪ في سنة ١٩٩٩ و ٩,٠٪ في سنة ٢٠٠٧.

**في قطاع التجارة:** ٤,٩٪ في سنة ١٩٩٩ و ٥,٥٪ سنة ٢٠٠٧.

**في قطاع البناء والأشغال العمومية:** ٠,٧٪ في سنة ١٩٩٩ و ٠٪ في سنة

٢٠٠٧.

وتؤكد غالبية الدراسات والأبحاث المنجزة حول القطاع غير المهيكل

41. Brahim Labari, Le travail informel, retour sur une notion floue, remarques à partir du cas des entreprises françaises délocalisées au Maroc, in Revue Adlis, N 3, 2011.p5

42. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006.p74.

43. Gilbert Achcar, le peuple veut, une exploration radicale du soulèvement Arabe, éd Sindbad, Paris, 2015.p44.

٤٤. يمكن الرجوع إلى كتاباته في الموضوع، وتخص بالذكر:

M.Salahdine, L'emploi invisible au Maghreb, études sur l'économie parallèle, éd SMER, Rabat, 1991.

Mohamed Salahdine, Les petits métiers clandestins, éd Eddif, 1988.

Mohammed Salahdine, Les employées de maison à Fès, in Ouvrage collectif, Portraits de femmes, éd Le fenec, Casablanca, 1987, pp 107-124.

Mohamed Salahdine, Place et rôle du secteur informel dans l'économie marocaine, in LE MAROC ACTUEL, Une modernisation au miroir de la tradition ?, Jean-Claude Santucci (dir.), Éditions du CNRS, 1992, p. 192-205



الجهات الإقليمية والأقاليم المعزولة	2007				1999					
	المجموع	الخدمات	الصناعة	التجارة والأعمال والخدمات المعزولة	المجموع	الخدمات	الصناعة	التجارة والأعمال المعزولة		
المدن المحصنة الكبرى	100	17.6	14.6	59.8	8.0	100	21.7	14.0	56.4	7.0
الرياح الصحراوية	100	19.3	17.0	57.9	5.8	100	17.4	23.5	50.1	9.0
مراكش تلمسنت	100	19.7	24.5	53.2	2.7	100	18.8	28.1	50.6	2.4
فاس بولمان	100	20.1	21.5	56.8	1.7	100	20.8	18.6	57.8	2.8
مراكش طنجة	100	20.0	17.2	57.4	5.4	100	20.1	20.9	52.8	6.2
مراكش كافاليت	100	21.2	18.7	55.7	4.4	100	18.6	25.8	49.3	6.2

غير الفلاحي:

## 5. ملاحظات حول مأسسة تجميع وترتيب ونشر المعطيات والإحصائيات حول التشغيل والقطاع غير المهيكليين:

يعتبر الباحث الاقتصادي محمد صلاح الدين من أوائل الباحثين الذين اهتموا بظاهرة القطاع غير المهيكلي والإشكالات والقضايا المرتبطة بها، والذين أفردوا لها أعمالاً مهمة، خاصة على مستوى التحليل النظري<sup>46</sup>. ومن بين المحاولات المبكرة الهادفة لقياس أهمية القطاع غير المهيكلي، نجد أعمال الباحث الإحصائي المغربي (محمد مرابط)<sup>47</sup>. حيث قام هذا الباحث بتحليل مقارنة لإحصاءات الساكنة والإحصاءات حول المؤسسات المستخلصة من ملفات الضرائب. فأدرج ضمن القطاع غير المهيكلي: كلاً الأجراء والمشغلين في المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أشخاص، وكل الأشخاص الذين يشتغلون لحسابهم الخاص والمساعدين العائليين والمتدربين وكل من يصعب تعيين وضعيته المهنية. وإضافة إلى الجهود الفردية لباحثين أمثال محمد صلاح الدين ومحمد مرابط وغيرهما كثير، أنجزت عدة أبحاث ودراسات رسمية حول القطاع غير المهيكلي، خصوصاً مع مطلع الألفية الثالثة، أشرفت عليها المندوبية السامية للتخطيط، المؤسسة الوطنية المسؤولة عن الإحصاء أو قطاعات حكومية أخرى مثل وزارة «التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية» ووزارة «التشغيل والتضامن والشؤون الاجتماعية». ويمكن اعتبار البحث الوطني حول القطاع غير المهيكلي المنجز لأول مرة من طرف مندوبية التخطيط سنة 1999/2000، كتتويج لتلك الأبحاث. وشيئاً فشيئاً بدأ يتحقق نوع من التراكم في مجال البحوث الوطنية حول القطاع غير المهيكلي، حيث إنطلق أول بحث في هذا الشأن سنة 1999، وأعقبه، بحث آخر سنة 2007، واليوم نترقب صدور البحث الثالث، لا سيما بعد إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014، وما يفترضه

من تحيين للمعطيات المتعلقة بالقطاع غير المهيكلي. لكن الملاحظ أن هذه البحوث، وبخلاف تلك التي تشمل القطاعات الاقتصادية الحديثة والمهيكلية، غير منتظمة، بل ويفصل بينها حوالى ثماني سنوات. وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها هذه البحوث، من حيث إنها: أولاً، تمتد على فترة زمنية طويلة نسبياً، تسمح بالأخذ بالاعتبار التغيرات الموسمية، التي هي سمة هذا القطاع. فعلى سبيل المثال امتد آخر بحث وطني أنجزته المندوبية السامية للتخطيط لسنة كاملة من فاتح دجنبر 2006 إلى 30 نونبر 2007، حتى يأخذ بالاعتبار التغيرات الموسمية للأنشطة غير المهيكليية. وثانياً، تشمل عينة مهمة ومتنوعة نسبية، حيث تضمنت بحث سنة 2007 مثلاً عينة من 10209 وحدة إنتاج غير منظم، تمثل مختلف أصناف المنتجين غير المنظمين. وتم اختيار هذه العينة على أساس معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004.

وتبقى هذه البحوث الإحصائية، حول الأنشطة غير المهيكليية، والتي أشرفت عليها المندوبية السامية للتخطيط، لها أهمية بالغة في الكشف عن دور وثقل هذا القطاع في الاقتصاد المغربي وفي المجتمع عموماً. غير أنها تظل قاصرة ما دامت لم تشمل بعد الأنشطة غير المهيكليية في قطاع اقتصادي استراتيجي في المغرب، والقطاع الفلاحي. كما أن المقارنة التي تعتمدها في قياس هذه النوعية من الأنشطة التي تتميز بخصوصيتها، تتضمن ثغرات أهمها: أنها تشمل أنشطة يصعب إدراجها ضمن ما هو غير مهيكلي، مثل المهن الحرة. إضافة إلى أنها توظف معطيات مستمدة من السجلات الضريبية، من دون مناقشة ثغراتها وتناقضاتها، حيث لا تأخذ بالاعتبار مثلاً الأنشطة المعفية من الضرائب. كما أنها تكاد تحصر القطاع غير المهيكلي في الأنشطة الحضرية التي تتوفر على محل.

## 3. النقاش حول الأسباب الكامنة وراء انتشار العمل غير المهيكلي

الأنشطة غير المهيكليية هي نتيجة لعدة عوامل تتفاعل في ما بينها، فهي تنتج عن الهجرة القروية-الحضرية والتمدين وأزمة الشغل النظامي ووضعية سوق الشغل والصعوبات التي تواجه الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وضبطه والسياسات الاقتصادية المطبقة وتزايد مساحة الفقر... الخ. إن الشغل غير المهيكلي هو أولاً نتيجة غير مباشرة لضعف حيوية القطاع الفلاحي، الذي يغذي الهجرة القروية، وهو ثانياً نتيجة مباشرة للهجرة القروية. ذلك أن حركات السكان الناتجة عن الهجرة القروية تفضي إلى إكراهات تفاقم الاختلالات الموجودة في المراكز الحضرية، كتدهور شروط السكن، والصحة والعمل، والنمو العشوائي للمناطق المحاذية للمدن. فقد ارتفع معدل تزايد الساكنة الحضرية بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، وأقام النازحون القادمون من العالم القروي أنشطة في المدن أو بجوارها، كما في مدن الصفيح أو الأحياء

46. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006, p173.

45. Mohamed M'Rabet, L'emploi au Maroc, Sources d'informations, niveaux, structures, STATECO, N 39, 1984.

العتيقة<sup>٤٦</sup>.

فمن الظواهر اللافتة للانتباه في المغرب، خلال العقدين الأخيرين التزايد الديمغرافي الكبير وغير المسبوق وخاصة للسكان الحضرية. فالسكان المغربية انتقلت من ١١,٦ مليوناً سنة ١٩٦٠ إلى ٢٦,٠٧ مليوناً سنة ١٩٩٤ وإلى ٢٩,٨٩ مليوناً سنة ٢٠٠٤ وإلى ٣٣,٨٤ مليوناً سنة ٢٠١٤. وفي الاتجاه

الفترة	1971-1960	1982-1971	1994-1982	2005-1994	2014-2005
السكان الإجمالية	2.51	2.57	2.04	1.66	1.25
السكان الحضرية	4.13	4.24	3.61	2.91	2.2
السكان القروية	1.72	1.44	0.67	0.17	0.01

نفسه، عرفت الهجرة من القرية إلى المدينة تزايداً غير مسبوق، بدءاً من منتصف السبعينيات. وانتقلت نسبة التمدن من ٢٩,٣٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٥٥,١٪ سنة ٢٠٠٤، وإلى ٦٠,٣٪ سنة ٢٠١٤.

### جدول: نسبة التزايد السنوي للسكان

المصدر: إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط

كما أن تدني الأجور وارتفاع معدل الشغل العرضي يعدان عنصرين مهمين في نمو القطاع غير المهيكّل. فتقليص ساعات العمل وارتفاع حجم الاستئجار المؤقت زادا من حدة عرضية النشيطين، وشجعا على ممارسة شغل ثان. وبذلك عجلت أزمة التشغيل، وكذا التشغيل المؤجر بظهور أنواع أخرى من الأنشطة غير المأجورة. ولعل من الأسباب التي تدفع أعداداً كبيرة من الموظفين في القطاعين العام والخاص، إلى ممارسة أنشطة إضافية غير مهيكلة وهزالة معدل الأجور وعدم مسابقتها لغلاء المعيشة والفارق الصارخ بين الأجور العليا والدنيا، فإن الحد الأدنى للأجر (في القطاع الصناعي البالغ ٢٣٣٣,٧٠ درهم في الشهر أي حوالي ٢٠٧,٧٠ أورو، وفي القطاع الزراعي ١٦٤٨,١٤ درهماً في الشهر أي حوالي ١٤٦,٦٨ أورو) لا يمكن أن يضمن العيش الكريم للعامل وأسرته. ويلعب الفقر ونقائص المنظومة التربوية أيضاً دوراً مؤثراً في هذا المجال، إذ يساهمان، في اتساع الأنشطة غير المنظمة، حيث إنهما يدفعان الأفراد والأسر المعوزة إلى ممارسة الأنشطة غير المنظمة، بغاية ضمان البقاء<sup>٤٧</sup>.

وإضافة إلى ذلك، فالأنشطة غير المهيكلة محددة جزئياً أيضاً بالتقلبات الخارجية وبالسياسات الاقتصادية الداخلية المعتمدة لمواجهة. غير أنها ناتجة أيضاً عن تراجع دور الدولة - الرعاية، وتحررها، من بعض وظائف التقنين/الضبط وإعادة التوزيع.

كما تستمد منطقتها من تجزئتها ضمن الاجتماعي بالإحالة على شبكات معقدة من المعايير، والقواعد الخاصة بكل مجتمع، والممارسات الاجتماعية والشبكات والروابط المؤسساتية المنزلية والعائلية واللائنية..

الخ. حيث تشكل الأنشطة غير المهيكلة شكلاً خاصاً من الدينامية الاجتماعية في بلد مثل المغرب سائر في طريق النمو. إنها جواب المجتمع على الحاجات الجديدة المتولدة عن الضغط الديموغرافي على سوق الشغل في مقابل انحسار فرص الشغل الكريم والمنصف، وفي

سياق اللايقين والخطر، إنها أيضاً بمثابة إبداعات اجتماعية في هذا السياق الهش، الذي يدفع الفاعلين إلى تنويع استراتيجياتهم للاندماج عبر تنويع الأنشطة وتقليص المخاطر من خلال البحث عن فرص دخل والتأقلم مع فئات اجتماعية ذات قدرة شرائية ضعيفة.

توسع القطاع غير المهيكّل غير مفسول أيضاً عن ضعف الدولة - الرعاية. ففي البلدان السائرة في طريق النمو، وبسبب ضعف اضطلاع الدولة بمسؤولياتها في ما يتعلق بالحاجات الاجتماعية (سكن وصحة وتعليم... الخ)، فإن الأنشطة غير المهيكلة مدعوة إلى الإحلال محلها في هذه الوظيفة. فمعلوم أن بناء الدولة-الرعاية وتطورها ترافقا، في البلدان النامية، مع تعميم نظام الحماية الاجتماعية، والنظام التعليمي، والتكوين والسكن الاجتماعي، مع تعميم للعمل المأجور وتحول عميق في التصور القانوني والاقتصادي للعلاقات الاجتماعية. ففي هذا السياق، حلت تدخلات الدولة بشكل تدريجي محل الدائرة المنزلية والقربانية في إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل المأجور SALARIAT على قاعدة «المواطنة الأجرية CITOYENNETÉ SALARIALE» التي تتيح الولوج إلى الحقوق الاجتماعية المكفولة قانونياً<sup>٤٨</sup>.

أما في سياق مثل سياقنا المغربي، حيث الدولة-الرعاية ضعيفة، وتنزع نحو الانسحاب من القطاعات الاجتماعية، بل ويتم تجاوزها بفعل سيرونة العولمة، فإن الاندماج الاجتماعي للأفراد، بفعل ضعف تعميم العمل المأجور SALARIAT ونظام الحماية الاجتماعية للأفراد يمر عبر الأنشطة

٤٧. مؤلف جماعي «المغرب الممكن: تقرير الخمسينية» - مطبعة دار النشر المغربية - الدار البيضاء - ٢٠٠٦، (ص١٧٤)

48. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006, p34

## الجزء الثاني:

حول دراسات حالات حول العاملين  
غير المهيكليين ومشاكلهم  
والتحديات التي تواجههم: الباعة  
المتجولون نموذجاً.

العقد ومدته، والعطلة..).

وأمام استحالة الإلمام بواقع حال كل العاملين غير المهيكليين، سيركز التقرير على دراسة حالة بعينها، هي حالة العاملين في مجال التجارة المتجولة، مشاكلهم والتحديات التي تواجههم.

## 1. الباعة المتجولون:

يقصد بالبائع المتجول كل شخص يتجول بعربة ذات محرك أو مجرورة باليد أو بواسطة بهيمة أو على دراجة نارية أو عادية أو يحمل بضاعة بيده أو يعرضها على الأرصفة العمومية أو يقوم ببناء أكشاك وما يليها فوق الملك العمومي. الاسم الآخر الذي يطلق على الباعة المتجولين أو الجائلين هو «الفراشة».

فالبائع المتجول يمارس نشاطه في الغالب خارج محل خاص، بحيث يظل يتنقل من مكان إلى آخر. وتجدر الإشارة إلى أن الأحياء التي تشهد تركزاً كبيراً للباعة المتجولين، هي عادة تلك التي تتميز بسهولة الولوج إليها من مختلف أحياء المدينة الأخرى، كما هو الحال في نموذج «درب السلطان» في الدار البيضاء. فالقوة الاقتصادية لأنشطة الباعة المتجولين المتمركزة في درب السلطان، تعود إلى سهولة الولوج إلى الحي من أي حي آخر من المدينة: من حي الحبوس باجتياز السكة الحديد نحو البلدية، ومن كراج علال عبر شارع محمد السادس....، ومن ساحة السراغنة. وعلى مقربة عموماً من حي أصحاب الجملة بدرب عمر، ومن حي الصناعة النسيجية وأدوات البناء ومن حزام الطريق السيار...»<sup>50</sup> ويمثل الفراشة أو التجار الجائلون، التجسيد العملي للتشغيل الذاتي بامتياز. فالباعة المتجولون هم عمال مستقلون يخلقون أنشطتهم الخاصة، سواء اشتغلوا وحدهم أو مع يد عاملة غير مأجورة، تتشكل عموماً من يد عاملة عائلية أو من متدربين. ويمكن للتشغيل-الذاتي أن يأخذ أشكالاً جديدة ويتسم بمميزات يمكن أن تكون إما مستقلة، تابعة أو مشتركة مع أشكال إنتاج أخرى. ويمكن أن يمارس بكيفية دائمة أو غير منتظمة ويهم عموماً الأسر الفقيرة التي ليست لها مداخيل منتظمة<sup>51</sup>.

والواقع أن التجارة المتجولة هي في الغالب نوع من «الاستغلال غير القانوني للملك العمومي بغية عرض سلع، أو مواد، أو خدمات للبيع فوق أملاك عامة غير مخصصة لهذا الغرض ودون الحصول على الرخص الإدارية بشكل مسبق من لدن المصالح الإدارية المختصة، والمتعلقة بالاستغلال العقاري والتخصيص المجالي والتعميري وممارسة التجارة والخضوع لأنظمة الرقابة الصحية ودون الخضوع للأنظمة الجبائية والضريبية المعمول بها».

يتسبب الاحتلال غير القانوني للباعة المتجولين الملك العام في عرقه الحق في السير والجولان، حيث يحتل الباعة المتجولون في الغالب المسار الأول والثاني من الشارع، وأمكنة توقف السيارات وتفرغ

غير المهيكلة. فإزاء ضعف تحمل الدولة مسؤولياتها في الاستجابة للحاجات الاجتماعية مثل الصحة والسكن والتكوين فإن الأنشطة غير المهيكلة المشكلة من الوحدات الإنتاجية الصغرى والأنشطة التجارية والخدماتية ومن الدائرة المنزلية، هي التي تضطلع بهذه الوظيفة: وظيفة الاندماج الاجتماعي للأفراد الذين في وضعية هشّة.

في البداية لا بد من التذكير بأن العمل يعتبر أساس العقد الاجتماعي، فهو يشكل حقاً من حقوق الإنسان<sup>52</sup>؛ حق اقتصادي واجتماعي. والأكثر من ذلك، فالعمل من أول الحقوق الخاصة المعترف بها، والمنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية وخصوصاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ويتضمن الحق في العمل، كما هو منصوص عليه في الأدبيات الدولية لحقوق الإنسان، حق كل شخص في فرصة كسب معيشته عن طريق عمل يختاره أو يقبله بحرية، في شروط منصفة ومرضية، بما فيها الحق في أجر يساوي الشغل المبذول، أجر يكون منصفاً ومرضياً، والحق في الحماية من البطالة. ولا يقف الأمر عند مستوى اعتراف الدول بالحق في العمل، بل يتعدى ذلك إلى اتخاذ تدابير ملائمة من أجل صيانة هذا الحق في الواقع، وخصوصاً عن طريق بلورة برامج وسياسات وتدابير عملية خاصة من أجل ضمان تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية، تتيح إنتاج الشغل وتوزيعه بشكل عادل بين الجنسين والفئات الاجتماعية وبين الأجيال وبين الجهات والمناطق داخل البلد نفسه<sup>53</sup>. وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنص المادة 23 على أن «لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختيار شغله بشروط عادلة ومرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة».

وفي المغرب، ينص الدستور الجديد (الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1، 11، 91، بتاريخ 29 يوليو 2011) في الفصل 31 منه على ما يأتي «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي، ومن الحق في ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، ومن الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة».

ولا شك أن هناك اليوم وعياً أكثر بتنوع الاقتصاد غير المهيكلي واختلاف فئات العمل المكونة له وتعدد الدوافع المؤدية إلى نموه وإلى استمراره<sup>54</sup>. كما أن هناك إقراراً بتباين العاملين على مستوى الأنشطة المكونة لهذا الاقتصاد، تبايناً كبيراً من حيث الدخل (المستوى، الانتظام، الموسمية) والوضع في العمل (موظفون، أصحاب عمل، عاملون مستقلون، عمال عرضيون، عمال منزليون) والقطاع (تجارة، زراعة، صناعة) ونوع المنشأة وحجمها وموقع النشاط (قروي أو حضري)

والحماية الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي) وشروط العمل (نوع

50. مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية حول إلغاء كل أشكال التمييز العنصري وغيرها، انظر: منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وثائق ونصوص مرجعية، يونيو 2002، (ص 43).

51. مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس «الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم»، 2014.

52. Marie – Pierre Anglade, Des frontières sociales: vendeurs de rue entre stigmaté et distinction, in Casablanca, Figures et scènes métropolitaines, dir Michel Peraldi et Mohamed Tozy, éd Kharthala, 2011, pp 67-93.

53. Rajaa Mejzati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006, p77

54. Marie – Pierre Anglade, Des frontières sociales: vendeurs de rue entre stigmaté et distinction, in Casablanca, Figures et scènes métropolitaines, dir Michel Peraldi et Mohamed Tozy, éd Kharthala, 2011, pp 67-93.

البضائع، فيما يبقى المسار الثالث وحده تحتله حشود الراجلين، التي تبحث عن اختراق للأزقة الجانبية للشوارع الرئيسية. في هذه الفوضى، يصير تحرك السيارات وحافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة محصوراً وبصعوبة كبيرة في المسار الرابع. وفي بعض المناسبات مثل الأعياد ونهايات الأسبوع، تحول كثافة الباعة المتجولين دون تنقل العربات كيفما كانت، فيتحول الحي إلى مجال خاص بالراجلين<sup>٥٤</sup>...

صحيح أن الباعة المتجولين يتركزون بقوة في مناطق بعينها من المدينة، إلا أنه لا يوجد أي حي لا يعرف انتشار هؤلاء الباعة المتجولين<sup>٥٥</sup>. فمن خلال ملاحظتنا الميدانية في عدد من المدن، تبين لنا أن كثافة الباعة المتجولين تتغير من حي لآخر: فهي كبيرة في الأحياء الشعبية وتقل نسبياً في الشوارع الكبيرة وتقل كثيراً في الأحياء العصرية. ويوجد ترايب كبير بين كثافة التجارة المستقرة والتجارة المتجولة: فمناطق المدينة التي تحتضن نسبة أكبر من الباعة المتجولين، هي تلك التي تعرف تواجداً مكثفاً للتجارة المستقرة.

غير أنه في مواجهة هذه التجارة المستقرة تتاح للبائع المتجول ثلاث إمكانيات من أجل ضمان لقمة عيشه. فهو يمكن أولاً أن يملأ فراغاً في البنية التجارية الحضرية باقتراحه على مجموع المستهلكين بضائع غير موزعة عبر التجارة المستقرة. وفي هذه الحالة، يكون تكامل بين التجاريتين. يمكنه ثانياً أن ينافس بشكل فعال التاجر المستقر، بحكم وثالثاً، وفي الغالب، يمكنه بخلاف البائع المستقر وضع منتجات في متناول المستهلك، وفي مستوى إمكانياته المادية<sup>٥٦</sup>..

وعلى الرغم من وجود منافذ تتيح نسبياً استيعاب جزء من اليد العاملة خصوصاً في الوسط الحضري (قطاع الصناعة التقليدية، الأنشطة الصناعية الحديثة، الوظيفة العمومية... الخ)، يظل هناك فائض على مستوى طالبي العمل، لا يجدون أي منافذ أخرى من أجل ضمان لقمة العيش غير الاندماج في القطاع غير المهيكّل، وخصوصاً في التجارة المتجولة/المتنقلة<sup>٥٧</sup>. فمعظم الناس يمارسون التجارة المتجولة كعمل غير منظم لا باختيارهم بل لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على أنشطة مدرة للدخل. خصوصاً بفعل سهولة الولوج إلى هذه الأنشطة وانخفاض متطلباتها من التعليم والمهارات ورأس المال<sup>٥٨</sup>...

تسمح نتائج مختلف الإحصاءات باستنتاج أنه بقدر ما تتزايد الساكنة الحضرية وتتعمق مشاكل التشغيل، بقدر ما تتزايد مشاركة القطاع التجاري عموماً، والتجارة المتجولة بشكل خاص في استيعاب نسبة مهمة من الساكنة النشيطة. ففي سنة ١٩٧١، بفعل توسع الأنشطة الصناعية واستيعاب الوظيفة العامة لنسب مهمة من الساكنة النشيطة، كانت الساكنة النشيطة المشتغلة في المجال التجاري تمثل ١١,٢٪ من العدد الإجمالي للنشيطين، منهم خمس في مجال التجارة المتجولة (حسب معطيات الإحصاء العام ١٩٧١). انطلاقاً من ١٩٧٨،

بفعل ازمة الدولة وما نتج عنها من تباطؤ للنشاط الصناعي وانسداد منافذ الوظيفة العمومية، عرفت الساكنة النشيطة في القطاع التجاري تزايداً، جعلها تنتقل إلى ١٢,٥٪ منها ٣٥,٦٪ من الباعة المتجولين (حسب الإحصاء العام لسنة ١٩٨٢) وإلى ١٤,٣٪ سنة ١٩٨٦ منهم ٣٦٪ من الباعة المتجولين (حسب مندوبية الإحصاء ١٩٨٦)<sup>٥٩</sup>.

(وما زالت التجارة، في سنة ٢٠٠٧، هي القطاع الغالب في القطاع غير المنظم حيث تشمل ٥٧,٤ في المائة من مجمل وحدات القطاع، أي بزيادة ٤,٦ نقاط مقارنة مع سنة ١٩٩٩).

كشفت دراسة أجرتها وزارة الصناعة والتجارة<sup>٦٠</sup>، خلال ٢٠١١، أن عدد الباعة المتجولين ناهز ٢٧٦ ألف بائع متجول، ويمكن أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، إذ عرفت السنوات الأخيرة انتشاراً لهذه الظاهرة، وبروزاً قوياً في الفضاءات العامة، خصوصاً بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية في ما أصبح يعرف بالربيع العربي، وما تلاها من «تساهل» للسلطات مع هؤلاء الباعة.

ويقدر رقم معاملات هذا النشاط، حسب الدراسة ذاتها، بحوالي ٤٥ مليار درهم سنوياً، ويؤمن الباعة المتجولون حاجيات ما لا يقل عن مليون و٣٨٠ ألف شخص. وتضيق الدولة بسبب هذه الأنشطة غير المنظمة في مداخيل جبائية وشبه جبائية قدرها المشرفون على الدراسة بحوالي ٤٧٨ مليون درهم، ويتراوح معدل النمو السنوي لهذه النشاطات بين ٣ و٤ في المائة.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه الأنشطة لم تعد ظاهرة مرحلية أو محدودة في المكان والزمان، بل أصبحت تشكل قطاعاً قائماً وظاهرة تفرض نفسها بقوة<sup>٦١</sup>، خصوصاً في المجال الحضري. يظهر ذلك من خلال التزايد المتسارع لأعداد التجار المتجولين مع توالي السنوات وتواجدهم في كل مكان داخل المشهد اليومي للمدن، ما يفرض البحث عن حلول جذرية ومقبولة تأخذ بالاعتبار مصالح العدد الهائل من ممارسي هذا النوع من التجارة.

وفي هذا الإطار يمكن إدراج المبادرات الهادفة إلى بناء أسواق نموذجية لاحتضان الباعة المتجولين، التي انطلقت خلال السنوات الأخيرة، والتي تنخرط فيها جهات حكومية (الوزارة الوصية على القطاع ووزارة الداخلية) وبعض الجماعات المحلية. لكن هذه الفضاءات لا تعرف دائماً النجاح المنتظر، حيث يفضل الباعة المتجولون في الكثير من الحالات، العودة إلى الأزقة، مبررين ذلك بأن الأسواق النموذجية لم ترع مسألة القرب، إذ غالباً ما تنجز بعيداً عن الأحياء التي تعودوا البيع فيها، ما يجعل السكان يفضلون التبضع من المحلات التجارية القريبة منهم بدلاً من التنقل إلى هذه الفضاءات الجديدة.

المؤكد أن السلطات العمومية، في أحيان كثيرة، لم تأخذ رأي الباعة لمعرفة مطالبهم والمشاكل التي يعانونها وطبيعتها نشاطهم. والملاحظ أنه، بعد أن عملت السلطات لزمّن طويل على القضاء على

٥٨. مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس «الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم»، ٢٠١٤.

59. Ibid, p51-62

٦٠. عبد الواحد كنفراوي، الأسواق النموذجية تفشل في احتواء الباعة المتجولين، جريدة الصباح، عدد الجمعة ٢٨ فبراير ٢٠١٤.

61. A Fejjal, Le commerce ambulant, in M.Salahdine, L'emploi invisible au Maghreb, études sur l'économie parallèle, éd SMER, Rabat, 1991, 51-62.

Tozy, éd Kharthala, 2011, pp 67-93.

55. A Fejjal, Le commerce ambulant, in M.Salahdine, L'emploi invisible au Maghreb, études sur l'économie parallèle, éd SMER, Rabat, 1991, p51-62

56. Ibid, p51-62

57. Ibid, p51-62.



ويعانون مستويات عالية من الأمية ومن مستويات متدنية من المهارات ومن فرص التدريب غير الكافية، ولديهم مداخيل أقل ثباتاً وأقل انتظاماً وأدنى مستوى مقارنة مع المداخيل في الاقتصاد المنظم، وهم يعانون ساعات عمل أطول وغياب المفاوضة الجماعية وحقوق التمثيل وغالباً ما يكون وضعهم في الاستخدام غامضاً أو مستتراً، وهم أكثر استضعافاً جسدياً ومالياً لأن العمل في الاقتصاد غير المنظم، إما مستبعد من أنظمة الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة والأمومة وغيرها من تشريعات حماية اليد العاملة، وإما بعيد المنال فعلياً عنها<sup>٣١</sup>.

والمؤكد أن جودة الشغل، تمثل تحدياً كبيراً في المغرب، خصوصاً بالنسبة للشباب والنساء والعاملين القرويين والذين بدون شهادات، فنسبة الأجراء في مجال الشغل تزايدت، لكنها تمثل أقل من نصف مناصب الشغل، التي تظل حضرية على الخصوص. بينما تزداد نسب الهشاشة في الشغل، في القطاع غير المهيكل بالدرجة الأولى، لكن أيضاً في القطاع المهيكل<sup>٣٢</sup>. حيث يأتي في الدرجة الأولى الشغل غير المؤدى عنه NON RÉMUNÉRÉ، على الرغم من أنه عرف انخفاضاً خلال السنوات الأخيرة، من ٢٣,٣% سنة ٢٠١١ إلى ٢٢,١% سنة ٢٠١٢. وبالنسبة لفئات السكان الأكثر استهدافاً بهذه الظاهرة في سنة ٢٠١٢ مثلاً، تبرز المعطيات المستقاة من الواقع أن هذه الظاهرة هي قروية أساساً، باستثناء بالنسبة للشباب، الذين يشغل ١٨,٥% منهم نشاطاً غير مؤدى عنه في الوسط الحضري (٧,٧% منهم في الوسط القروي). وفي الوسط القروي، ٧٣,٧% من النساء يشتغلن عملاً غير مؤدى عنه. هذه الفئات التي تشتغل عملاً غير مؤدى عنه، تمثل أساساً فئة المساعدين العائليين.

وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف، يظل الشغل غير المؤدى عنه منتشراً جداً، خصوصاً بالنسبة للشباب وبالنسبة للنساء في الوسط القروي (٧٦% من النساء النشيطات و٧٠% من الشباب النشيطين).

وإضافة إلى العمال غير المؤدى لهم، كشفت معطيات البحث الوطني حول الشغل ٢٠١٢ أن ٢٥% من النشيطين العاملين مستقلين. ويمثل الشغل المستقل ربع مناصب الشغل الحضرية وثلث مناصب الشغل القروية<sup>٣٣</sup>. وفئات العمال غير المؤدى لهم والمستقلون، لا يستفيدون في الغالب من الامتيازات الاجتماعية أو من برامج الحماية الاجتماعية.

فالاستفادة من التغطية الطبية لا تهم سوى ١٨,١% من الساكنة النشيطة المشغلة LA POPULATION ACTIVE OCCUPÉE على المستوى الوطني. ونسبة الانخراط في نظام التأمين على المرض، تتراوح ما بين ٤٤,٤% لدى النساء النشيطات في الوسط الحضري و فقط ١,١% لدى النساء في الوسط القروي. والرجال في الوسط القروي ليسوا أفضل تغطية بما أن نسبة الانخراط تتجاوز بالكاد ٥%. ونسبة الانخراط لا تتجاوز ٧% لدى النشيطين دون شواهد، في مقابل حوالي ٢٥% لدى النشيطين المشغليين الحاصلين على شواهد عليا. ونسبة التغطية ضد المخاطر المرتبطة بالعمل ما تزال ضعيفة، إذا أدخلنا المخاطر الأخرى مثل حوادث الشغل أو الشيخوخة.

التجارة الجائلة، فهي تأمل اليوم اعتماد سياسة مقاولاتية من أجل حل أفضل للمشاكل بإعادة هيكلة الباعة المتجولين في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد القرب. ينطلق البرنامج الجديد من إحصاء عام للتجار الجائلين حسب نمط نشاطهم، ويتضمن مجموعة من التدابير منها، تنظيم التجار المتجولين حسب عدة فئات، وتهيئة أسواق قرب في مختلف أحياء البلاد، وبلورة نظام داخلي للفئة ينظم أوقات العمل ويحرص على الحفاظ على الفضاء العام الذي يشتغلون فيه، كما يرصد موارد مالية ولوجيستية لدعم أنشطتهم.

هذا البرنامج الجديد كان سيرى النور في الرباط يوم ٢٥ ماي ٢٠١٥، لكن تم إجهاضه في آخر لحظة. حيث كان سيدشن من قبل الملك شخصياً، لكنه تراجع عن ذلك، واعتبر الاستراتيجية «غير مقنعة» وطالب بمراجعتها، خصوصاً وأنه لم تتم أي استشارة، ولو شكلية، لتنسيقية التجار المتجولين في العاصمة.

وبالفعل أبانت الدراسة التي أنجزتها وزارة الصناعة بأن ٨٠ في المائة من الباعة المتجولين يتمركزون حول المراكز التجارية والأحياء والشوارع المزدحمة وبالقرب من المساجد والفضاءات التي يتردد عليها الرواد بكثرة.

وأفادت الدراسة ذاتها أن متوسط قيمة البضائع المعروضة من قبل الباعة المتجولين لا تتجاوز ٢٤٠٠ درهم، ويصل متوسط الدخل اليومي الذي يتيح هذا النشاط حوالي ١١٠ دراهم في اليوم بالنسبة إلى بائعي الخضر والفواكه وحوالي ١٠٤ دراهم بالنسبة إلى تجارة الملابس والأواني. وهكذا، فإن الدخل الشهري يصل إلى ٣٣٠٠ درهم في الشهر. لكن المدخول يختلف حسب الموقع، إذ يمكن أن يصل إلى ١٥٠ درهماً في اليوم في المناطق التي تعرف إقبالاً، ويزيد عن ذلك في بعض الأماكن المحاذية للأحياء الراقية أو التي تؤوي الفئات المتوسطة، حيث غالباً ما لا يناقش سكان هذه المناطق السعر، إذ يركزون اهتمامهم على جودة المنتجات وطراوتها بالنسبة إلى الخضر والفواكه.

لم يؤسس البرنامج على معرفة دقيقة بطبيعة هذا النشاط، وكان من الأفضل، على غرار بعض التجارب في بلدان غربية، تنظيم أسواق متنقلة تعقد خلال فترات محددة في اليوم، ويؤدي الباعة المتجولون كمقابل لها رسماً للسلطات المحلية من أجل توفير الخدمات الضرورية وضمان تنظيف المساحات المخصصة لهذه الأسواق بعد انتهاء فترة التبضع، ويمنع عرض المنتجات، خارج الأوقات التي تحددها السلطات، وبذلك تظل هذه الأسواق قريبة من الأحياء التي تعرف كثافة سكانية في إطار منظم ومراقب، وتضمن مدخولاً مقبولاً من قبل الباعة المتجولين.

## ٢ المشاكل والتحديات التي تواجه الباعة

### المتجولين وباقي العاملين غير المهيكليين:

أظهرت أبحاث ميدانية أشرفنا عليها في إطار بحوث الإجازة في علم الاجتماع، انصبت على جوانب مختلفة من القطاع غير المهيكلي في مدن القنيطرة وسلا ومراكش، أن العاملين في الأنشطة غير المهيكلة، مثل التجارة المتجولة، يكونون أكثر عرضة للفقر مقارنة بالعاملين في الاقتصاد المنظم. كما أنهم يواجهون ظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة

وتمثل الحماية الاجتماعية عموماً، الحاجة الأكثر استعجالاً بالنسبة لغالبية عمال القطاع غير المهيكّل.

غير أن النظام المغربي للضمان الاجتماعي، الموجه أساساً إلى العمال الأجرء في القطاع المهيكّل، يمثّل عائقاً في وجه إدماج عمال القطاع غير المهيكّل، مثل الباعة المتجولين وغيرهم، في منظومة التغطية الاجتماعية. فالمادة ١ من الظهير رقم ١٨٤-٧٢-١ الصادر في ١٥ جمادى الثانية ١٣٩٢ الموافق لـ ٢٧ يوليوز ١٩٧٢ الخاص بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تعديله وإتمامه، تنص على أن نظام الضمان الاجتماعي يستفيد منه العمال الأجرء في القطاع الخاص والمتدربون العاملون لدى مشغل أو أكثر في «الصناعة أو التجارة أو المهن الحرة أو المشتغلون في خدمة موثق، جمعية... نقابة... مهما كانت طبيعة أجركم وشكل وطبيعة أو صلاحية عقدكم... كما يستفيد منه الأشخاص المشتغلون في تعاونيات كيفما كانت طبيعتها، والأشخاص المشتغلون لدى ملاك العمارات المعدة للسكن أو للتجارة، والأشخاص المشتغلون في المصالح العمومية ذات الطبيعة الصناعية والتجارية غير المعفية بمقتضى المادة ٣<sup>٦٥</sup>.

تنص المادة ٢ من الظهير المتعلق بالضمان الاجتماعي على بعض المستفيدين المفترضين وترتبط تطبيق مقتضياته بالنسبة لبعض العاملين باعتماد مرسوم تطبيقي. فهي تشير هكذا إلى:

الأجرء العاملين في مقاولات الصناعة التقليدية والأشخاص العاملين بالمنازل، والعمال المؤقتين أو الموسمين في القطاع الخاص وأعضاء أسرة مشغل الذين يشتغلون لحسابه الخاص. غير أنه لم يخرج إلى الوجود أي نص ينظم هذه الأشكال من العمل، باستثناء العاملين في الصناعة التقليدية (الضمان الحرفي انطلاقاً من سنة ١٩٩٥)، ولو أن صندوق الضمان الاجتماعي، يفرض على المشغلين الخاضعين لنظامه، أن يصرحوا عن كافة الأجرء الممارسين في مقاولاتهم كيفما كانوا دائمين أو مؤقتين.

وعلى العموم، ليس هناك أي نص صريح يخص إدماج عمال القطاع غير المهيكّل، مثل الباعة المتجولين، ضمن مجال تطبيق ظهير ١٩٧٢. ثم إن إخضاع العمال المؤقتين والموسمين والعاملين بدوام جزئي لصندوق الضمان الاجتماعي، غير منصوص عليه بشكل صريح في القانون<sup>٦٦</sup>. وفي الواقع، لا يهتم النظام المؤسس بواسطة ظهير ١٩٧٢ سوى العمال والمشغلين المرتبطين بعقد عمل.

ولهذا ظلت التغطية الاجتماعية ضعيفة جداً في المغرب ولا تستفيد منها إلا نسبة قليلة جداً من الساكنة النشيطة تقل عن ٢٠ في المائة. أما على مستوى الصحة والسلامة المهنية، فبالإضافة إلى الاختلالات والنواقص التي تعرفها على المستوى التشريعي وعدم ملاءمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات والقوانين الدولية وتعدد المتدخلين بها، فحسب أرقام كشفت عنها مؤخراً وزارة التشغيل<sup>٦٧</sup>، عرفت التصريحات

<sup>٦٥</sup> مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس «لانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم»، ٢٠١٤، (ص٣).

<sup>٦٦</sup> Publication du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Etude de diagnostic sur la situation de l'emploi au Maroc, 2014

<sup>٦٧</sup> Ibid

<sup>٦٨</sup> Leila Abouloula, La sécurité sociale et le secteur informel, thèse de doctorat en droit privé soutenue à la Faculté des sciences juridiques, Economiques et sociales, Université Med V – Agdal, Rabat, 2005.p38.

بحوادث الشغل والأمراض المهنية انخفاضاً بمتوسط سنوي قدره ٢,٤ في المئة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٣، حيث إنتقلت عدد الحوادث مثلاً من حوالي أكثر من ١٠٠٠ حالة إلى أقل من ٦٠٠ حالة. في حين يسجل ارتفاع في التعويضات المؤداة بنسبة ٧,٦ في المئة خلال الفترة نفسها. ولا تتوفر على مصادر أخرى للمعطيات للتأكد من صلاحية وقيمة هذه الأرقام، وحول ما إذا كانت تشمل كل حوادث الشغل والأمراض المهنية، بما فيها بعض الوفيات الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية التي يتم التستر عليها وعلى أسبابها الحقيقية، خصوصاً ان الشغل غير اللائق يحمل خطراً كبيراً تهدد صحة العمال وحياتهم من قبيل الحرائق والسقوط من أعلى والصدمات الكهربائية والتسممات عبر استعمال المواد الكيماوية والمبيدات الزراعية والمواد المشعة داخل المقاولات الصناعية وفي المناجم والصيد البحري والضيعات الفلاحية علاوة على استعمال مادة «الأميونت» في ورش البناء والأشغال العمومية. ولزالت بلادنا لم تجرم بعد استعمال هذه المادة رغم خطورتها كمسببة للسرطان خلافاً لقوانين منظمة العمل الدولية، بحيث تظل كل هذه الأخطار المهنية من دون مراقبة أو منع من السلطات والإدارات المعنية في غياب قانون خاص بالصحة والسلامة المهنية والوقاية من المخاطر تفرضها على كل المقاولات والشركات والوحدات الإنتاجية وفي مختلف المجالات<sup>٦٨</sup>.

وعموماً، إذا كانت الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المهيكّل تصطدم بعدة عراقيل: قانونية وتنظيمية وإدارية، فإن الحل لا يتمثل في توسيع النظام الحالي للضمان الاجتماعي الموجه أساساً إلى الأجرء في القطاع المهيكّل ليشمل العمال في القطاع غير المهيكّل، لأن حاجات الفئات غير المشمولة والقدرات المساهماتية اللازمة لضمان حمايتهم الاجتماعية، لا علاقة لها مع تلك المميزة للفئات المستفيدة حالياً من الضمان الاجتماعي. ومن الصعب، لكن ليس من المستحيل، توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل الأجرء في القطاع غير المهيكّل، وتكييفها مع واقعهم.

وبخصوص التعاقد في علاقات الشغل، فعلى المستوى الوطني لا تزال نسبة التعاقد في علاقات الشغل دون المستوى المطلوب، خصوصاً بالنسبة للعمال غير الحاصلين على شهادات، يعملون خارج إطار التعاقد: وحدها ٣٢,٧٪ من مناصب الشغل تعاقدية. ويظل الشباب والذين من دون شهادات الأكثر استهدافاً بالهشاشة في الشغل: ومن بين الذين لهم شغل، وحدهم ١٢٪ من الشباب أقل من ٢٥ سنة و١٦,٢٪ من غير الحاصلين على شهادات لهم عقد عمل. بنسبة تعاقد CONTRACTUALISATION تصل إلى ١٤٪. وعقود العمل نادرة على الخصوص في الوسط القروي، مقابل ٤٥٪ في الوسط الحضري. بينما أكثر من ٨٠٪ من ذوي الشهادات العليا يتوفرون على عقد عمل. وتظل الفوارق والتفاوت على مستوى الأجور وهزالتها بين القطاعين

66. ibid

<sup>٦٧</sup> وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، «الصلبة الاجتماعية ٢٠١٤: وضعية سوق الشغل» انظر: www.emploi.gov.ma

<sup>٦٨</sup> معطيات واردة ضمن بيان المنظمة الديمقراطية للشغل بمناسبة ٧ أكتوبر اليوم العالمي للشغل اللائق، الرباط في ٦ أكتوبر ٢٠١٤.

العام والخاص وداخلهما وبين القطاعات الصناعية والتجارية والفلاحية والخدمية وبين الاقتصاد المهيكل ونظيره غير المهيكل، وبين الجهات والمدن وهوامشها والبوادي وحتى بين الكفاءات والمهمن والنساء والرجال واسعة جداً وتشكل معضلة الشغل والعلاقات المهنية في المغرب. حيث يبلغ الفارق ما بين أجور الموظفين والعمال ممن ٢٠ الى ٤٠ في المائة. وفي المقابل يرتفع الفارق والتفاوتات بين الأطر العليا بالقطاع الخاص وزملائهم في القطاع العام ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ في المائة لفائدة أطر القطاع الخاص. علماً أن الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية لا يتعدى ٣٠٠٠ درهم و٣٣٣٣ درهماً في القطاع الخاص<sup>٦٩</sup>. أما وضعيات الشغل غير المقنع NON SATISFAISANTS، فيمكن أن تقاس بنسبة البطالة المقنعة SOUS-EMPLOI، وبنسبة العمل المؤقت أو الموسمي، وممارسة نشاط ثانوي أو الرغبة في تغيير الشغل. فالبطالة المقنعة انتقلت، بين الفصل الأول من سنة ٢٠١٣ و نفس الفترة من سنة ٢٠١٤، من ٨,٦% إلى ٩,٥% من الساكنة النشيطة المشتغلة، بتركز شديد لدى الرجال. والشغل المؤقت أو الموسمي يهم ٦,٦% من الساكنة النشيطة المشتغلة على المستوى الوطني سنة ٢٠١١. الرجال في الوسط القروي معرضون أكثر للهشاشة المرتبطة بعدم انتظام النشاط الممارس. ففي هذا الوسط، رجل من بين ١٠ يمارس نشاطاً مؤقتاً أو موسمياً. وبالمقابل، يتميز نشاط النساء في الوسط القروي بنسبة عالية من العمل بدوام جزئي (٤٦%) تفوق بكثير تلك التي تتميز بنشاط النساء في الوسط الحضري (٦,٦%). أما ممارسة نشاط ثان، فيمكن أن تؤول أيضاً كمؤشر على عدم الاقتناع بالنشاط الرئيسي. فحسب البحث الوطني حول الشغل لسنة ٢٠١١ مثلاً، صرحت ٢,٥% من الساكنة النشيطة المشتغلة بممارسة نشاط ثان (حوالي ٢٦٢,٠٠٠ شخص)، أنهم أساساً الأشخاص الذين ليست لهم شواهد والراشدون البالغون بين ٣٥ و ٥٩ هم المعنيون أكثر بهذه الوضعية. والأمر نفسه

### الجزء الثالث:

حول السياسات العمومية تجاه  
العمل غير المهيكّل، فعاليتها  
وتداعياتها.

اتخذت حسب الظروف، إما شكل تشجيع للصناعة التقليدية، وإما النهوض بالمقاولات الصغرى PME، أو التمويل بالقروض الصغرى أو بالأنشطة المدرة للدخل أو أيضاً تتجسد بشكل ملموس في تدابير مالية معتمدة تجاه الشباب حاملي الشهادات الذين هم من دون شغل وفي خلق مقاولات صغرى. وكل هذه المبادرات لا تمس إلا قليلاً الفاعلين الأساسيين في القطاع غير المهيكل، أرباب الشغل المتواجدين فيه من قبل، والجماعات الهشة والشرائح الدنيا المتعاطية تلك الأنشطة التي تضمن لها البقاء. فالمبادرات المعتمدة، ليس لها سوى تأثير محدود وهي موجهة أكثر لمحاربة الفقر<sup>72</sup>.

فخلال سنوات السبعينيات، اعتمدت مجموعة من التدابير في إطار مدونة الاستثمارات، تحث وحدات الصناعة التقليدية الصغرى على التكتل في إطار جمعيات مهنية أو على خلق مجمعات للصناعة التقليدية. وبالمقابل، تم تقديم دعم لها، من أبرز مظاهره، تمكينها من قروض، ومن تخفيضات أو إعفاءات ضريبية. ومع ذلك لم ينعكس ذلك كثيراً على واقع هذه الوحدات، وذلك بفعل الصعوبات التي واجهتها في إعداد الملفات، وفي القدرة على تدبير وتتبع المشاريع وفي الضمانات الضرورية للاستفادة من القروض. وحدها بعض الوحدات استفادت من هذه الإجراءات.

سجل نفس الخصائص بخصوص سياسات النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة. ففي سياق أزمة التشغيل التي ميزت سنوات الثمانينيات، انصب اهتمام سياسات التدخل الرسمية على النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة مع منح الأولوية للمقاولات الصناعية وتشجيع خلق مناصب الشغل. والواقع، أن هناك نوعاً من الغموض يطرح بين القطاع غير المهيكل التي يتشكل أساساً من مقاولات صغيرة جداً MICRO-ENTREPRISES وبين المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتدابير المتصورة هي موجهة في الواقع لهذه الأخيرة، التي يراهن كثيراً على خلقها لمناصب شغل. وهنا أيضاً الدعم الموجه لهذه الوحدات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة، والذي يأخذ في الغالب شكل قروض، يستثني المعنيين الفعليين، الوحدات الأكثر هشاشة، تلك التي لا تدخل ضمن ضبط الدولة، أي لا تنضبط تحت المعايير المعتمدة لدى الوزارة الوصية: وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي والاقتصاد غير المنظم. فهذه التدابير تظل غير ملائمة ومتناقضة مع منطوق الوحدات الصغرى جداً للقطاع غير المهيكل، والتي لها رأسمال محدود والتي تعتمد على يد عاملة غير مستقرة<sup>73</sup>.

في القطاع غير المهيكل، يعد نقص الإمكانيات المالية بالنسبة للمقاولين الصغار كما بالنسبة للعاملين المستقلين، عائقاً كبيراً، بفعل الصعوبات التي تحول دون الولوج إلى القروض. وفي المغرب، الذي يعد من بين بلدان المغرب العربي الأكثر تطوراً على صعيد منح

بالنسبة للرغبة في تغيير الشغل، فهي تعبر عن وضعية عدم اقتناع بالشغل الممارس. فعلى المستوى الوطني، يعبر عن هذه الرغبة حوالي 17,6% من النشيطين المشتغلين. هذه النسبة هي أكثر بمرتين لدى الشباب البالغ من العمر بين 20 و 34 سنة. وبالنسبة للأشخاص الذين ليست لهم شواهد، تهم الرغبة في تغيير الشغل أكثر من 6 أشخاص بين 10.

غالباً ما يتحدد القطاع اللامهيكل بالقياس وبالتقابل مع الإطار التشريعي المعتمد في الدولة. لكن انطلاقاً من منتصف سنوات الثمانينيات، بدأ نوع من التغيير في الخطاب وفي الموقف تجاه القطاع غير المهيكل، في غالبية الدولة السائرة في طريق النمو. حيث بدأ يقترن بمجموعة من المؤهلات، اعتبرت لزمن طويل وكأنها تلعب دوراً سلبياً.

والواقع أن التقديرات والتصورات المتباينة السائدة حول الأنشطة غير المهيكلية أدت إلى ظهور رؤى مختلفة في ما يخص طبيعة السياسات التي يمكن اتخاذها تجاه هذا القطاع: هل ينبغي التدخل أم يتعين ترك الحبل على الغارب أم يتعين على العكس القضاء عليه؟

بالنسبة للبعض، «ترك الحبل على الغارب» يبرر بكون الأمر يتعلق بعوائق داخلية وهيكلية محيطة لهذا القطاع (مثل ضعف الإنتاجية وعدم التكيف مع التكنولوجيا.. الخ) تكبح كل إمكانية للتطور لديه. لكن بكبح هذه الدينامية، أو بالتأثير السلبي عليها، ألا يسعى التدخل إلى تحقيق هدف آخر، هو الضبط والتحكم<sup>74</sup>؟

أما بالنسبة إلى البعض الآخر، تبرر سياسات التدخل ذاتها بقدرات القطاع على خلق مناصب الشغل والدخل والإنتاج، وينبغي بالتالي جعله يستفيد من بعض امتيازات القطاع الحديث (في مجال التمويل مثلاً).

ولا شك أن اعتماد سياسات عمومية تجاه ظاهرة العمل غير المهيكل مسألة ضرورية، بالنظر إلى أن مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تتجاوز مجرد الاعتراف بالحق في العمل، إلى اتخاذ تدابير ملائمة من أجل صيانة هذا الحق في الواقع، وخصوصاً عن طريق بلورة برامج وسياسات وتدابير عملية خاصة من أجل ضمان تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية، تتيح إنتاج الشغل وتوزيعه بشكل عادل بين الجنسين والفئات الاجتماعية وبين الأجيال وبين الجهات والمناطق داخل البلد نفسه<sup>75</sup>.

عموماً، تهمش السياسات الاقتصادية المنتهجة في المغرب، منذ عقود، القطاع غير المهيكل، لأنها تنطلق من الرؤية، التي تبعا لها التنمية الاقتصادية كقيلة بتجاوزها تدريجياً. والمؤكد، أن الأبحاث المنجزة منذ بدايات سنوات الثمانينيات وفي الآونة الأخيرة، إنشاء وزارة مكلفة بالمقاولات الصغرى، وإدماج القطاع غير المهيكل، تكشف عن إرادة للاعتراف الرسمي. غير أن مبادرات النهوض غير ملائمة ولا تتوجه دائماً إلى المتدخلين الفعليين في القطاع. فمبادرات السلطات العمومية،

72. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006.p108

73. ibid.p110

74. Op.cit p112

70. Rajaa Mejjati Alami, Le secteur informel au Maroc, éd Presses Economiques du Maroc, 2006.p107

71. مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والانتفاضة الدولية حول إلغاء كل أشكال التمييز العنصري وغيرها، انظر: منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وثائق ونصوص مرجعية، يونيو 2002، (ص34)



القروض الصغرى واحتضان مؤسسات القروض الصغرى. انطلق أول البرامج في هذا الصدد (القروض الصغرى) في سنتي ١٩٩٣-١٩٩٤. ويتوفر المغرب حالياً على حوالى ٥٠% من حجم القروض الصغرى في كل منطقة «مينا» MENA، كما يضم إلى حدود يونيو ٢٠١٣، ١١ جمعية من جمعيات القروض الصغرى القانونية، لها حوالى ٨٢٠ ألف زبون. وتوسع الاستراتيجية الوطنية للقروض الصغرى فيه إلى تحقيق هدف بلوغ ٣ ملايين و ٢٠٠ ألف زبون في أفق ٢٠٢٠.

تشرف على برنامج القروض الصغرى أساساً المنظمات غير الحكومية المحلية، التي يتم تشجيعها ودعمها من طرف الحكومة والشركاء الدوليين. فعلى سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والحكومة المغربية منذ ١٩٩٨ برنامج MICROSTART، الهادف إلى تحسين ولوج المقاولين الصغار ذوي الدخل المحدود إلى التمويل، مع مقارنة موجهة لتقوية قدرات الجمعيات المحلية.

بخصوص المستفيدين من برامج القروض الصغرى، فغالبيتهم من النساء (حوالى ٦٦%) ومن المقاولين الصغار في المناطق الهامشية الحضرية والقروية. ونظرياً يمكن اعتبار القروض الصغرى وسيلة لتجاوز الخصائص في الموارد المالية وضمان استقرار المداخيل ولتحرير الطاقات المقاولاتية من الاكراهات الموضوعية التي تثقل كاهل المبادرات الاقتصادية، بأن تتيح للمقاولين الصغار خلق مقاولتهم ومناصب شغلهم الخاصة، في أفق الرفع من مستوى عيشهم. لكن الملاحظة المتأنية للواقع تبرز أن القروض الصغرى لا تتيح دائماً للمستفيدين، خصوصاً المقصيين منهم من النظام الرسمي والخاضعين لتبعية المزدوين والوسطاء، تطوير أنشطة اقتصادية حقيقية لتحسين شروط عيشهم ووضعهم الاجتماعي.

فالقروض الصغرى كأداة لها محدوديتها، ثم إنها تدرج ضمن العولمة وفي إطار خطاب محاربة الفقر القائم على المقاربة النيوليبرالية، كما تدرج ضمن الدور الجديد للدولة التي تتخلى شيئاً فشيئاً عن بعض وظائفها، حيث يفترض أن تعوض القروض الصغرى تدخل الدولة والمؤسسات البنكية.

ويبقى أنه حتى وإن كان لنظام التمويل عبر القروض الصغرى دور في تشجيع جزء لا بأس به من المقاولين الصغار على تطوير مقاولاتهم وعلى خلق مناصب شغل جديدة، فإن له نتائج غير منتطرة، تفاقمت بفعل أزمة ٢٠٠٩، مبرزة بعض سلبيات هذا النظام، منها أنه أدى إلى سقوط المستفيدين في براثن الاستدانة المفرطة، وإلى الاستدانة من مؤسسة لتسديد قرض مؤسسة أخرى (فأكثر من ٤٠% من الزبائن لهم قروض من عدة مؤسسات)، ثم إن معدلات الفائدة فيه مرتفعة. كما أن محدودية المبالغ المقدمة في إطار هذا البرنامج، لا يمكن أن تسمح باستثمارات حقيقية<sup>٧</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية المهيكلة لا تتدخل تقريباً في تمويل القطاع غير المهيكل، سواء في مرحلة انطلاق أنشطته أو عند تطوير استثماراتها... فالبنوك لا تهتم بهذه الأشكال من النشاط، فهي تفضل تمويل القطاع العمومي والقطاع الخاص المهيكل. كما

أن العاملين في الأنشطة غير المهيكلة أنفسهم ينظرون نظرة سلبية للنظام البنكي الرسمي الذي يقوم على عدة إكراهات، مثل إلزامية تقديم ضمانات، لا تستطيع الالتزام بها في الغالب سوى المقاولات المهيكلة، إضافة إلى عدم ملاءمة العروض المالية المقدمة من قبل البنوك لحاجات الوحدات غير المهيكلة، خصوصاً على مستوى المبالغ المخصصة. هذا عدا ثقل الإجراءات الإدارية وتكلفتها المرتفعة (تكاليف تكوين الملف، وعدد المطبوعات التي يتعين ملأها للبنك..) وأقساط التسديد الشهرية، هذا في حين أن الأنشطة غير المهيكلة ليست منتظم ولا مستقرة دائماً. فالأساسي في تمويلات الأنشطة غير المهيكلة يتم خارج البنوك، باللجوء أحياناً قليلة إلى نظام القروض الصغرى، أو غالباً إلى علاقات اجتماعية غير مؤسسية. غير أن ذلك لا يلغي أحياناً التقاطعات بين نظام التمويل الرسمي والآخر غير الرسمي.

أما بخصوص برنامج دعم التشغيل الذاتي وخلق المقاولات الصغرى «مقاولتي»، فالأمر يتعلق بمبادرة للتشغيل انطلقت سنة ٢٠٠٥، تستند إلى حوافز ماكرو-اقتصادية، وتراهن على خلق ٢٠٠ ألف منصب شغل في إطار التشغيل - الذاتي. البرنامج يتوجه إلى الشباب العاطلين الذين يرغبون في خلق مقاولتهم الخاصة وإلى المقاولات الصغيرة في القطاع غير المهيكل التي تسعى إلى أن تتحول إلى الهيكلة.

وبعد سنوات من انطلاق البرنامج، جاءت حصيلته دون مستوى التوقعات بكثير، وأساساً دون حجم بطاقة الشباب، حيث لم يشمل سوى جزء محدود منهم وبشكل أقل العاملين في القطاع غير المهيكل. فقط ٣٤٠٠ شاب استفادوا من برنامج مقالتي، هذا في حين كانت التقديرات تشير إلى ٣١٠٠٠. وقد شابت هذا البرنامج عدة ثغرات، خصوصاً غياب تدابير مواكبة في مجال البحث عن التمويل والتكوين المقاولتي، الضرورين لخلق المقاولات الخاصة، إضافة إلى عدم تلاؤم العرض مع تخصصات المستفيدين، واقصائه للشباب ضحايا البطالة المزمنة.

أما في ما يتعلق ببرنامج «الأنشطة المدرة للدخل» كوسيلة لمحاربة الفقر: فهو إما يندرج ضمن مجال تدخل «وكالة التنمية الاجتماعية» كمؤسسة عمومية تسعى إلى التقليل من الفقر وإنعاش التنمية الاجتماعية في المغرب، وإما في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي انطلقت سنة ٢٠٠٥، كمبادرة حكومية تستهدف محاربة الفقر في الوسطين القروي والحضري، عبر برامج لدعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية، والصحية والتربوية الأساسية، ودعم العمل الاجتماعي وخلق مشاريع مدرة للدخل تدمج بعد النوع.

وتصطدم إنجازات المشاريع المدرة للدخل وسيرها بعدة صعوبات، تحد من فعالية هذه المشاريع ومن تأثيرها، منها: قلة التنوع في طبيعة هذه المشاريع، نقص في المواكبة، وفي تأطير الجمعيات والتعاونيات التي تنجز المشاريع وضعف قدراتها التقنية والتدبيرية، نقص المواكبة في مجال التسويق، إضافة إلى أن المساهمة المالية المطلوبة من المستفيدين تبقى مرتفعة بالنسبة لمؤهلات الفئات الفقيرة منهم. وبالنظر إلى كل ما تقدم، لا يمكن الحديث عن سياسة رسمية حقيقية

أكثر أداء واندماجاً، الشيء الذي يتطلب تقديم تحفيزات وإعفاءات جبائية جزئية أو على الأقل تخفيضات ضريبية لفائدة العاملين في هذا القطاع غير المهيكّل، من أجل مد جسور الثقة بينهم وبين الإدارة الضريبية، تلك الثقة التي تعتبر ضرورية من أجل دفع تلك وحدات وأنشطة هذا القطاع إلى المساهمة في المجهود الجبائي للدولة. وقبل ذلك، يتطلب الأمر الكثير من التواصل والقدرة على الإقناع.

لكن المدخل الضريبي لا يكفي، بل يفترض الأمر القطع مع نمط الحكامة نفسه الذي يتيح للقطاع غير المهيكّل الظهور والتوسع. والتعاطي مع القطاع يجب أن يبدأ من السلطات المحلية في الدائرة الترابية التي تظهر فيها وحداته.

فعلى المستوى المحلي، شرعت المجالس البلدية في عدد من المدن بمعالجة القضاء على مشكل الأنشطة غير المهيكّلة، خصوصاً ما يتعلق بمشكل الباعة الجائلين وتحرير الملك العام، بتنسيق مع السلطات المحلية، وأحياناً بشراكة مع جمعيات الباعة الجائلين نفسها إعادة تنظيم الباعة المتجولين داخل أسواق نموذجية وتحرير الملك العمومي من محتليه، وذلك بأن يوفر المجلس الجماعي مثلاً الوعاء العقاري وتقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتجهيزها، في حين تقوم السلطة بضبط لوائح المستفيدين من خلال الجمعيات المعنية (تجربة حي الساكنية بمدينة القنيطرة نموذجاً).

وبخصوص الدعم المطلوب تقديمه للقطاع غير المهيكّل، من أجل مساعدته على الإندماج في دائرة الاقتصاد المهيكّل، فيمكن أن يشمل جانب التكوين المهني والتقني، وجانب التنظيم والدعم المالي والمؤسّساتي... الخ. فدعم الدولة على مستوى التكوين، ينبغي أن يتم عبر اقتراح تكوين مكثف ملائم لطبيعة القطاع غير المهيكّل والأشخاص العاملين فيه. ويستهدف التكوين تطوير المعارف المهنية والكفايات التقنية (في مجال التدبير والتسويق... الخ)، بشكل يسمح بتحسين جودة المنتوجات والخدمات المقدمة من طرف هذه الأنشطة<sup>٧</sup>.

ثم هناك الدعم بواسطة التنظيم: بشكل يسمح لصغار المنتجين ولمجموع العمال في القطاع غير المهيكّل بتعزيز أواصر التعاون، وتجاوز الفردانية. كل ذلك من أجل بلوغ أكبر قدر من الأمن الاقتصادي. فتنظيم المنتجين يمكنهم من امتيازات اقتصادية ومؤسّساتية، كما يحولهم إلى قوة قادرة على الحوار والتفاوض مع المؤسّسات الأخرى. مثلما أن الإطار الجمعي أو التعاوني، الذي يكون ثمرة تعاون العمال غير المهيكّلين، هو أداة حقيقية لدعم تقني وتجاري لهم... كما يمكنه أن يلعب دور الوسيط التجاري في البحث عن أسواق لا تكون في متناول الصناع المعزولين<sup>٨</sup>.

وهناك الدعم المالي: عبر مراجعة أنظمة التمويل المعتمد وتنويعها، حتى تراعي أكثر خصوصية القطاع غير المهيكّل، علماً أن معظم أنشطته لا تستفيد من القروض البنكية لتعقد الإجراءات التي تفرضها البنوك، ولا من القروض الصغرى التي تظل محدودة وذات فائدة كبيرة لا تتماشى كثيراً مع خصوصية أنشطة القطاع غير المهيكّل. كما هنالك الدعم المؤسّساتي: عبر تسهيل التوثيق، وإزالة العراقيل

للنهوض بالقطاع غير المهيكّل. فالدولة عموماً تجد نفسها غالباً عاجزة عن فرض احترام بعض القوانين، بغاية الحفاظ على التوازن الاجتماعي، بالنظر إلى أن الأنشطة غير المهيكّلة، بفضل وظيفتها في الضبط وإعادة التوزيع، يمكنها أن تساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وفي ضبط سوق الشغل، عبر ما تخلقه من مناصب شغل ومداخل، وهي بذلك تحرر الدولة من بعض أعبائها.

والواقع أن لاتجانس القطاع غير المهيكّل يتطلب لاتجانس الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة. ويتمثل هذا اللاتجانس في التحرك على عدة محاور وتبعاً لفئات ومستويات القطاع اللامهيكّل<sup>٩</sup>. وعلاوة على البرامج والمبادرات السابقة، بدأ خلال التجربتين الحكوميتين الأخيرتين، نوع من الوعي النسبي بأهمية أن القطاع غير المهيكّل، باعتباره يستدعي سياسة خاصة من أجل دعمه والارتقاء بأدائه، عوض محاربه أو التضييق عليه، بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به داخل المجتمع. فأنشطة القطاع غير المهيكّل ليست سرية أو خارجة عن القانون، أو لا تهرب من الضرائب. إنها أنشطة تمارس في واضحة النهار. بل على العكس، فضعف مساهمتها في الضرائب، يشكل مؤشراً على ضعف السياسة الجبائية في استقطابها، ذلك أن كثرة الوثائق الإدارية وتعقد الإجراءات تشكل أهم عامل ينفر تلك المقاولات الصغيرة من التعاطي مع الضرائب، الشيء الذي يفرض اعتماد صيغة جبائية خاصة بهذا النوع من المقاولات والأنشطة وتبسيط الإجراءات من أجل إدماجها في القطاع المهيكّل، والعمل على تسهيل الولوج إلى الخدمات المحاسبية عبر اعتماد نظام للمحاسبة جد مبسط بل والتفكير في إنشاء مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة في غرف التجارة والصناعة والخدمات من أجل مساعدة التجار على مسك محاسبتهم، وإعداد إقراراتهم الضريبية، والإشهاد على صحة وثائقهم الضريبية والمحاسبية، والعمل على تبسيط المساطر الإدارية من أجل تسهيل عملية الاستثمار وتفاذي عراقيل الإجراءات الإدارية التي يمكن أن تكون من بين أسباب لجوء بعض الممارسين للقطاع غير المهيكّل. ودعم تجارة القرب والنهوض بها حتى ترقى إلى مستوى تطلعات المستهلك وتصبح أكثر تنافسية وجاذبية. حيث تم خلال سنة ٢٠٠٩ برمجة عصرنة حوالى ٥٠٠٠ تاجر، منهم ما يناهز ١٣٠٠ تاجر تمت عصرنة أنشطتهم التجارية.

فهناك وعي أكثر اليوم لدى المصالح الحكومية، خصوصاً مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، بحجم تغلغل القطاع في الاقتصاد المغربي والإمكانات الكامنة التي يتوفر عليها إذا ما أرادت السلطات العمومية إخضاعه للضريبة. في ظل الحاجة المتزايدة لتعبئة موارد الخزينة، حيث يمكن أن يشكل إخضاع القطاع غير المنظم للضريبة مصدراً هاماً للموارد الجبائية ويخفف العبء الجبائي على القطاع المنظم. ف٣ في المائة من الشركات المغربية تؤدي حوالى ٨٠ في المائة من عائدات الضريبة على الشركات. تطرح وضعية مخيفة التساؤل حول الخطر الذي يهدد موارد الميزانية في حال معاناة تلك الشركات من تداعيات ظرفية اقتصادية صعبة. فمن الضرورة اعتماد إجراءات جديدة تروم إدماج القطاع غير المهيكّل في الاقتصاد الوطني، من أجل تنويع النسيج الإنتاجي الوطني ليصبح

التي تحول دون إدماج تدريجي لهذه المقاولات في الإطار القانوني والمؤسسي للمقاولات الصغرى والمتوسطة. بما في ذلك فرض رسوم ذات معدلات منخفضة نسبياً وموحدة، لأن ارتفاع الرسوم واختلافها وتعددتها يثقل كاهلها ويشوش على هذه المقاولات ذات العائدات المحدودة في الغالب، والمفتقرة إلى المحاسبة. كما ينبغي تمكين هذه المقاولات من الولوج إلى الصفقات العمومية. كأن تخصص لها مثلاً نسبة ١٠ أو ٢٠ في المائة من الصفقات العمومية، كما يتعين تمكينها وتقوية قدراتها التقنية حتى تصبح قادرة على الاستجابة للشروط المطلوبة من طرف الإدارة. كما يتعين تأهيل الإدارة والموظفين من أجل التعامل مع مقاولات هذا القطاع غير المهيكل بنوع من المرونة والتفهم<sup>٧٥</sup>.

إن تأهيل البنيات الاقتصادية من أجل مواجهة تحديات العولمة والمنافسة يجب أن يهتم جميع الوحدات الإنتاجية بما فيها تلك التي تنتمي إلى القطاع غير المهيكل. وضمن هذا المنظور، يجب أن يتغير منظور الدولة لهذا القطاع، كمكون دينامي للاقتصاد المغربي وشرط أساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك توافق عالمي على أن التنمية الشاملة غير ممكنة ما لم يتم توسيع نطاق الحقوق والفرص لتشمل العمال في الاقتصاد غير المهيكل. وبالمقابل، استمرار اتساع نطاق الاقتصاد غير المهيكل يتعارض مع تحقيق العمل اللائق، مثلما يقوض قدرة الوحدات الاقتصادية على أن تصبح أكثر إنتاجية<sup>٧٦</sup>.

يبدو في الأخير أن الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية لا تعير اهتماماً خاصاً لمصير القطاع غير المهيكل رغم أنه يساهم بحصة هامة في الناتج الداخلي الخام PIB وفي إيجاد مناصب الشغل، وفي التخفيف من تداعيات الأزمات الاقتصادية والمجتمعية، فمكانة القطاع غير المهيكل لا تزال غير واضحة بل ومهمشة من قبل المتدخلين العموميين<sup>٧٧</sup>.

بل ما تزال النظرة المتناقضة نفسها للقطاع غير المهيكل عموماً، فهو من جهة مزعج ويتعين محاربه، بالنظر إلى أنه يفتح الباب أمام المنافسة غير المشروعة ويعيق التنافسية الاقتصادية، وهو من جهة أخرى مرغوب فيه، بالنظر إلى أنه يوفر الكثير من مناصب الشغل، فيساهم في ضبط سوق الشغل في المغرب ويساهم بالتالي في التخفيف من تداعيات الأزمات، ولعل هذا ما يفسر أن السلطات العمومية ترى فيه مورداً إضافياً لتنمية موارد الخزينة، وللامتصاص جزء مهم من الساكنة النشيطة، خاصة في الوسط الحضري، من هنا سعيها إلى إدماجها في الاستراتيجية الاقتصادية، عبر اتخاذ إجراءات لفائدته جبائية ومحاسبائية. إلخ.

فالمؤكد أن القطاع غير المهيكل لا يشكل نمطاً تنموياً فوضوياً.

إنه نظام محكوم بمنطق اشتغاله الخاص، ويخضع لقوانين مرنة وفعالة، ينبغي استلهاها من أجل صياغة نصوص تنظيمية تكون أكثر ملاءمة، لأن القانون ليس أداة جامدة قابلة للتطبيق بمعزل عن الزمان والمكان. إنه رهان سياسي وثقافي، ومن الملائم تصوره من وجهة نظر مستعمليه، أي من وجهة نظر العاملين في القطاع غير المهيكل في

75. Op,cit.p125

٧٦. منير زويتن، أي إدماج للقطاع الحضري غير المنظم بالمغرب، ضمن كتاب مستقبل المدينة، تحت إشراف، علي سدياري، منشورات كريت، ٢٠٠٣، ص ١٦٠.

٧٧. نفس المرجع السابق ص ١٥٩.

٧٨. نفس المرجع، ص ١٦٣.

٧٩. مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس «الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم»، ٢٠١٤.

٨٠. منير زويتن، أي إدماج للقطاع الحضري غير المنظم بالمغرب، ضمن كتاب مستقبل المدينة، تحت إشراف، علي سدياري، منشورات كريت، ٢٠٠٣، ص ١٥٩.

81. Ph. Hugon, les politiques d'appui au secteur informel, in M.Salahdine , L'emploi invisible au Maghreb, études sur l'économie parallèle , éd SMER, Rabat, 1991. p169-181

**الجزء الرابع:**  
تفاعل منظمات المجتمع المدني  
والنقابات العمالية مع العاملين  
غير المهيكليين

تشكلت شبكة جامعي القمامة لأمريكا اللاتينية. انحلّت HOMENET INTERNATIONAL وحلت محلها HOMENET INTERNATIONAL آسيا الجنوبية سنة ٢٠٠٠. وفي سنة ٢٠٠٦ شكل العمال المنزليون شبكة دولية خاصة بهم (IDWN). وفي سنة ٢٠٠٨، نظم أول مؤتمر دولي لجامعي القمامة، ومنذئذ والتشبيك العالمي متواصل<sup>٨٣</sup>.

ويستنتج من هذه الحركة المدنية والنقابية الدولية، تنوع على مستوى التنظيمات التي يشكلها العمال غير المهيكليين، بحيث نميز فيها بين: النقابات: حيث إن بعض العمال غير المهيكليين منظمون في نقابات. بعض النقابات لا تتوجه سوى للعمال غير المهيكليين. وأخرى تضم في صفوفها عمالاً غير مهيكليين وعمال مهيكليين.

تعاونيات: من كل نوع. تعاونيات منتجين مثل تعاونيات جامعي القمامة، التي يمكن أن تشارك في صفقات عمومية أو غيرها. وهناك تعاونيات المستهلكين، التجار المتجولين يخلقون تعاونيات للشراء الجماعي للبضائع. كما يمكن للعمال غير المهيكليين أحداث تعاونيات للادخار، ولحضانة الأطفال، وللتأمين والسكن..الخ.

تنظيمات تطوعية: جمعيات عندما يمنعون من تأسيس نقابات أو عندما تهيمن الأحزاب السياسية على النقابات.

كونفدراليات وشبكات: تنظيمات تقوم على تجميع وتشبيك عدة تنظيمات نقابية أو جموعية أو تعاونية، داخل البلد نفسه أو عبر العالم<sup>٨٤</sup>.

كما يستخلص من تلك التجارب الدولية أن تنظيمات العمال غير المهيكليين تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها:

سيادة الديموقراطية: فالتنظيم مشكل من الأعضاء، ويعبر عنهم ويعمل لمصلحتهم.

الشفافية: لكل عضو الحق في رؤية وفهم سير التنظيم، بما في ذلك قوانينه ومقرراته وميزانياته وحساباته..

التضامن: التنظيم يقوم على الوحدة بين الأعضاء والمساواة بينهم والحقوق الجماعية لجميع الاعضاء.

المصلحة الجماعية: التنظيم يعمل لأجل مصلحة جميع الأعضاء.

الاستقلالية: الاستقلالية تجاه الحكومة والشركات والسياسيين والممولين والتنظيمات الدينية، بل حتى تجاه المنظمات غير الحكومية التي تدعمها وربما كانت وراء تأسيسها<sup>٨٥</sup>.

أما بخصوص واقع تأطير وتنظيم العاملين غير المهيكليين في الواقع المغربي، فالملاحظ أنه إلى حدود بداية الألفية الثالثة، كانت غالبية وحدات القطاع غير المهيكلي، أي حوالي ٨٥,٦٪، غير منتسبة لا لجمعية ولا لغرفة مهنية. ويرجع ضعف درجة التنظيم إلى موقف أصحاب الوحدات تجاه الهيئات التمثيلية. فحوالي ٥١,٦٪ من أصحاب هذه الوحدات يعتبرون أنه لا فائدة من الانتماء إلى الجمعيات والغرف المهنية. وحدهم ٦,٤٪ منهم يعتبرون هذا الأمر مهماً<sup>٨٦</sup>. ومع ذلك

حالتنا هذه، وليس بطريقة بيروقراطية، خصوصاً وأن سياسات التقويم الهيكلي، كشفت منذ بدايات الثمانينيات عن الأهمية الاستراتيجية للطاقة المقاولاتية الكامنة في أنشطة القطاع غير المهيكلي، سواء على مستوى إنتاج الخيرات أو تقديم الخدمات الملبيهة للحاجات الأساسية، أو على مستوى المداخل الموزعة، ومناصب الشغل المحدثة أو التكوينات والمهارات المكتسبة<sup>٨٧</sup>.

قبل التطرق إلى سبرورة تفاعل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية مع واقع العاملين غير المهيكليين في المغرب، لا بد من أخذ فكرة عن التجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن، والتي ترتبط بمجموعة من التواريخ الأساسية على مستوى تنظيم العمال في القطاع غير المهيكلي على الصعيد العالمي، نذكر منها بشكل خاص<sup>٨٨</sup>

سنوات السبعينيات: تأسست SEWA جمعية العاملات المستقلات الرائدة في الهند سنة ١٩٧٢.

سنوات الثمانينيات: بدأت SEWA تحقق تقدماً على مستوى الحركة النقابية العالمية عندما انتسبت إلى UITA (الفيدرالية النقابية الدولية التي تضم عمال الفلاحة والصناعة الغذائية والفندقة) سنة ١٩٨٣. وفي ١٩٨٨، عقدت كونفدرالية أمريكا اللاتينية والكرييب للعمال المنزليين CONLACTRHO مؤتمرها الأول.

سنوات التسعينيات: بدأ العاملون في المنازل TRAVAILLEURS À DOMICILE يعبرون عن ذاتهم بخلق HOMENET INTERNATIONAL والنضال من أجل اتفاقية منظمة العمل الدولية حول العمل في المنزل (C1٧٧) سنة ١٩٦٦.

وخلال هذا العقد أيضاً بدأت مرحلة جديدة عندما تأسست WIEGO سنة ١٩٩٧ كمنظمة غير حكومية دولية تستهدف تيسير وتشجيع مختلف مجموعات العمال المنتمين للقطاع غير المهيكلي على التشبيك وعلى التنظيم، وتسعى إلى تقوية قدراتهم وتكوينهم. وفي سنة ٢٠٠٢، تأسست STREETNET INTERNATIONAL. وطوال سنوات التسعينيات، كثف جامعو القمامة في أمريكا اللاتينية جهودهم التنظيمية في إطار تعاونيات.

وخلال الألفية الثالثة: عرفت حركة التنظيم على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي، تطوراً كبيراً، خصوصاً سنة ٢٠٠٢، مع اعتماد قرار وخلصات لمنظمة العمل الدولية OIT تتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد غير المهيكلي. فأتاحت التعبئة التي أعقبت ذلك، إطلاق جهود التجميع. بحيث تزايد بسرعة عدد تنظيمات العمال في القطاع غير المهيكلي وتضاعفت أنشطة التشبيك على المستوى الوطني والدولي.

ففي أمريكا اللاتينية، رأّت النور الحركات الوطنية لجامعي القمامة (CATADORES البرازيل).

وRECICLADORES (البلدان المتحدثة بالإسبانية). وسنة ٢٠٠٤،

82. Publication de WIEGO, Rapport d'atelier Organiser les travailleurs du secteur informel: bâtir et renforcer les organisations basées sur leurs membres, Bangkok, Du 3 Au 5 Mars 2011

83. Ibid

84. Ibid

85. Ibid

86. Publication du Ministère du Développement social de la solidarité de l'emploi et de la formation professionnelle, Enquete sur le secteur informel localisé en milieu urbain, éd El Maarif Al jadida, Rabat, 2000, p 251.



بدور مهم في الدفاع عن مصالح منخرطها، من العاملين غير المهيكليين، سواء على مستوى المشاركة والمرافعة من أجل فرض وجهة نظر ومصالح الباعة المتجولين في كل المبادرات والمشاريع الرسمية الهادفة إلى إعادة هيكلة أنشطتهم (بناء أسواق نموذجية مثلاً)، أو على مستوى احتضان الباعة المتجولين، ضحايا الاعتداءات والانتهاكات من قبل السلطات المحلية، والدفاع عنهم عبر تنظيم وقفات احتجاجية ومسيرات تضامنية معهم.

أما بخصوص اهتمام باقي فئات الجمعيات الأخرى بقضايا العمال غير المهيكليين، فيمكن القول عموماً إن الجمعيات الحقوقية في المغرب تولي أهمية قصوى لحقوق الشغيلة، كجزء لا يتجزأ من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباعتبارها منطلقاً ومعياراً لاحترام باقي حقوق الإنسان في المجتمع<sup>٨٩</sup>. فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان على سبيل المثال تتميز بالاهتمام المتزايد بحقوق العمال منذ مؤتمرها الثالث والرابع، في إطار اهتمامها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتجاوز الدفاع المباشر عن حقوق الشغيلة إلى مستوى تقوية قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال حقوق الشغيلة. وفي هذا الإطار تدرج برامجها على مستوى التكوين والتوثيق، من خلال إصدار دراسات وتقارير في الموضوع. وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال إصدارها لكتاب يتضمن أهم النصوص المرجعية الخاصة بالحقوق الشغيلة، على المستوى الدولي (إعلانات ومواثيق وعهود واتفاقيات) وعلى المستوى الوطني (القوانين والتشريعات الوطنية).

يشكل هذا الإصدار مرتكزاً وأداة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال الحقوق الشغيلة، وهو يندرج ضمن مشروع «تقاطع» للدفاع عن الحقوق الشغيلة الذي انخرطت فيه الجمعية، بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية<sup>٩٠</sup> (ص ٣).

وإضافة إلى الجمعيات الحقوقية، تهتم باقي الجمعيات الأخرى بواقع العمال غير المهيكليين، في سياق اهتمامها بمظاهر الفقر والإقصاء والتهميش والهشاشة السائدة داخل المجتمع. ومن الجمعيات التي اشتغلت فعلاً على موضوع العمال غير المهيكليين، يمكن أن نذكر بشكل خاص:

الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي أنجزت، منذ تأسيسها سنة ٢٠٠٦، عدة مشاريع لفائدة العاملين في القطاع غير المهيكلي، نذكر منها على الخصوص مشروعاً موجهاً إلى المنتجين الصغار في القطاع غير المهيكلي، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في إطار مشروع «سند»، يشمل تكوين هذه الفئة من المنتجين الصغار، وتنظيم لقاءات مع أصحاب القرار، من منتخبين وسلطات محلية، لتحسيسهم بمشاكل العاملين بالقطاع غير المهيكلي، ومحاولة البحث عن حلول متفاوض حولها. ومشروعاً آخر، انطلق سنة ٢٠١٤، موجهاً إلى الشباب بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، ويستهدف تقوية قدراتهم الشباب في مجال إعداد المشاريع والثقافة المقاولانية، في أفق التشغيل الذاتي عبر خلق مقاولات صغرى وتعاونيات. وكذا مشروع جاري حالياً، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، ويهم إدماج المهاجرين،

بدأ يلاحظ خلال السنوات الأخيرة، تنامي تأسيس جمعيات خاصة بالعمال غير المهيكليين، كما هو الحال بالنسبة لجمعيات خاصة بالباعة المتجولين، بل والانتقال إلى مستوى متقدم من التنظيم، بتأسيس تنسيقيات أو شبكات خاصة بهؤلاء العمال، كما هو الحال في شبكات جمعيات الباعة المتجولين، مثل: «التنسيقية الوطنية للباعة المتجولين والتجار على الرصيف».

ومن الدوافع التي تدفع عادة العاملين في القطاع غير المهيكلي إلى التنظيم في إطار جمعيات وتعاونيات، نجد الرغبة في الاستفادة من الدعم الذي تخصصه بعض البرامج الحكومية للمشتغلين في هذا القطاع، فعلى سبيل المثال، تتطلب استفادة بائعي الأسماك المتجولين من الدراجات النارية المبردة والحافطة للأسماك من أشعة الشمس والهواء الملوث وكذا الغبار، أولاً تأسيس جمعية أو تعاونية، كي يكون ذلك قانونياً؛ أو وفقاً للإجراءات المعتمدة من طرف الجهات المسؤولة والمانحة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حساب تحدي الألفية الأمريكي، المكتب الوطني للصيد... إلخ) وثانياً الخضوع للتكوين في السياقة والإصلاح الميكانيكي وفي كيفية التعامل مع الزبائن وفي كيفية الحفاظ على جودة الأسماك من التلف والضياع.

ويبقى أن العمل التطوعي في إطار الجمعيات، يشكل، كما تقول الباحثة دان فيران بيكمان<sup>٩١</sup> محللاً ANALYSEUR اجتماعياً لإخفاق التضامن الوطني والسياسات الاجتماعية التي لم تشكل حواجز ضد الفقر والإقصاء والتهميش والهشاشة، التي يعتبر العمل غير المهيكلي من أبرز تجلياتها. فعجز الدولة عن الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية، أو محدودية تدخلاتها تركت مكاناً مؤكداً لتدخل المتطوعين، عبر تنظيماتهم الجمعوية المختلفة، من أجل سد الخصاص المسجل في الواقع. ولعل الحيوية الكبيرة، التي ميزت الحقل الجمعوي في المغرب، في العقدين الأخيرين، والتزايد الكبير والمضطرد لعدد الجمعيات، هو تعبير عن توسع مجال المشاركة الاجتماعية، إذ أصبح إنشاء الجمعيات يعبر عن تعقد المجتمع وتغيره، ويستهدف تجاوز الاختلالات التي يطرحها هذا التعقد وهذا التغير، بالنسبة للمواطنين. أو بعبارة أوضح، لم يعد يمثل تأسيس الجمعيات ترفاً بل ضرورة اجتماعية، تطمح إلى ملء الفراغ الذي تتركه عادة تدخلات الفاعلين العموميين أو نتيجة لمحدودية تلك التدخلات، أمام الطلب المتزايد والأزمة المتصاعدة. وهو ما تم الوعي به بشكل أساسي في المغرب، بعد سياسة التقويم الهيكلي.

ولو أن الاعتراف المتزايد للدولة بالمنفعة الاجتماعية للجمعيات من طرف السلطات العمومية، واعتمادها المتواصل على الحقل الجمعوي من أجل تحقيق التنمية، لا ينفي سعيها أحياناً إلى التحكم في عمل الجمعيات والحيلولة دون تحررها من مراقبتها. بحيث تظل الحريات العامة عموماً نسبية، محدودة، وممنوحة، وخاضعة بالتالي دائماً لمراقبة الدولة. لهذا يلاحظ من حين إلى آخر، رفض السلطات المحلية التوصل بملف تأسيس جمعيات أو تجديد مكاتبها، ومنها بعض جمعيات الباعة المتجولين<sup>٩٢</sup>.

وعلى العموم، تقوم الجمعيات والتنسيقيات الخاصة بالباعة المتجولين

والمؤسسات، ليس من زاوية حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق العاملين فيه، بقدر ما تنطلق من مصالح أرباب العمل، حيث يؤرق هذا القطاع كثيراً الباطرون المغربيين عبر ممثلها الاتحاد العام لمقاومات المغرب، الذي دعا قبل سنوات إلى تبني ميثاق لفائدة المقاومات الصغرى والمتوسطة، وهي الفكرة ذاتها التي تضمنها الكتاب الأبيض الذي قدمته الباطرون للحكومة، حيث دعا إلى جباية ملائمة لذلك الصنف من المقاومات. الباطرون المغربية، لا تخفي انزعاجها من حجم «البنزس» الذي يتم في الظل، أي في الاقتصاد غير المهيكل، فهو يضر كثيراً بالمقاومات المغربية. والباطرون وإن كانت لا يدعو صراحة إلى استئصال شامل لذلك القطاع، على اعتبار أنها تعي أهمية هذا «القطاع غير المهيكل اجتماعي» الذي يلبي حاجيات بعض الفئات الفقيرة، لكنها بالمقابل تلح على ضرورة البحث عن بعض الحلول، من أجل إدماج عقلانية للاقتصاد الحديث.

خصوصاً السريين، العائدين إلى بلدهم الأصلي المغرب (حوالي 160 شخصاً)، يسعى المشروع إلى إدماجهم في القطاع المهيكل بمدن وجدة والناظور وخريبكة والدار البيضاء، عبر دعم قدراتهم، ثم تقديم تمويل لهم لخلق مشاريعهم الخاصة في إطار تعاونيات أو مقاومات صغرى. جمعية «نساء الجنوب» بأكادير، التي انخرطت سنة 2010 في مشروع لـ«دعم تنظيم العاملات في القطاعات غير المهيكلة» بمنطقة سوس ماسة، بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وبتنظيم من مؤسسة فورد، وبشراكة مع المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأكادير. وتتجسد فكرة المشروع، الذي يستهدف مجموعة من الفئات من بينها العاملات في الضياعات الفلاحية وخدمات البيوت والعاملات في الحمامات التقليدية، والعاملات في المقاهي وفي المطاعم الشعبية، ومنتشطات الأعراس، في إنجاز دراسة ميدانية حول واقع النساء العاملات في القطاعات غير المهيكلة بمنطقة سوس ماسة، وذلك للوقوف بشكل دقيق على مشاكلها واقتراح الحلول المناسبة لها، في أفق بناء مقاربة حقوقية لإدماج النساء العاملات في القطاعات غير المهيكلة في سوق الشغل بشكل يحفظ حقوقهن الإنسانية، وتوفير معطيات اجتماعية واقتصادية دقيقة حول النساء العاملات في القطاعات غير المهيكلة محلياً، كفيلة بتعبئة الفاعلين الحكوميين والجمعويين لاقتراح الحلول الناجعة لتحسين شروط عيش هذه الفئة.

أما بخصوص انخراط العمال غير المهيكلين في المنظمات النقابية، فبالمثل غالبية هؤلاء العمال غير منخرطين في العمل النقابي. وبالفعل، تجد النقابات صعوبة في تنظيم عمال القطاع غير المهيكل. لأنه من الصعوبة الوصول إليهم، وحاجاتهم الاجتماعية تختلف عموماً عن حاجات عمال القطاع المهيكل. لهذا السبب، فإن الجهود المبذولة في الماضي لتنظيم هؤلاء العمال كانت غير مجدية.

غير أن التنظيم النقابي للعمال في القطاع غير المهيكل ليس مستحيلًا: لأن الحركة النقابية نشأت من خلال تنظيم عمال يواجهون صعوبات ومشاكل مماثلة لتلك التي يواجهها اليوم القطاع غير المهيكل<sup>87</sup>. والمغرب في هذا الشأن ليس استثناء، حيث تمثل النقابة تنظيمًا قانونياً يتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية المدنية، تؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتعاطون لمهنة واحدة أو مهن متقاربة أو صناعة أو حرفة مرتبطة بعضها ببعض، وهي تستهدف تحسين ظروف عملهم وحماية حقوقهم<sup>88</sup>. وقد بدأت النقابات في المغرب - النقابات التاريخية (UMT و CDT)، لكن المنظمة الديمقراطية للشغل بشكل خاص - في السنوات الأخيرة تهتم بتأطير فئات مختلفة من العمال غير المهيكلين، مثل خادمت البيوت الأجنبيات، والعمال المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، والعمال غير المهيكلين في القطاع الفلاحي.. الخ.

وفي إطار الحديث عن المجتمع المدني، لا بد من الإشارة إلى نقابة رجال الأعمال، التي تقارب موضوع القطاع غير المهيكل والإشكالات التي يطرحها، على مستوى الشغل والاستثمار والعلاقة مع القوانين

87. Dan Ferrand-Bechmann (2000), le Métier de bénévole, éd Economica , collection Anthropos ,, p1

88. يمكن أن نذكر كمثال «جمعية المستقبل للباعة المتجولين». أنظر: جريدة المساء العدد 2907 الاثنين 10 فبراير 2010.

89. هذا على الأقل ما نعانيه على مستوى أنشطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان- انظر: منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، نصوص مرجعية خاصة بالحقوق الشغيلة، دجنبر، 2013.

90. منشورات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، نصوص مرجعية خاصة بالحقوق الشغيلة، دجنبر، 2013، ص3.

91. Publication du Ministère du Développement social de la solidarité de l'emploi et de la formation professionnelle, Enquete sur le secteur informel localisé en milieu urbain, éd El Maarif Al Jadida, Rabat, 2000,p 71

92. هذا ما نستشفه من ظهير شريف رقم 107، 119، بشأن النقابات المهنية، وهذا ما ينص عليه مشروع النقابات المهنية، الذي أعدته الحكومة السابقة، والذي لا يزال إلى حدود اليوم، ينتظر المصادقة عليه، ليصبح رسمياً - انظر جريدة «الاتحاد الاشتراكي» مشروع قانون النقابات المهنية، عدد 9104، بتاريخ 21 أبريل 2009.